دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد السابع عشر (17) مارس 2012/جمادى الأولى 1433

دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو مفهوم المنظمات المتعلمة-جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية-دراسة حالة

د.فراس سليمان الشلبي

د.مروان محمد النسور

الاستراتيجيات الإعلامية لإدارة الأزمة داخل المؤسسة-دراسة تطبيقية على مؤسستي BNA Paris Bas,Société G

د.يامين بودهان

الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية: الضربات الوقائية

أ.تيغرة زهرة

التدافع بين الحضارات و الأمم أزمة النظام الدولي المعاصر أم فرصة التغيير السانحة؟

د.دليلة عمارة

الهندسة الإنتخابية مقاربة في معايير وكلفة النظم الإنتخابية

أ.زبيري رمضان

أمن الخليج في مواجهة التحديات الجديدة

أ.حمد بن محمد آل الرشيد

هل تحقق الديمقراطية السلام؟ مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي

أ.عبد اللّه هوادف

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دورية فصلية محكّمة تصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

- العدد السابع عشر -

17

رئيس التحرير:

أ.د. محند برقوق

Berkouk1@yahoo.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648
نقال: 05550.54.83.05

البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:
www.baseeracenter.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 1378 /2006

ردمد: 1112-7996

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا: 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

هيئة التحرير

أ.د. أمحند برقوق ـ رئيس التحرير

أ.سالمي العيفة -نائب رئيس التحرير

عنوان المراسلات:

رقم 46 تعاونية الرشد القبة القديمة ـ الجزائر ـ

ها: 021.28.97.78

فا: 021.28.36.48

النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني:

http/ www.baseeracenter.net

البريد الإلكتروني:

Markaz_bassira@yahoo.fr

Markazbassira2009@hotmail.fr

الهيئة العلمية

أ.د. كيبش عبد الكريم	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. عمار بوحوش	ـ جامعة الجزائر
د. سالم برقوق	ـ جامعة الجزائر
د. عمر فرحاتي	ـ جامعة بسكرة
د. زين عزري	ـ جامعة بسكرة
أ.د. قشي الخير	ـ جامعة سطيف
د. عبد السلام يخلف	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. بن حمو عبد الله	ـ جامعة تلمسان
أ.د كاشر عبد القادر	ـ جامعة تيزي وزو
د. عبد الحق بن جديد	ـ جامعة عنابة
د. جواد الحمد	ـ الجامعة الأردنية
د. أسامة قاضي	ـ جامعة ميتشغن
د. عبد القادر عبد العالي	ـ جامعة سعيدة
د. لويس مارتينز	ـ جامعة باريس
د. يوسف بوعندل	ـ جامعة لينكولن (بريطانيا)
د. حمود صالحي	جامعة كاليفورنيا (و.م.أ)
د. مصطفى بخوش	ـ السعودية
أ.د. جفال عمار	ـ جامعة الجزائر
أ.د. بلعيد مويسي	ـ جامعة سطيف
د. بن عبد العزيز	ـ جامعة الجزائر
د.عبد الناصر جندلي	- جامعة باتنة
أ.محمد جويلي	- جامعة تونس

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات استراتيجية ـ العدد (17) ـ مارس 2012

المحتـويات

▪ **افتتاحية العدد:**	**رئيس التحرير**	5
دراسات		
دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو مفهوم المنظمات المتعلمة -جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية - دراسة حالة	**د/ فراس سليمان الشلبي** **د/ مروان محمد النسور** **جامعة البلقاء التطبيقية**	13
الاستراتيجيات الإعلامية لإدارة الأزمة داخل المؤسسة دراسة تطبيقية على مؤسستي BNP Paris Bas, Société G	**د/يامين بودهان** **قسم علوم الإعلام والاتصال** **جامعة فرحات عباس سطيف**	45
الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية: الضربات الوقائية	**الأستاذة تيغرة زهرة** **كلية العلوم السياسية والإعلام** **جامعة الجزائر 3**	69
التدافع القيمي بين الحضارات والأمم أزمة النظام الدولي المعاصر أم فرصة التغيير السانحة؟	**د/ دليلة عمارة**	89

مقالات

الهندسة الإنتخابية ـ مقاربة في معايير وكلفة النظم الانتخابية ـ	أ/زبيري رمضان أستاذ جامعي (مساعد أ) جامعة الدكتور الطاهر مولاي_ سعيدة_	113
أمن الخليج في مواجهة التحديات الجديدة	أ/ حمد بن محمد آل الرشيد	129
هل تحقق الديمقراطية السلام؟ مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي	أ/عبد الله هوادف أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية. جامعة المسيلة	143

الرشادة السياسية ومنطق الإستقرار السياسي

أ.د. أحمد برقوق

أدت المسارات المتشابكة لعولمة حقوق الإنسان والقيم السياسية النيوليبرالية عبر مختلف السياسات والقرارات والبرامج التي اتخذ تها المنظومة الأممية بعد مؤتمر فيينا (جوان 1993) إلى طرح عدد من المصطلحات الجديدة في العلوم السياسية، من أمثال الجودة السياسية، الهندسة السياسية، علم القياس السياسيPoliticometrie, الإيكولوجيا السياسية، علم الانتقال الديمقراطي Transitologie، الكوسموقراطية Cosmocratie... والرشادة السياسية[1].

تهدف هذه الورقة المعرفية لتحليل محتوى وقواعد وآليات الرشادة السياسية باستخدام منهجية بنائيه قوامها المنطق التفكيكي- التركيبي لميشال فوكو Michel Foucault[2] والذي يبتعد عن مجرد تحليل المعنى في مقاربة Anthony Skinner[3] التي تحاول طرح المفهوم بذاته كحاوية معرفية وليس كسياق معرفي –أنطولوجي وعملياتي. ومن ثم سوف نحاول التركيز على الحركية التأسيسية للرشادة السياسية.

*المنطلقات المعرفية للرشادة السياسية:

تقوم الرشادة السياسية على محتوى معرفي مركب بتركيزه على الحكم والتسيير في آن واحد وذلك إنطلاقا من تعريف للمشروعية Legitimite[4] يجمع بين بعد التوافق مع القيم الديمقراطية العالمية التي تنعكس في انتخابات حرة، نزيهة تعددية ومنتظمة من جهة، ومع وجود منطق حكم وتسيير يقوم على مبادئ العقلانية، المشاركة و الشفافية والمحاسبة. فالمشروعية، من هذا المنظور، لا يجب النظر إليها كمجرد صفة معرفة بمدى قبول من يحكم من طرف المواطنين كما تطرحه نظريات علم النفس السياسي عند أمثال Merelman أو مجرد الاعتقاد بأحقية من

يحكم بالنظر للتقاليد السياسية أو الخاصية الكاريزمية كما هو عند Max Weber بل التركيز أكثر على البعد العقلاني في الإختيار (المصدر الثالث للمشروعية عند فيبر) من خلال انتخاب أفضل المرشحين بحرية وحسب منطق القناعة بصلاحية ونفعية ونجاعة البرامج الانتخابية . هذا بالإضافة إلى تنفيذ السلطة السياسية لوعودها الانتخابية بشكل يبقى على هذا القبول والرضى... لأن مشروعية النظام السياسي، حسب هذا المنطق، هي عملية مستمرة بدايتها الانتخابات الديمقراطية وحركيتها تحددها مستويات الفعالية السياسية[5] .

بالإضافة لمنطق المشروعية، تقوم الرشادة السياسية على ضرورة وجود مجتمع مدني فعلي وفعال يتمتع بإستقلالية الذمة المالية والقدرة على المبادرة الوظيفية في مجال تخصصي محدد (البيئة، الصحة، التعليم، الشباب، النساء ..إلخ) ليكون قناة معبرة عن مطالب وحاجات وتطلعات المجتمع . كما تشكل هذه الجمعيات أيضا آليات دعم وإيصال لهذه الهموم والأولويات ... فكلما كان التفاعل بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ايجابيا زادت احتمالات الفعالية السياسية خاصة أن للمجتمع المدني دور أساسي آخر وهو المشاركة في عمليات فرض الشفافية والحسبة[6] في ظل وجود حق للإعلام مكفول دستوريا وقانونيا ومفعل واقعيا بوجود تعددية إعلامية بأبعادها المكتوبة، السمعية و المرئية والالكترونية، على أن تكون قادره على أن تتحول من مجرد هيكلة إعلامية ذات وظيفة إخبارية إلى وظائف تكوين الرأي العام وتوجيهه، ولكن أيضا إلى وظيفة التحري لكشف التجاوز، التعسف والفساد للمساعدة على الحسبة والمحاسبة والتقويم في عمل السلطة السياسية ومؤسسات الدولة عموما . فلا يمكن الحديث عن رشادة الحكم إلا بوجود هذا التفاعل الشفاف .

بالإضافة للشفافية السياسية للنظام السياسي، يقتضي منطق الرشادة السياسية تبني من يحكم لمناهج عقلنة المصاريف العمومية وترقية مفهوم الخدمة العامة بما يتوافق مع فهم توافقي لماهية الصالح العام لتمكين أغلب المواطنين بالانتفاع بأكبر قدر من الحاجات لأطول فترة ممكنة وبأقل تكلفة . إلا أن العقلانية السياسية تقتضي لأن تكون حركية فعلية في النظام السياسي أن يكون هناك عدد من العناصر التأسيسية:

1- نظام محاسبي وطني دقيق ولكن أيضا مرن.

2- نظام بيروقراطي فعال وناجع مركب ولكن غير معقد، لأن التعقيد الوظيفي يخلق الجمود مما يقلل من فعالية

النظام السياسي وهذا من شأنه أن يقلص من احتمالات العقلانية.

3- تطوير آليات للتدقيق السياسي والإداري audit politique et administratif من أجل التقييم والتقويم في الخيارات السياسية والقرارية للنظام السياسي وعلى كل المستويات[7] .

4- نظام اتصالي تفاعلي شفاف وذا مصداقية لتقريب الإدارة من المواطن لتفعيل عمليات التغذية الاسترجاعية feed back لتمكين المؤسسات السياسية والإدارية من تصحيح أخطائها للرفع من جودة أدائها السياسي.

فمن خلال هذه المنطلقات، يمكن تعريف الرشادة السياسية على أنها فلسفة الحكم (بالديمقراطية) والتسيير بالمشاركة، بشفافية وأمانة .... إنها التعبير العملياتي بمنطق الجودة السياسية الذي يشكل لب فلسفة ومنهجية الهندسة السياسية (الديمقراطية) في عالم ما بعد الحداثة.

***مأسسة الرشادة السياسية :**

من اجل بناء منطق الرشادة السياسية على مستوى المؤسسات السياسية والقرارية، يجب تكييف المضمون الحقوقي للمرجعية الدستورية بما يتوافق والهيكلة الحقوقية العالمية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة 1993 لتكريس مركزية الفرد - المواطن في المنطق الوظيفي للدولة التي يجب أن تكون منطقية في اندماجها في المسارات المعيارية للعولمة ألما بعد حداثية، وذكية Smart State في بناء نسق لأولوياتها بشكل يجعل حاجات الإنسان المادية والاعتبارية في نفس مستوى اهتمام الدولة بإستقرارها ....

ولذلك أصبح منطقيا أيضا (في المنظور البنائي للرشادة السياسية) جعل المنطق السلطوي قائما لا على الفصل بل التباين والتكامل بما يجعل السلطة التشريعية مركزية في المبادرة التشريعية وفي مراقبة السلطة التنفيذية وبرامجها ولكن أيضا بالعمل على التأثير على الأولويات الكبرى للحكومة بما يتوافق والبرامج الانتخابية للأغلبية في البرلمان .... ففعالية النواب ضمانة فعلية في فعالية ونجاعة السلطة التنفيذية بترشيد أولوياتها والسهر على عقلانية مصاريفها .

كما يقتضي هذا المنطق أيضا التأكيد العملي على الاستقلالية الفعلية للقضاء لاستكمال الجزء السياسي الذي يفرضه البرلمان على الحكومة وأعضائها بجزاء جنائي يعاقب كل تعدي على الحقوق الخاصة بالإنسان – المواطن بالتعسف، التجاوز أو الفساد . وللوصول لذلك يجب تطوير شبكة من المحاكم والمجالس القضائية عبر كل رقعة من الوطن بشكل

يقرب ويسرع من وتيرة إصدار الأحكام من جهة مع التأكيد على ضرورة بناء محاكم متخصصة وكفأة وعادلة ومنصفة بإسم القانون والعدالة.

ومن أجل الوصول إلى ذلك، يجب أن يقر النظام السياسي بالمصدر الحقوقي للقانون لبناء دولة حق وقانون بشكل يكون توازن بين منطق الدولة وحاجاتها ومنطق الذات الإنسانية وبشكل يخلق معه عددا من الحركيات التأسيسية للرشادة السياسية ومنها:

1- جعل حقوق الإنسان ومنطق الديمقراطية المشاركاتية الأساس العملياتي والمعياري للتنشئة السياسية بتطوير مادة تربوية وإعلامية وتوجيهية هادفة لإنتاج مجتمع يقوم على السلم الاجتماعي، الاختلاف الفكري والحوار السياسي .

2- لتطوير هيكلة إدارية متكاملة (بإسم التعقيد المؤسساتي) من مؤسسات تمثيلية محلية (مجالس بلدية أو مجالس جهوية منتخبة) والمصالح الخارجية للوزارات مع تقريبها هيكليا من المواطن ربحا للمال والوقت وذلك أساس العقلانية .

3- تطوير آليات الرقابة المالية لتقييم مستوى توافق النفقات العمومية مع الأهداف البرماجية المصادق عليها انتخابيا، سياسيا أو قراريا منعا لتبديد الأموال العمومية، الاختلاسات أو الفساد .

4- تطوير نظام التدقيق الديمقراطي Democratic Audit لتحديد مستوى شفافية، حسبة ومسؤولية النظام السياسي من أجل الوصول إلى المجتمع الديمقراطي الذي أساسه العدالة في التوزيع والتساوي في الفرص والجزاء في ظل نظام تحكمه أبجديات الكفاءة والاستحقاق[8] .

5- العمل على تكوين لجان خبرة مستقلة وطنية أو عالمية من أجل تقييم السياسات العامة القطاعية أو الكلية بهدف الرفع من الأداء السياسي الكلي لنظام الحكم حسب منطق الخدمة العامة.

الخاتمة:

فمن هنا فالرشادة السياسية تقوم على الجمع الذكي بين الحاجة للاستقرار السياسي وضرورة الاستجابة لحاجات ومطالب المجتمع. فالرشادة السياسية تقوم بالتالي على معادلة جامعة بين : المشاركة الديمقراطية +الفعالية السياسية +الحسبة + الشفافية.

تتميز هذه المعادلة بالصفة الشاملة والعالمية للمنطلقات ولكن بالنسبية الواقعية من حيث إنشاء أطر ومؤسسات الرشادة السياسية استجابة لمتطلبات البيئة الوطنية وتماشيا مع المقتضيات المعيارية الكونية ... ولكن مع ذلك، يجب إدراك أن الرشادة السياسية هي ثقافة وردود أفعال وليس مجرد أقوال أو مؤسسات أو قوانين.

الهوامش:

(1) I. Clark: "Globalization and International Relations Theory", Oxford: Oxford University Press, 1999, Pp. 28-30

(2) Michel Foucault : "The order of things: An archaelogy of the Human Sciences", London: Sheridan-Smith, 1970

(3) Finley Carpenter: "The Skinner primer: Behind Freedom and dignity", New York: Free Press, 1974, Pp. 59-72

(4) أمحند برقوق: "شرعية السياسية في علم السياسة المعاصر"، في عزام التميمي:"الشرعية السياسية في الإسلام"، لندن: ليبرتي، 1996

(5) John Dunn: "Political obligation in its historical context", Cambridge: Cambridge University Press, 1980

(6) Ernest Gellner: "Conditions for Liberty: Civil society and its rivals", London: Penguin books, 1994, P.211

(7) David Beetham: "Democracy and Human Rights", London: Polity Press, 1999, pp.151-169

(8) David Beetham: "Political power and democratic control in Britain", London: Routledge, 1998

دراسات

- ✓ دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو مفهوم المنظمات المتعلمة
  جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية – دراسة حالة
- ✓ الاستراتيجيات الإعلامية لإدارة الأزمة داخل المؤسسة
  دراسة تطبيقية على مؤسستي BNP Paris Bas , Société G
- ✓ الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية: الضربات الوقائية
- ✓ التدافع القيمي بين الحضارات والأمم، أزمة النظام الدولي المعاصر أم
  فرصة التغيير السانحة؟

دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو مفهوم المنظمات المتعلمة

جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية – دراسة حالة

د/ فراس سليمان الشلبي

د/ مروان محمد النسور

مقدمة:

أدى اتساع دائرة المعرفة والبحث في نهايات القرن الماضي وفي جميع مجالات الحياة إلى بروز ما عرف حينها بثورة المعلوماتية إذ بدأ التفكير في المعلومات بوصفها علما مستقلا بحد ذاته، وأدت الزيادة الهائلة في كمية المعلومات المتوافرة إلى خلق ضرورة ملحة لوضع نظم متكاملة لهذه المعلومات تستعمل فيها أساليب جديدة وحديثة قادرة على التعامل مع أحدث الأجهزة التقانية الحديثة القادرة على معالجة البيانات وخزن واسترجاع حجم هائل من المعلومات.

وعليه فقد تنبهت الدول المتقدمة إلى أهمية المعلومات بالنسبة للإدارة ولا سيما في التنظيم والتخطيط والرقابة واتخاذ القرار، فسارعت إلى تطوير نظم المعلومات الإدارية ونظم المعلومات المستندة إلى الحاسوب واستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة التي أحدثت تغيرا كبيرا في مجال الإدارة ووظائفها المختلفة إذ احتلت تلك النظم أهمية كبيرة في المنظمات والدول وأصبح تطور الدول والشعوب وتقدمها يقاس من خلال وجود نظم المعلومات لديها وتطورها.

وفي الاتجاه نفسه وجدت المنظمات أن قدرتها على الاستمرار والبقاء مرهونة بقدرتها على التعلم والتحول في استراتيجياتها وسياساتها بما يضمن الحصول على المعرفة والاستفادة من تجاربها وخبراتها في الإبداع والخلق والحصول على مزايا تنافسية مقارنة بمنافسيها. الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم المنظمات المتعلمة وسعي المنظمات كافة في

ظل التغيرات البيئية السريعة إلى التحول نحو مفهوم المنظمة المتعلمة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات، ومستوى التحول نحو المنظمات المتعلمة لدى العاملين من الأكاديميين في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن، كي يتمكنوا من ترسيخ المفاهيم حول الظاهرتين وعلاقتهما مع بعضهما البعض، وإعادة التوازن في الجامعة، مما يعزز لديهم الروح المعنوية للوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة والفعالية، وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1. ما مستوى تكنولوجيا المعلومات في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر الأكاديميين من العاملين بها؟

2. ما مستوى التحول نحو المنظمات المتعلمة لدى العاملين من الأكاديميين في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر الأكاديميين من العاملين فيها؟

3. ما دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات المتعلمة في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر الأكاديميين من العاملين فيها؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها لموضوع يعد من المواضيع المهمة في بيئة الجامعات. لا سيما تكنولوجيا المعلومات والمنظمات المتعلمة، وضمن إطار مفاهيمي تكاملي، ومحاولة لطرح التراكم المعرفي النظري حول المتغيرين لتسهم نتائجها في توفير قاعدة بيانات ترسخ البعدين كما تأتي هذه الدراسة لحث المنظمات التعليمية لتناول مثل هذه الموضوعات الحيوية والحديثة بالدراسة والتحليل بقصد الاستفادة منها في تعزيز أدائها، والتعرف على انعكاساتها على المنظمات التعليمية من جانب وتقديم إطار منهجي علمي وعملي يمكن أن تستند له المنظمة المبحوثة خاصة والمنظمات التعليمية عند بناء استراتيجياتها الخاصة بتكنولوجيا المعلومات واستخدامها في بناء وتطبيق مفهوم المنظمة المتعلمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى تحقيق الربط بين تكنولوجيا المعلومات والتحول نحو مفهوم المنظمة المتعلمة في جامعة البلقاء التطبيقية ويمكن تحديد أهداف هذه الدراسة بصوره دقيقة.

2. محاولة التعرف على متغيرات الدراسة وتأثيراتها المختلفة وعرض تلك العلاقات والتأثيرات وصولا إلى النتائج التي تؤدي إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

3. التعرف على طبيعة التأثير المعنوي لعوامل تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو

مفهوم المنظمات المتعلمة، بغية تقديم التوصيات المناسبة التي تساعد المسؤولين ومتخذي القرارات في الجامعة لتحسين استخدام التكنولوجيا من أجل التحول نحو منظمة متعلمة.

فرضيات الدراسة:

توافقا مع أهداف الدراسة واختبارا لأنموذجها فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الفرضيات الرئيسة وهي كالآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد علاقة ارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والتحول نحو المنظمة المتعلمة.

الفرضية الرئيسة الثانية: توجد علاقة ذات تأثير معنوي ما بين تكنولوجيا المعلومات ومتغيرات المنظمة المتعلمة ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والاستراتيجية.
2. يوجد تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والنظرة الداخلية للمنظمة.
3. يوجد تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والهيكل.
4. يوجد تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والنظرة الخارجية للمنظمة.
5. يوجد تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات وفرص التعلم.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن والبالغ عددهم 960 عضو هيئة تدريس، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة، فقد تم احتساب عينة عشوائية، حيث تم توزيع 250 استبانة واعتماد أول (200) استبانة مستردة وصالحة للتحليل، حيث تم توزيع الاستبانات على أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية، وتتمثل بـ (النسب المئوية وتحليل التباين (ANOVA)، ومعامل الارتباط، واختبار (T) للعينات المستقلة، نظراً لأن هذه الأساليب تخدم التحليل لبعدي الدراسة (تكنولوجيا المعلومات والمنظمات المتعلمة) من حيث مؤشرات النسب المئوية لخصائص عينة الدراسة، والتباين لقياس الفروقات الإحصائية لتصورات المبحوثين، فضلاً عن استخدام اختبار (T) لمعرفة فروقات تصورات المبحوثين لمفهوم تكنولوجيا المعلومات تعزى للاختلافات.

أداة الدراسة:

تمثلت الأداة بالاستبانة، وكانت من النوع المركب المكشوف الهدف، إذ أضحى ذلك من طبيعة الأسئلة الواردة فيها والتي يمكن تقسيمها إلى محورين، اختص المحور الأول بالأسئلة للكشف عن بعد تكنولوجيا

المعلومات ممثلاً بـ 13 سؤالا، بينما جاء المحور الثاني لأجل الكشف عن مستوى التحول نحو المنظمات المتعلمة ضمن 5 أبعاد هي:

- الاستراتيجية.
- النظر داخل المنظمة.
- هيكل المنظمة.
- النظر خارج المنظمة.
- فرص التعلم.

وقد عرضت ضمن مقياس ليكرت الخماسي وبأوزان تتراوح بين (1- 5).

اختبار الأداة وثباتها:

أ- صدق الأداة (Validity) وهو قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها، حيث تمت مراعاة الشمولية وعدم الازدواجية في تصميم الاستمارة نسبيا، وقد تم عرضها على عدد من المحكمين ذوي الاختصاص في تكنولوجيا المعلومات والإدارة، للتحقق من مدى صدقها.

ب- ثبات الأداة (Reliability) ويشير إلى مدى الحصول على النتائج نفسها لو كررت التساؤلات في الاستبانة في ظروف مشابهة، وقد تم استخدام كرمباخ ألفا (Cronbach Alpha) لتحديد درجة ثبات الأداة حيث بلغت نتيجة الاختبار (0.886) وهي نسبة مقبولة لمثل هذه الدراسات.

الدراسات السابقة:

دراسة كل من Loukis & Michalopoulos 1994 حول أثر تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة اليونانية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة في اليونان، وافترضت الدراسة أن هناك علاقة بين تكنولوجيا المعلومات ومهام الإدارة العامة في المنظمات.

وتوصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات أدت إلى دعم المهام التشغيلية بهدف تقليل أعباء القيام بالأعمال الروتينية المتكررة والتي تتطلب كادراً وظيفيا كبيراً. كما بينت الدراسة أن آثار تكنولوجيا المعلومات في الاستخدامات الاستراتيجية كانت محدودة ودون المستوى المطلوب. ولم يصاحبها أي تغيير تنظيمي، ويعزى ذلك إلى نقص الأيدي العاملة المدربة، وإلى الأنماط التقليدية في الإدارة، والميل نحو المركزية في العمل.

دراسة كل من Heintze & Bretschmeider 2000 حول تكنولوجيا المعلومات وإعادة هيكلية المنظمات العامة وتبني تكنولوجيا المعلومات وأثرها على هياكل المنظمات ونظم الاتصالات والتصميم المنظمي، والتعرف على أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على الهياكل التنظيمية ونظم اتخاذ القرارات والاتصالات والأداء التنظيمي، وقد توصلت الدراسة إلى أن:

هنالك أثرا قليلا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات على عدد من المستويات الإدارية

ومتخذي القرارات، مما يتيح للعديد من أعضاء المنظمة المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات.

كما وأن تطبيق العديد من صيغ تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى إعادة هيكلية قليلة في مؤسسات الحكومة المحلية، وإعادة الهيكلية لها أثر قليل جدا على أداء المؤسسة، وبالتالي تحسين الاتصالات داخل المنظمة.

دراسة Hysman, Marleen , 2000 التي درست مداخل تحول التعلم المنظمي إلى المنظمة المتعلمة، حيث اهتمت الدراسة بإجراء محاولة لردم الفجوة الإدراكية (المفاهيمية) بين البحوث التي تناولت التعلم المنظمي وتلك التي تناولت المنظمات المتعلمة وعلى الرغم من أن الاتجاه البحثي الذي تناول المنظمات المتعلمة كان اتجاهاً وصفيا في معظمه، إلا أنه تمكن من ربط التعلم بالتطوير أو التحسين، أما البحوث المتعلقة بالتعلم المنظمي فقد توجهت نحو تحليل عملية التعلم من دون الاهتمام كثيراً بنتائج التعلم وتوصلت الدراسة إلى أنه من خلال الفهم الدقيق والمعمق للكيفية التي تتعلم بها المنظمات، يمكن للمنظمات أن تهيئ فرصا للمنظمات وتقدم لها الأفكار الجديدة عن الكيفية التي تتحسن وتتطور فيها هذه المنظمات من خلال التعلم وبذلك تتمكن هذه المنظمات من وضع الأسس النظرية لصورة المنظمة المتعلمة وتوفير- في ذات الوقت- الإطار أو الهيكل المفاهيمي لتحليل وتحسين عملية التعلم طريقة لتعزيز المنظمات المتعلمة.

دراسة Popper,Micha; &Others 2000
توصلت هذه الدراسة إلى أربع قضايا أساسية تتعلق بالتعلم المنظمي وهي إجراء مقارنة بين التعلم المنظمي والتعلم الفردي والشروط أو الظروف التي تشجع التعلم المنظمي المستمر ثم العوامل التي تجعل من التعلم المنظمي ممكناً وأخيراً العلاقة بين التعلم المنظمي والمنظمة المتعلمة.

دراسة Coopey, John;Burgone , 2000
توصلت إلى أن التعلم المنظمي يمكن تحسينه وتسهيله من خلال السياسات المفتوحة والحرة في مواقع العمل والتي تماثل النشاطات السياسية التي تطبق في المجتمع الأوسع كما توصلت الدراسة إلى التطبيقات أو المضامين السياسية الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بتطوير عملية التعلم من خلال تشخيص الأداء الشخصي للعاملين ومن خلال التعلم الذي يخلق منظمات متعلمة.

دراسة Swick,Cliff; & Others 2000
واهتمت هذه الدراسة بمحاولة ردم الفجوة بين التعلم المنظمي والتعلم الفردي باستخدام أسلوب البحث المعرفي(Epistemology) في تقديم آراء وتصورات في التعلم المنظمي كما توصلت الدراسة إلى تقديم صياغة التراكيب المفاهيمية المتعلقة بالأحداث المنظمية باستخدام الأسلوب الحواري واستخدام

أسلوب المقارنة المرجعية لغرض فهم مسألة التعلم المنظمي.

دراسة Holmberg & Robert, 2000

ناقشت هذه الدراسة كيفية مساهمة الأفكار في جعل مفهوم التعلم المنظمي يصبح شائعاً وذا علاقة مع المنظمات المتعلمة، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن صورة المنظمات المتعلمة هي صورة جذابة للمهنيين وتبدو أنها مشجعة وحاثة على المشاركة والمساهمة في ترتيبات واتفاقات العمل إلا أنها قد تكون مدمرة ومؤثرة سلباً على المشاركة وعلى الحوار على الأجل الطويل لذلك فقد أوصت الدراسة بأن بعض هذه المشكلات يمكن فهمها والتعامل معها من خلال إدخال المنظور الواقعي (الاتجاهي) Relational Perspective المستند إلى مشاريع المعلومات الذاتية الشخصية والمشاركة.

دراسة Cooper, John; Burgone 2000

توصلت إلى أن التعلم المنظمي يمكن تحسينه وتسهيله من خلال السياسات المفتوحة والحرة في مواقع العمل والتي تماثل النشاطات السياسية التي تطبق في المجتمع الأوسع كما توصلت الدراسة إلى التطبيقات أو المضامين السياسية الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بتطوير عملية التعلم من خلال تشخيص الأداء الشخصي للعاملين ومن خلال التعلم الذي يخلق منظمات Crating Organizational Space For Learning

دراسة أبو خضير 2006 إدارة التعلم التنظيمي في المملكة العربية السعودية، وهدفت إلى تقديم مقترح لإدارة التعلم التنظيمي كتطبيق لمفهوم المنظمة المتعلمة من خلال تطبيق مقياس (مركردت) للمنظمة المتعلمة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:- توافر نظام للمعرفة جاهز وقابل للتطبيق وبنسبة (71٪)، وتوافر نظام للتحول التنظيمي بنسبة (68٪)، وتوافر نظام للتمكين بلغت نسبة توافره (67٪)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الموظفين نحو توافر عناصر الأنظمة المذكورة أعلاه بشكل يعزى إلى متغيرات من أهمها: مقر العمل، والمؤهل العلمي، ونوع الوظيفة، وسنوات الخبرة.

دراسة Yang, Watkins & Marsick, 2004

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير أداة متعددة الأبعاد لقياس المنظمة المتعلمة، وتقييمها. ثم طُورت أداة الدراسة اعتمادا على نموذج المنظمة المتعلمة المقدم في دراسة كل من (Watkins & Marsick)، وطبقت الدراسة على مديري ومسؤولي تطوير الموارد البشرية من العديد من المنظمات، واستخدمت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي من خلال تطبيقه على عينة قصديه مكونة من (836) فردا من العديد من المنظمات المتنوعة النشاط. وخلصت الدراسة إلى أن الأداة بحاجة إلى مزيد من التطبيق على عينة عشوائية أكثر تنوعا

وأكبر حجما من العينة حتى يتحقق المزيد من الاستدلال ويؤكد ثبات أداة الدراسة.

دراسة أعدتها Dewar & Whittington,2003 بهدف التعرف على مدى إدراك مؤسسات تطوير الموارد البشرية ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات التعليم الإلكتروني لمفهوم المنظمة المتعلمة وتطبيقه، بالإضافة إلى قياس مدى نجاحها أن تصبح منظمات متعلمة. واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة الإلكترونية لجمع البيانات من داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها وتوصلت إلى أن أكثر من ثلثي المنظمات المبحوثة تدرك بشدة أهمية أن تصبح منظمات متعلمة. وأن أكثر من 50٪ من المنظمات المبحوثة حاولت تقويم نفسها باستخدام مقاييس مختلفة للمنظمة المتعلمة. وأن أحد أهداف المنظمات المبحوثة للتحول إلى منظمات متعلمة قد أصبح جزءا من رؤيتها وأهدافها الاستراتيجية، وكذلك أن التعلم الإلكتروني شكل جزءاً مهما من استراتيجيات التعلم في المنظمات المبحوثة. وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابة أعضاء المنظمات الأمريكية ونظرائهم في المنظمات الأخرى.

دراسة Bierema & Berdish, 1999 وهدفت إلى دراسة وتحليل تجربة إحدى الفروع لشركة فورد الأمريكية في تطبيقها لمفهوم منظمة التعلم والوقوف على أهم المعوقات التي واجهت هذا الفرع في تطبيقه لمفهوم المنظمة المتعلمة. وقد استخدم الباحثان أسلوب دراسة الحالة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: اعتمد الفرع على التجارب السابقة للمنظمات التي طبقت مفهوم المنظمة المتعلمة. وطبق الموظفون العديد من المفاهيم للمنظمة المتعلمة ومنها: التمكين وتطوير علاقات العمل الشخصي، والتطوير المهني، والتعلم الجماعي، وكان العامل الرئيس في نجاح التجربة هو إيجاد بنية تحتية تدعم وتشجع التعلم والتجربة وتنميهما على المستوى الفردي والجماعي.

دراسة Houvat 2000 التي ركزت على فكرة تخصيص تركيب المعرفة في سياق المنظمة المتعلمة من منظور نظام المعلومات، ومتطلبات التحليل، وقابلية التطوير في نطاق تطوير المعرفة والتحول في داخل المنظمة، وأن نظام معلومات المنظمة المعلمة الفرعي بشكل خاص يدعم مصادر المعرفة المحددة ويشكل بواسطة النشاطات المنظمية المتعلمة التي ميزت من خلال عمل المعرفة الخاصة بهم، لتمكين المنظمة من رفع الأصول الفكرية بعد هذه النشاطات، كما وركزت الدراسة على الذاكرة المنظمية بوصفها جزءاً مهمّا من تركيبته التحتية لمعرفة المنظمة وسوف نرسم مفهومنا عن هندسة نظام المعلومات بالاستناد إلى المتطلبات المحددة عن نشاطات التعلم هذه. وبشكل خاص سنحلل حالة الجامعة بوصفها منظمة متعلمة معا مع متطلباتها المختلفة لتركيب المعرفة. واستنتج البحث تكوين المكونات التنظيمية لنظام معلومات المنظمة

المتعلمة للتحليل كتعبير لمخططاتنا التفصيلية لحلول المعرفة.

الإطـار النظـري:

أ) **تكنولوجيا المعلومات:** نظرا لأهمية تكنولوجيا المعلومات واتساع مدى اهتمام الكتاب والباحثين بهذا الموضوع نتيجة للدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات في نجاح المنظمات على اختلاف أنواعها أو فشلها في بعض الأحيان، فضلا عن تعدد استعمال تكنولوجيا المعلومات لتشمل جميع الحقول العلمية واختلاف وجهات النظر تبعا للخلفيات العلمية للمستفيدين من تكنولوجيا المعلومات فإنه يصعب وجود مفهوم موحد متفق عليه، ويمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول الآتي الذي يوضح مجموعة التعريفات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.

الجدول رقم (1): تعريفات تكنولوجيا المعلومات:

الكاتب	السنة	التعريف (تكنولوجيا المعلومات)
Turban	1999	الجانب التكنولوجي من نظام المعلومات الذي يشمل المكونات المادية والبرمجيات التي تعمل سوية من أجل الوصول إلى أهداف المنظمة
الخرابشه	2000	التقنية العالية هي الوسائل الآلية لمعالجة البيانات وتشمل جمع وتحليل ومعالجة وحفظ البيانات والمعلومات وتبادلها وتكوين قواعد للمعلومات اللازمة لإدارة النشاط المعني أو اتخاذ القرار المطلوب
عرب	2001	هي النظم الآلية أو الإلكترونية للتعامل مع المعلومات إدخالا ومعالجة واسترجاعا ونقلا وتبادلا وتفاعلا وتشمل وسائل الحوسبة والاتصال
صيام	2001	هي كافة الأجهزة والمعدات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لإيصال المعلومات وتقديم الخدمات للعملاء بأقل جهد وأسرع وقت ممكن وبأيسر السبل
ياسين	2002	كل أشكال التقنية المستخدمة لتكوين وتبادل استخدام المعلومات في أشكالها المختلفة (نصوصا، أصواتا، نقاشا أو وسائط متعددة)
خليل وجمعة	2002	التقنيات العلمية والنظم الهندسية وأساليب الإدارة المستخدمة في معالجة المعلمات والتعامل معها. وتتمثل تطبيقاتها بالحاسبات

		واندماجها مع الإنسان وارتباطها الوثيق بالجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية
Slack	2004	أنها الأدوات والتقنيات التي يمكن استخدامها للحصول على المعلومات ومعالجتها وخزنها ونشرها وهذه التقنيه تتضمن الحاسوب بأنواعه المختلفة وأساليب الخزن والطبع والقراءة وأساليب الاستلام والنقل والستلايت وشبكات العمل والفاكس وأنظمة البرمجيات وتطبيقها
Laudon & Laoudn	2002	المكونات المادية للحاسوب، البرمجيات، البيانات وتكنولوجيا الخزن وتوفير محفظة لمشاركة موارد تكنولوجيا المعلومات المنظمة
الطائي	2005	خزن المعلومات وتحديثها واسترجاعها وتوصيلها إلى المستفيدين عن طريق استخدام الأساليب اليدوية لفترات طويلة من الزمن والتي أثبتت محدوديتها وعجزها عن إنجاز هذه المهمة على النحو المطلوب خاصة بعد الازدياد الهائل في حجم ونوع البيانات وبات الوضع يحتم ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تطبيقات نظم المعلومات
الزعبي	2005	مجموعة من الأدوات التي تساعدنا في استقبال المعلومة ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وطباعتها ونقلها بشكل إلكتروني

المصدر: إعداد الباحثين

ويتبين من الجدول أعلاه أن معظم الكتاب والباحثين ربطوا مفهوم تكنولوجيا المعلومات بمفهوم نظم المعلومات إلى درجة اختلاط تعريفات تكنولوجيا المعلومات بتعريفات نظم المعلومات الأمر الذي أدى إلى غموض مفهوم تكنولوجيا المعلومات وطبيعتها. ولعل من المفيد هنا الاستناد إلى ما طرحه ياسين حول التمييز ما بين نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات إذ يقول: "هنالك أكثر من منظور لتكنولوجيا المعلومات، المنظور الجزئي والذي يشير إلى البعد التكنولوجي لنظام المعلومات ووفق هذا المنظور تعد تكنولوجيا المعلومات مجرد نظام فرعي ضمن نظام المعلومات بما في ذلك نظم المعلومات الإدارية أو مجرد مورد من الموارد الأساسية لنظام المعلومات. أما الآخر فهو المنظور الكلي الذي يرى في تكنولوجيا المعلومات مظلة واسعة تشكل كلا من نظم المعلومات وتقنيات معالجة البيانات والاتصالات، بمعنى آخر يهتم المنظور الكلي بدراسة كل أشكال التكنولوجيا

المستخدمة في تكوين وتبادل المعلومات بأشكالها المختلفة".

***مكونات تكنولوجيا المعلومات:**

تؤدي تكنولوجيا المعلومات أدوارها المهمة في المنظمات والمؤسسات من خلال تفاعل مجموعة من العناصر التي تشكل المكونات الأساسية لها، وشأنها شأن مفهوم تكنولوجيا المعلومات لم تشهد مكونات تكنولوجيا المعلومات أي اختلاف أو تباين ما بين الباحثين في إطار تحديدها، إذ يجمع العديد منهم على مجموعة مكونات أساسية لتكنولوجيا المعلومات التي يمكن تلخيصها بالآتي:

1. **تكنولوجيا الحاسوب:** وتتكون من جزئيين أساسيين وهما المكونات المادية Hardware للحاسوب والتي تضم وحدات الإدخال، وحدات المعالجة، وحدات الإخراج والتي تستخدم جميعها في إدخال البيانات ومعالجتها وإخراج المعلومات. أما الجزء الآخر فهو البرمجيات Software وتضم نظم وبرامج تشغيل الحاسوب، التطبيقات والتي تشكل مجموعة التعليمات والأوامر التي يتم بموجبها تنفيذ عمليات المعالجة للبيانات والمعلومات وفي هذا المجال يصنف (Laudon, 2002) وظائف البرمجيات في ثلاث وظائف أساسية تتلخص بإدارة موارد الحاسوب وتفيد مزايا هذه الموارد للعاملين وأخيراً العمل كحلقة وصل ما بين المعلومات المخزونة والمنظمة.

2. **قواعد البيانات:** تمثل قواعد البيانات أحد أهم مكونات تكنولوجيا المعلومات وهي وعاء افتراضي يحتوي على مجموعة من الجداول أو الملفات المترابطة منطقيا، وتساعد قواعد البيانات في تنفيذ العديد من التطبيقات بفاعلية من خلال مركزية البيانات الفائضة وتوفير جميع المعلومات التي يحتاجها المستفيدون في موقع واحد بدلا من خزنها في ملفات منفصلة وفي مواقع مختلفة.

3. **الشبكات والاتصالات:** تسهم الشبكات والاتصالات في ربط المستفيدين في المنظمات من خلال نقل وبث الأشكال المختلفة والمعلومات من نصوص، فيديو، صور، رسوم بيانية وغيرها من منطقة جغرافية معينة إلى منطقة أو مناطق جغرافية أخرى، وعليه فإن معظم المنظمات باختلاف أنواعها وأحجامها تعتمد على الاتصالات والشبكات (أنترنت، إكسترانت، إنترانت) لتنفيذ الأعمال.

4. **الموارد البشرية:** على الرغم من حجم التطورات الكبيرة في العناصر والمكونات السابق ذكرها إلا أنه يبقى للمورد البشري أهمية كبيرة وذلك كونه المسؤول عن إدارة وتشغيل وتطوير المكونات الأخرى لتكنولوجيا المعلومات إلى الدرجة التي يشير فيها البعض من الكتاب والباحثين إلى أن أهمية العنصر البشري تفوق أهمية المستلزمات المادية والبرمجية الأخرى (الطائي، 2005، ص 141)

الأدوار الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات The Strategic Roles of IT:

تؤدي تكنولوجيا المعلومات مجموعة من الأدوار والوظائف التقليدية من خلال جمع

ومعالجة البيانات وتقديم المعلومات للمنظمات، وفضلا عن هذه الوظائف يستطيع المدراء في تلك المنظمات استعمالها مباشرة في دعم الاستراتيجيات التنافسية. إذ تساعد تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ كل استراتيجية من الاستراتيجيات التنافسية. (O'brien, 2004, PP43-44)، وذلك وفق ما يوضحه الجدول (3)

الجدول (2): الأدوار الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات:

الاستراتيجية	دور تكنولوجيا المعلومات
قيادة الكلفة الشاملة Cost Leadership	• استعمال تكنولوجيا المعلومات في تخفيض كلف العمليات والنشاطات • استعمال تكنولوجيا المعلومات في تخفيض كلف الزبائن والموردين
التمييز Differentiate	• تطوير أوجه جديدة لتكنولوجيا المعلومات لتمييز المنتجات والخدمات • استعمال تكنولوجيا المعلومات لتخفيض مزايا التميز في منتجات وخدمات المنافسين • استعمال تكنولوجيا المعلومات في تركيز المنتجات والخدمات على القطاعات السوقية المختارة
الإبداع Innovation	• خلق منتجات وخدمات جديدة تتضمن عناصر تكنولوجيا المعلومات • القيام بتغييرات جذرية في عمليات المنظمة والتي تقلل الكلف بصورة كبيرة وبجودة عالية بمساعدة تكنولوجيا المعلومات • تحقيق الفاعلية بخدمات المستهلك وتقليل وقت الاستجابة للأسواق بمساعدة تكنولوجيا المعلومات
النمو Growth	• استعمال تكنولوجيا المعلومات لإدارة التوسع العالمي والإقليمي • استعمال تكنولوجيا المعلومات للتفرع والتكامل باتجاه منتجات وخدمات أخرى
التحالف Alliance	• استعمال تكنولوجيا المعلومات لخلق منظمات افتراضية • تطوير نظم معلومات مشتركه مترابطة من خلال الأنترنت، الإنترانت والإكسترانت

ب- المنظمات المتعلمة: يتداخل مفهوم المنظمات المتعلمة ويرتبط بالعديد من المفاهيم والمصطلحات الأخرى التي سيشغلها بعض الباحثين بصورة مترادفة ومتبادلة للدلالة على الشيء ذاته رغم اختلاف تلك المفاهيم من حيث المضمون والمعنى والدلالة فالأدبيات تظهر

مصطلحات مثل التعلم، التعليم، المنظمة المتعلمة وغيرها، والتعلم هو عملية تنقيح للأفكار وتحويلها إلى معرفة مفيدة لها قدرة في التوجيه واتخاذ القرار (Daft.2001.P86)، كما عرف على أنه التفسير الثابت نسبيا في المعرفة أو في السلوك الناتج عن الممارسة أو الخبرة (George.1999.P7)، ويقودنا مفهوم التعلم إلى الحديث عن موضوع التعلم المنظمي والذي ظهر عام 1978 كمقدمة للحديث عن المنظمات المتعلمة وذلك في كتاب Organizational Learning لكل من Argyris & Schon وقد عرف التعلم المنظمي على أنه عملية تدفق المعرفة من الإدراك والفعل الفرديين إلى خزين المعرفة المتجسد في الممارسات المنظمية (Hamilton,2003.P1) وعرفه (Willcoxson.2002.P1).

على أنه العمليات أو النشاطات التي تتعلم فيها المنظمة. وقد تحدث الكتاب والباحثون في نوعين من التعلم هما التعلم الاستباقي وهو يشير إلى استباق الأحداث والاستعداد للمستقبل من خلال التخطيط واختيار سيناريوهات الأعمال، والآخر التعلم الفعلي وهو التعلم المصمم كل المشكلات الحقيقية التي تواجه الأعمال، وهذا النوع له صلة وثيقة بالمنظمات المتعلمة ويعد أحد أهم الأدوات الفعالة في نقل المهارات التعليمية (Kurtkraigr,2002,P313).

أما المنظمات المتعلمة والتي ظهرت فكرتها في خمسينيات القرن الماضي فقد استند في مفهومها وتطبيقها على نظريات التعلم المختلفة وانطلقت تعريفات الكتاب للمنظمة المتعلمة من التعلم ونظرياته فقد عرفت المنظمات المتعلمة على أنها المنظمة التي تمتلك القدرة على التبصر والفهم من خلال تحليل ما تمر به من تجارب وخبرات والاستفادة منها سواء كانت تلك التجارب ناجحة أم فاشلة (Foster.2001.P27).

وعرفها (Dixon) على أنها المنظمة ذات الاستعمال المقصود للعمليات التعليمية عند المستوى الفردي أو في مستوى الجماعة أو النظام ككل وذلك لتحقيق النمو المستمر للمنظمة في الاتجاه الذي يحقق- وبشكل متزايد- رضا المساهمين في تلك المنظمة (Holden.2001.P337).

في حين أشار لها (P301 Bateman.2003.) على أنها المنظمة الماهرة في إنشاء واكتساب ونقل المعرفة والتشارك بها وتعديل السلوك بما يعكس المعرفة والرؤى الجديدة وعرفها (Daft,2003.P55)على أنها المنظمات التي ينشغل كل فرد فيها في تشخيص وحل المشكلات وتمكين المنظمة من التجريب المستمر والتغيير والتحسين وبذلك ستزداد قابليتها على النمو والتعلم لتحقيق أهدافنا.

وأخيراً يمكن تعريف المنظمة المتعلمة على أنها المنظمة التي تمتلك القدرة على إدارة المعرفة بمضامينها ونشاطاتها المختلفة وبما يضمن لها تحقيق النمو والاستمرار والبقاء،

إن المنظمة المتعلمة هي تلك المنظمة التي تتمتع بمهارة إيجاد المعرفة أو الحصول عليها ونقلها والتشارك بها وبما يحقق تعديل تصرفاتها ورؤيتها المستقبلية لتعكس تلك المعرفة ضمن خصائص هي: وجود استراتيجية التغيير المنظمي المستمر، التركيز على العمل الجماعي، التركيز على نظام التعلم بالمنظمة، وجود آلية لتمكين العاملين في اتخاذ القرار والتصرف، التحرك بفاعلية ومرونة وذلك لإكسابهم مهارة المشاركة بالمعلومات، الرؤية المشتركة والتعاون، كشف الأخطاء وتصحيحها والوعي بالمشكلات والنجاح في تحديدها ومن ثم جعلها جزءا من ثقافتها المنظمية.

متطلبات بناء المنظمات المتعلمة:

يتطلب بناء المنظمات المتعلمة توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية من أهمها (عبد الله، 2005، ص62).

1- النقلة الفكرية، ويتعلق الأمر هنا بمتخذي القرار في المنظمة إذ لا بد من توافر أساليب فكرية وتحليلية جديدة من أجل التعامل مع الشكل الجديد للعالم بأجزائه وعلاقاته المختلفة.

2- منح العاملين التعلم المستمر طيلة الحياة الوظيفية إذ لا بد من العمل باتجاه وتحويل الأفراد العاملين إلى ما يسمى عمال المعرفة Knowledge workers من خلال توفير مستويات تعليمية وتدريبية أفضل يمكن أولئك الأفراد من التعلم من خلال الخبرات والممارسات اليومية والفرص المتاحة.

3- التعلم المنظمي وتطوير المهارات القابلة للنقل.

4- التفوق والبراعة الشخصية حيث تسعى المنظمات الراغبة بالنجاح والاستمرار إلى التميز في جميع جوانب عملها وبما فيها التميز في امتلاك المهارات والتفوق وتحقيق طاقات خلاقة مبدعة وهو ما يتحقق من خلال التعلم المستمر للفرد والذي يعد الأساس لتوسيع القدرات الشخصية للوصول إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه من نتائج في كل النواحي وبما يمكن من بناء المنظمات المتعلمة.

الجدول رقم (3): التحول من مفهوم المنظمات التقليدية إلى المنظمات المتعلمة:

المنظمة المتعلمة	المنظمة التقليدية	البعد
عقلية	مادية	الواجبات الأساسية
زميل- زميل	هرمية	العلاقات
قليلة	متعددة	المستويات الإدارية
فرق عمل متفاعلة	وظيفي	البناء التنظيمي
متحركة	ثابتة	الحدود
مشاركة	أوتوقراطي	أسلوب الإدارة
التزام بتحقيق	الطاعة وتنفيذ	الثقافة

النتائج	الأوامر	السائدة
مختلفون	متجانسون	الأفراد
الابتكار	الفاعلية	التركيز الاستراتيجي

Marquardt.mj (2002),building the learning organization:measuring the five lements for corporate learning, palo alto, USA Davies Black inc publishing.

ملامح المنظمة المتعلمة:

أشار كل من (Pedler:1997:15-17) (Holden:2001:338)إن ملامح المنظمات المتعلمة يمكن أن توجز بالمحاور الأساسية الآتية:

• **المناخ التعلمي** (Learning Atmosphere): أن المناخ التعلمي هو العامل الذي يشجع حالة التجريب والتعلم من الخبرة، ويساعد العاملين على تطبيق الأفكار والمواقف الجديدة والذي يسمح بوقوع الأخطاء وعدها حالة عادية إلا أنه يمنع تكرار الوقوع في الخطإ بافتراض أنه ليس كل الأفكار الجديدة المطروحة هي صالحة للتطبيق.

• **البيئة التعلمية** (Learning Environment): تتسع البيئة التعلمية لكي تشمل الزبائن والموردين وبقية الأطراف المهمة.

• **المدخل التعلمي إلى الاستراتيجية A Learning Approach To Strategy.**: أن صياغة الاستراتيجية وتنفيذها وتقويمها وتحسينها، هي بالتأكيد عمليات منظمة مقصودة هيكلية وتعد ممارسات تعلمية، وبذلك فهي تضم تغذية عكسية واضحة يتم بناؤها ضمن هذه العملية التعلمية، وعليه سيكون هناك تحسين مستمر ومتواصل في ضوء الخبرة المكتسبة أي في ضوء التعلم.

• **الترجمة وصنع السياسات بالمشاركة Participative Policy Making**: إن صنع السياسة في المنظمات المتعلمة هي أمر يشترك فيه أطراف عديدة وهي بذلك تشمل العاملين والموردين والزبائن والمجتمع بأكمله أيضاً.

إن الغاية الأساسية من وضع السياسة هو إرضاء أطراف المشاركة، خاصة وأن الاختلافات في الأفكار والقيم التي يتم إشهارها من قبل كل الأطراف ستؤدي في النهاية إلى نتائج مثمرة وإنتاجية.

• **التكنولوجيا**: وعادة تستخدم التكنولوجيا بشكل واسع في المنظمات المتعلمة لتساهم في تمكين العاملين، وتساعد في توفير مختلف المعلومات التي يجب أن تستعمل لغرض فهم ما الذي يجري في المنظمة وكذلك لتحفز التعلم وتستخدم أيضاً هدفا ثانويا لغرض مكافأة ومعاقبة العاملين.

• **المساءلة والرقابة التقويمية Formative Accounting And Control**: إن النقطة الجوهرية الأخرى التي توضح ملامح المنظمة المتعلمة أو صورة المنظمة المتعلمة هي مسألة المساءلة والرقابة التقويمية حيث ينظر إليها في مثل هذه المنظمات على أنها تطبيق خاص ومميز للمعرفة، حيث إن المحاسبة والموازنة ونظم إعداد التقارير والصلاحيات جميعها قد صممت كي تساعد في عملية التعلم.

• **التبادل الداخلي Internal Exchange**: يتضمن التبادل الداخلي، ترسيخ الأفكار

العامة التي تحملها كل الوحدات في المنظمة وهي ترى هذه الوحدات نفسها على أنها عبارة عن زبائن وموردين أحدهما للآخر كذلك فإن هذا التبادل في الأدوار سيجعل هذه الأطراف تعمل بطريقة تعاونية بدلا من أسلوب التعامل التنافسي بين أقسام المنظمة.

- **مرونة المكافآت Reward Flexibility**

هي المنظمات التي تكون مرنة في منح المكافآت لغرض تشجيع الأداء ومكافأة حالات التعلم كما نلاحظ في مثل هذه المنظمات بأن المال هو ليس الوسيلة الوحيدة للمكافأة.

- **هياكل التمكين Enabling Structures:** نلاحظ أن الهياكل المستخدمة في المنظمات المتعلمة تشجع حالة التمكين خاصة إذا كانت الأدوار ذات هيكلية مرنة مفككة وبما يتيح فرصة التوافق مع احتياجات الزبائن الداخلين والموردين، كذلك تسمح وتعطي فرصة للعاملين بتحقيق التطوير الشخصي بتجريب قدراتهم وتحقيق تطورهم الشخصي، كما تستخدم المعلومات لتزويد الأفراد المتمكنين بالمعلومات وذلك من أجل إعطائهم فرصة طرح الأسئلة واتخاذ القرارات.

- **أفراد الرصد الحدودي Boundary Workers AS Environmental Scanners:** المنظمات التي تعتمد على العاملين الذين يتعاملون مع الجهات الخارجية ويعدونهم أنظمة مسح بيئي ومقارنة مرجعية وتستفيد من المعارف التي اكتسبوها.

- **التعلم داخل المنظمة Inter-Company Learning:** يقصد بالتعلم البيني المنظمي هو تبادل الخبرات التدريبية بين جميع الأطراف في المنظمة المتعلمة وكذلك تبادل الممارسات ونتائج البحث والتطوير والتجارب الوظيفية ضمن المنظمة ولوحظ أيضاً إمكانية استخدام المقارنة المرجعية للتعلم من المنظمات الأخرى.

- **فرص التطوير الذاتي للجميع-Self Development Opportunities For All:** هي المنظمات التي تتميز بتوفير فرص التطوير الذاتي وذلك من خلال ما توفره لجميع العاملين من الموارد والتسهيلات في كل مستويات المنظمة، فضلاً عن إمكانات التدريب والمتابعة والدعم والاستشارات والتغذية العكسية وما إلى ذلك من دعم الأفراد العاملين في التعلم. والشكل (12) يوضح رؤية (Pedler) وفق المتغيرات السابقة الذكر.

شكل (12) يوضح الملامح الرئيسة للمنظمة المتعلمة وحسب رؤية (Pedler):

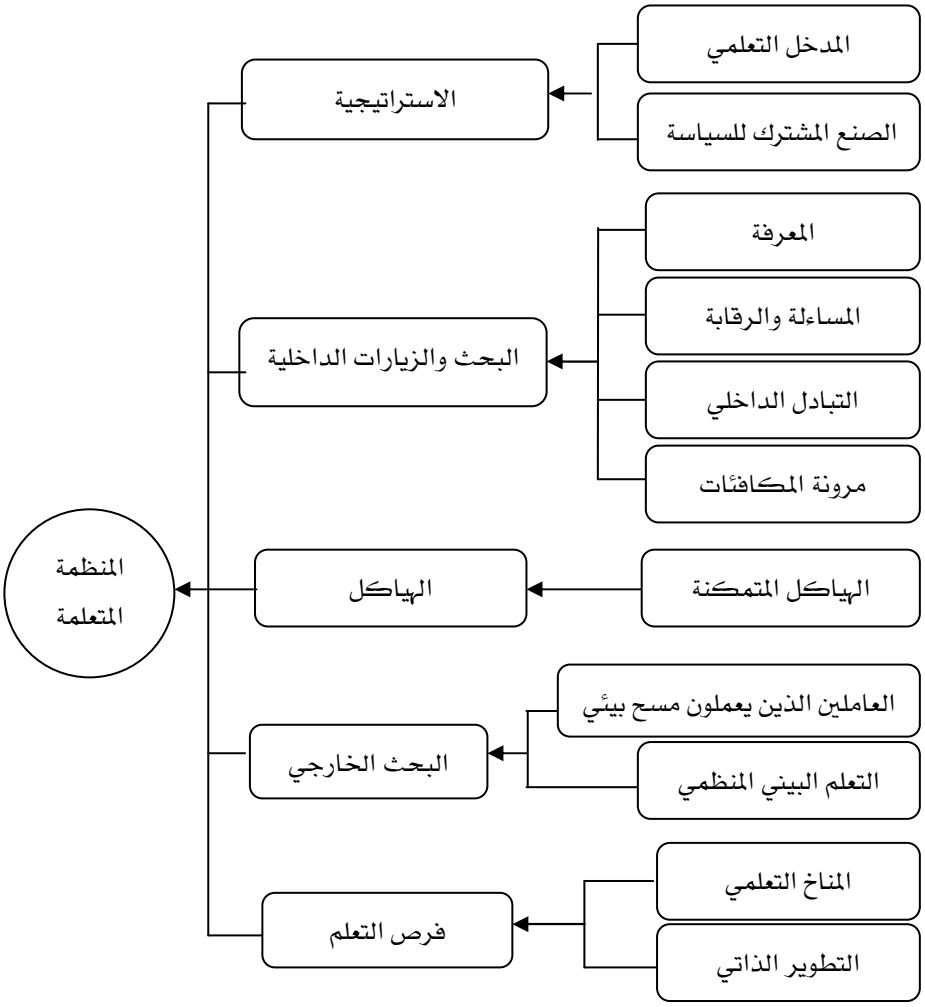

Source: Torrington & Others: (2002): ***Human Resource Management***. 5th Ed, Printed And Bound By Rotolito LOMBARDA, Italy, P.288

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

تم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية على مقياس (ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبانة المتعلقة بالمتغير المستقل (تكنولوجيا المعلومات) والتابع (المنظمات المتعلمة). وقد تقرر أن يكون المتوسط المعياري لإجابات أفراد العينة عن كل فقرة (3) وأقل منه وإلا على مستوى منخفض

وأكبر منه وإلا على مستوى مرتفع ويظهر الجدولان رقم (4، 5) تلك النتائج كما يلي:

السؤال الأول: ما دور تكنولوجيا المعلومات في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر العاملين فيها؟

جدول (4): إجابات أفراد العينة عن عوامل تكنولوجيا المعلومات:

	مضمون العامل المتغير	مستوى القبول	الوسط الحسابي $\bar{X}$	الانحراف المعياري S
تكنولوجيا المعلومات	يتوفر في الجامعة أفراد قادرون على تشغيل أدوات وبرامج نظم المعلومات	مرتفع	3,72	1,034
	يتوفر في الجامعة أفراد قادرون على تطوير نظم المعلومات	متوسط	3,49	1.0608
	يتوفر في الجامعة الأجهزة والمكونات المادية الملائمة لمعالجة البيانات وتقديم المعلومات للمستفيدين	متوسط	3,45	0,972
	تمتلك الجامعة القدرة على تحديث الأجهزة أو المعدات وبما يتناسب مع احتياجات المستفيدين	متوسط	3,4	1.1062
	يتوفر في الجامعة برمجيات تشغيل قادرة على مراقبة عناصر نظم المعلومات ودعمها	متوسط	3,55	1,1249
	يتوفر في الجامعة تطبيقات برمجية خاصة بمعالجة بيانات الكلية	متوسط	3,36	1,076
	يتوفر في الجامعة توجيهات وإرشادات واضحة يتبعها الأفراد في الإفادة من المعلومات	مرتفع	3,74	1,1305

	يتوفر في الجامعة قواعد بيانات شاملة	متوسط	3,28	1,1305
	يتوفر في الجامعة قواعد معرفة خاصة بالكلية	متوسط	3,61	1,2432
	يتوفر في الجامعة بنوك معلومات توفر المعلومات الشاملة للمستفيدين	متوسط	3,41	1,1439
	يتوفر في الجامعة شبكات (أنترنت، إنترانت، إكسترانت) لتبادل المعلومات داخل وخارج الكلية	متوسط	3,19	1,0769
	يتوفر في الجامعة برمجيات تحدد الصلاحيات في الدخول إلى البيانات وتحديثها (إضافة، حذف، تعديل...)	متوسط	3,295	1,1682
	يتوفر في الجامعة برمجيات تؤمن الحماية للبيانات وسريتها	مرتفع	3,9	1,0610
	المتغير كاملا	مرتفع	3,8075	0,8692

حقق هذا البعد شدة إجابة بلغ (3,8075) بنسبة 76٪ من مساحة المقياس الكلية وبانحراف معياري (0,8692) مما يشير إلى أن مستوى تكنولوجيا المعلومات هو أعلى من المتوسط مقارنة بالوسط المعياري الذي يبلغ (3) على مساحة المقياس الكلية.

وقد حقق العامل (13) في هذا المتغير والخاص ب (يتوفر في الكلية برمجيات تؤمن الحماية للبيانات وسريتها) أعلى شدة إجابة إذ بلغت (3.9) وبنسبة 78٪ من مساحة المقياس الكلية المكونة من خمس درجات.

في حين سجل العامل (11) الخاص (يتوفر في الكلية شبكات (أنترنت، إنترانت، إكسترانت) لتبادل المعلومات داخل وخارج الكلية) أدنى شدة إجابة إذ بلغت (3,19) وبنسبة 63,8٪ من مساحة المقياس الكلية. أما أقل تشتت في الإجابات فقد سجله العامل (3) والخاص ب(يتوفر في الكلية الأجهزة والمكونات المادية الملائمة لمعالجة البيانات وتقديم المعلومات للمستفيدين) إذ كان الانحراف المعياري له (0,972).

أما أعلى تشتت فقد ظهر في العامل (12) الخاص (يتوفر في الكلية برمجيات تحدد الصلاحيات في الدخول إلى البيانات وتحديثها (إضافة، حذف، تعديل...)) إذ بلغ الانحراف المعياري لها (1.682). مما يشير إلى تشتت تصورات أفراد العينة حول الظاهرة المدروسة ومع ذلك كان مستوى القبول لجميع مضامين المتغير المستقل مرتفعة ترد في حدها الأعلى (3,9) وفي حدها الأدنى (3,19).

مما سبق يتبين استقرار في الإجابات على تكنولوجيا المعلومات في إجابات أفراد العينة إذ جاءت الإجابات متقاربة للعوامل جميعها الخاصة بهذا المتغير وكانت جميعها أعلى من الوسط المعياري. مما يشير إلى نسبة قبول مرتفعة دلت على أن جميع مضامين تكنولوجيا المعلومات لدى الموظفين في الجامعة يدركون أن لها دورا في أعمالهم اليومية.

السؤال الثاني: ما مستوى التحول نحو المنظمات المتعلمة لدى العاملين في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر المبحوثين؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم عن متغيرات عوامل فقرات مقياس التحول نحو المنظمات المتعلمة وهي كما يأتي:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى القبول لإجابات أفراد العينة عن متغيرات وعوامل التحول نحو المنظمات المتعلمة وعواملها.

جدول رقم (5):

المتغير	مضمون العامل	مستوى القبول	الوسط الحسابي x	الانحراف المعياري s
الإستراتيجية	تعتمد المنظمة استراتجيات تعليمية طويلة الأمد	منخفض	2,11	1,1064
	تعتمد المنظمة على المدخل التعليمي في تنفيذ استراتيجياتها	منخفض	2,48	1,098
	تتبنى المنظمة استراتيجيات تنسجم وثقافتها التعليمية	منخفض	2,555	1,1849
	المتغير كاملا	منخفض	2,3325	9,082

النظر داخل المنظمة	تعتمد المنظمة على صنع سياسات مشتركة يشترك فيها جميع الأفراد العاملين في المنظمة	منخفض	2,515	1.1776
	تتبنى المنظمة أسلوب الرقابة التقويمية والمساءلة لتعزيز فرص تحقيق الأداء المالي	منخفض	2,500	1.1208
	تعتمد المنظمة لغة الحوار لتعزيز التفاهم بين الإدارة والأفراد العاملين	منخفض	2,344	1.299
	المتغير كاملا	منخفض	2,58	0,9687
هياكل المنظمة	تتناسق الهياكل التنظيمية للمنظمة مع برامجها التعليمية	منخفض	1,9492	1.0961
	تعتمد هياكل مرنة لتحقيق التوافق بين احتياجات الأفراد العاملين	منخفض	2.3724	1.0617
	يعزز الهيكل التنظيمي حالات التمكين لدى الأفراد في المنظمة	منخفض	2.3706	1,1383
ا	المتغير كاملا	منخفض	2,1599	0,8681
النظر خارج المنظمة	تعتمد المنظمة على الأفراد العاملين الذين يقومون بالمسح البيئي في جميع البيئات من خارج المنظمة	منخفض	2.2944	1.136
	تشجع المنظمة على إشراك أفرادها في دورات تدريبية خارجية	منخفض	2,5787	1.6934
	تتبنى المنظمة أسلوب المقارنة المرجعية لتعلم من المنظمات الأخرى	منخفض	2.5685	1.2129

	المتغير كاملا	منخفض	2,4315	0,9156
فرص التعلم	تسعى المنظمة إلى توفير المناخ التعليمي للأفراد العاملين لديها	منخفض	2.198	1.2022
	تشجع المنظمة عامليها على اعتماد التفكير المنظم في حل المشكلات	منخفض	2,3807	1.0313
	تحفز المنظمة الأفراد العاملين على تعلم كل شيء عن المنظمة	منخفض	2.7665	1.3576
	المتغير كاملا	منخفض	2,4822	0,9139

أولاً: الاستراتيجية:

حقق هذا العنصر شدة إجابة بلغ (2.335) بنسبة 47٪ من مساحة المقياس الكلية وبانحراف معياري (0.9082) مما يشير إلى أن هناك تركزا في إجابات أفراد العينة حول مستوى اعتماد المنظمات المبحوثة مفهوم المنظمة المتعلمة ضمن استراتيجياتها بشكل قليل ويؤكد المتوسط الحسابي مقارنة بالوسط المعياري الذي يبلغ (3) على مساحة المقياس الكلية لجميع عوامل هذا المتغير الاستراتيجية.

وقد حقق العامل (3) في هذا المتغير والخاص بتبني المنظمات المبحوثة لاستراتيجيات تتفق وثقافتها التعليمية أعلى شدة إجابة إذ بلغت (2.55)وبنسبة 51٪ من مساحة المقياس الكلية المكونة من خمس درجات. أما العامل (1) الخاص باعتماد المنظمات المبحوثة استراتيجيات تعليمية طويلة المدى فقد حقق أدنى شدة إجابة إذ بلغت (2.11) وبنسبة 42.2 ٪ من مساحة المقياس الكلية. أما أقل تشتت في الإجابات فقد سجلها العامل (2) الخاص باعتماد المنظمات المبحوثة على المدخل التعلمي في تنفيذ استراتيجياتها يعزز ذلك الانحراف المعياري له (1.098). والذي يقود إلى أن هنالك شبه إجماع على أن الجامعة لا تعتمد استراتيجيات نحو التعلم، أما أعلى تشتت فقد ظهر في العامل (3) إذ بلغ الانحراف المعياري لها (1.1846).

ثانياً: النظرة الداخلية للمنظمة:

نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة عن كامل العوامل المتعلقة بالاستراتيجية كانت منخفضة فهي تشير إلى ضعف إدراك العاملين بالجامعة للمدخل التعليمي في تنفيذ استراتيجياتها كما أنها لا تعتمد إلى حد ما استراتيجيات تعليمية طويلة الأمد تنسجم مع ثقافتها.

حقق هذا المتغير شدة إجابة بلغت (2.5533) وبنسبة 51٪ من مساحة المقياس

الكلية وبانحراف معياري مقداره (1,2). وقد حقق العامل (3) الخاص باعتماد المنظمات المبحوثة لغة الحوار لتعزيز التفاهم ما بين الإدارة والعاملين أعلى شدة إجابة إذ بلغت (2.645) وبنسبة 53٪ من مساحة المقياس الكلية. أما أدنى شدة إجابة فقد حققها العامل (2) الخاص بتبني المنظمات المبحوثة أسلوب الرقابة التقويمية والمساءلة لتعزيز فرص التعلم وتحقيق الأداء العالي إذ بلغت (2.5) بنسبة 50٪ من مساحة المقياس الكلية. وكان أقل تشتت في إجابات أفراد العينة للعامل (2) إذ بلغ انحرافه المعياري (1.1208) أما أعلى تشتت فقد سجله العامل (3) إذ بلغ انحرافه المعياري (1.299).

نلاحظ في متوسطات إجابات أفراد العينة لهذا المتغير وأبعاده بشكل كلي مستوى قبول متدن حيث انخفاضه يشير إلى ضعف تصورات وإدراك العاملين نحو النظر داخل المنظمة من حيث مدى إشراك العاملين بصياغة السياسات في الجامعة، بالإضافة إلى تدني تبني الجامعة لأسلوب رقابي لتحقيق أداء عال. وكذلك ضعف لغة الحوار بين الجامعة والعاملين من جانب آخر.

ثالثاً: هيكل المنظمة:

حقق هذا المتغير شدة إجابة بلغت (2.231) بنسبة 44,6٪ من مساحة المقياس الكلية وبانحراف مقداره(1.0987)المنظمات المبحوثة هو أدنى من المتوسط.

وقد حقق العامل (2) الخاص باعتماد المنظمات على هياكل مرنة لتحقيق التوافق بين احتياجات الأفراد التعليمية (2.3724) بنسبة (47,448٪) من مساحة المقياس الكلية، أما أدنى شدة إجابة فقد حققها العامل (1) الخاص بتناسق الهياكل التنظيمية في المنظمات المبحوثة مع برامجها التعليمية إذ بلغت (1.9492) بنسبة (39٪) من المساحة الكلية للمقياس. أما أقل تشتت فقد حققه العامل (2) بانحراف معياري قدره(1.0617).

أما أعلى تشتت في الإجابة فقد حققه العامل (3) الخاص بتعزيز الهياكل التنظيمية لحالات التمكين لدى الأفراد إذ حقق انحرافاً معيارياً قدره (1.1383). وبناء على النتائج السابقة نستخلص تدني مستوى هذا المتغير في المنظمات المبحوثة وقد أسهمت العوامل المكونة لهذا المتغير في الانخفاض إذ سجلت جميعها أوساطاً حسابية أقل من الوسط الحسابي القياسي ومثلت جميعها حلقات ضعيفة حالت دون تسجيل المتغير شدة إجابة أعلى من الحالية.

رابعا: النظرة الخارجية للمنظمة:

حقق هذا المتغير شدة إجابة بلغت (2.48) أي ما نسبته 49,61٪ من مساحة المقياس الكلية وبانحراف معياري مقداره (1.3474). وهو ما يشير إلى أن مستوى هذا المتغير في المنظمات المبحوثة هو أدنى من المتوسط المعياري.

وقد حقق العامل (24) الخاص بتشجيع المنظمات لأفرادها الاشتراك بدورات تدريبية خارجية أعلى شدة إجابة إذ بلغت (2.5787) أي ما نسبته (51,57٪) من مساحة المقياس الكلية

أما أدنى شدة إجابة فقد سجلها العامل (1) الخاص باعتماد المنظمات على الأفراد الذين يقومون بجم البيانات من خارج المنظمة إذ بلغت شدة الإجابة لهذا العامل (2.2944) بنسبة (45,9٪) من مساحة القياس الكلية.

أما أقل تشتت فقد سجله العامل (1) إذ بلغ انحرافه المعياري (1,12) مقابل أعلى تشتت للعامل (2) الذي بلغ الانحراف المعياري له (1.6934)، مما يشير إلى أن هناك عدم اتفاق حول مضامين هذه العوامل، والتي تقود إلى مفهوم مفاده عدم اعتماد الجامعة على المسح البيئي لجميع البيانات من الخارج، كما وأن هناك ضعفا بتبني أسلوب المقارنة المرجعية للتعليم من الجامعات الأخرى بالإضافة إلى ضعف إشراك العاملين بدورات تدريبية خارجية تعزز قدرتهم على التعلم من الآخرين.

خامساً: فرص التعلم:

حقق هذا المتغير شدة إجابة بلغت (2.4484) بنسبة 49٪ من مساحة المقياس الكلية وبانحراف معياري مقداره (1.2) لذلك فإن النتائج تشير إلى أن مستوى فرص التعلم في المنظمات المبحوثة هي أقل من المتوسط بقليل مما يتطلب زيادة الاهتمام بتوفير فرص ومجالات للتعلم أكثر.

وسجل العامل (3) الخاص بتحفيز المنظمات لأفرادها على تعلك كل شيء يتعلق بالمنظمة أعلى شدة إجابة إذ بلغت (2.7665) بنسبة 55,33٪ من مساحة المقياس الكلية في حين بلغت أدنى شدة إجابة للعامل (1) الخاص بسعي المنظمات المبحوثة إلى توفير مناخ تعلمي للأفراد العاملين إذ بلغت (2.198) بنسبة (43,96٪) من مساحة المقياس الكلية.

أما أدنى تشتت فقد سجله العامل (2) الخاص بتشجيع المنظمة للأفراد على اعتماد التفكير المنظم في حل المشكلات إذ بلغ انحرافه المعياري (1.0313) في حين كان أعلى تشتت للعامل (3) وبلغ انحرافه المعياري (1.3576)، مما يشير إلى أن هناك عدم اتفاق حول مضامين العوامل مجتمعة، والتي تعود إلى ضعف بتوفير المناخ التعليمي للموظفين وكذلك عدم تحفيزهم على التفكير المنظم، بالإضافة إلى تعليمهم كل شيء يدور في المنظمة.

وبناء على النتائج السابقة نلاحظ عدم استقرار متغير التحول نحو المنظمات المتعلمة إذ سجلت الأوساط الحسابية لعوامله جميعها قيما أقل من الوسط المعياري وهذا مؤشر على وجود حلقات ضعيفة كانت سبباً في الصورة السلبية التي ظهر عليها هذا المتغير ومن ثم وصوله إلى وسط حسابي أقل من القيمة المعيارية.

اختبار أنموذج الدراسة وفرضياتها:

لغرض التعرف على طبيعة علاقة تأثير المتغير المستقل (تكنولوجيا المعلومات) في المتغير المعتمد (التحول نحو المنظمات المتعلمة) قي المنظمات عينة الدراسة. سوف نتحقق من مدى صحة الأنموذج الافتراضي للدراسة وفقاً لبعض الأدوات والأساليب الإحصائية التي اختيرت لإجراء التحليل على متغيرات الدراسة وكما يأتي:

أولاً: تحليل علاقات الارتباط:

استكمالاً للعمليات الوصفية والتشخيصية القائمة على معطيات التحليل الوصفي حددت علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة وكما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (6): معامل الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والتحول نحو المنظمات المتعلمة:

التحول نحو المنظمات المتعلمة	الاستراتيجية	النظرة الداخلية للمنظمة	الهيكل	النظرة الخارجية للمنظمة	فرص التعلم
تكنولوجيا المعلومات	❖0.757	❖0.438	❖0.692	❖0.569	❖0.524

❖ معنوي عند مستوى (0.05) N=200

تشير معطيات الجدول (6) إلى وجود علاقات ارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والتحول نحو المنظمات المتعلمة. حيث كانت جميع العلاقات دالة معنويا. ويستدل على ذلك من خلال قيم معامل الارتباط المبينة في الجدول أعلاه عند مستوى معنوية (0.05).

إن هذه النتائج تعكس لنا حقيقة مفادها قبول الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على ما يلي:

- **يوجد علاقة ارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والتحول نحو المنظمات المتعلمة.**

ثانياً: تحليل علاقات الأثر بين المتغيرات:

استكمالاً للمعالجات المنهجية لفرضيات الدراسة سوف نتناول في هذا المحور تحليل علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة وهو ما نصت عليه الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والاستراتيجية وفرضياتها الفرعية حيث تم اختبار هذه العلاقة وأظهر التحليل النتائج التالية:

1. تأثير تكنولوجيا المعلومات في الاستراتيجية.

الجدول رقم (7): أثر **تكنولوجيا المعلومات في الاستراتيجية**

الاستراتيجية	تكنولوجيا المعلومات			
	T المحسوبة	B	R^2	F المحسوبة
	❖7.632	2.385	45.3	❖22.44

يوضح الجدول رقم (7) أن تكنولوجيا المعلومات تمارس تأثيرا معنويا في الاستراتيجية وذلك وفق قيمة (t) المحسوبة وهي معنوية عند مستوى (0.05). كما ويوضح الجدول أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة F المحسوبة والتي بلغت (22.44) وهي أكبر من القيمة الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجتي حرية (1.98). وكانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج منخفضة نسبيا وفقاً لقيمة (R^2=0.453). إذ يشير هذا إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير (45.3٪) من الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد. وأن نحو (44.7٪) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي، وأنها تعود إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها والتي لم تدخل ضمن متغيرات الدراسة.

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا قبول الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والاستراتيجية

2.تأثير تكنولوجيا المعلومات في النظرة الداخلية للمنظمة:

الجدول رقم (8): أثر **تكنولوجيا المعلومات في النظرة الداخلية للمنظمة**

النظرة الداخلية للمنظمة	تكنولوجيا المعلومات			
	Tالمحسوبة	B	R^2	F المحسوبة
	❖7.622	2.293	38.3	❖17.23

يوضح الجدول رقم (8) أن تكنولوجيا المعلومات تمارس تأثيرا معنويا في الاستراتيجية وذلك وفق قيمة (t) المحسوبة وهي معنوية عند مستوى (0.05). كما ويوضح الجدول أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة F المحسوبة والتي بلغت (17.23) وهي أكبر من القيمة الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجتي حرية (1,198). وكانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج منخفضة نسبيا وفقاً لقيمة (R^2=0.383). إذ يشير هذا إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير (38.3٪) من الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد. وأن نحو (61.7٪) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي، وأنها تعود إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها والتي لم تدخل ضمن متغيرات الدراسة.

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا قبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية التي مفادها وجود تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والنظرة الداخلية للمنظمة.

3. **تأثير تكنولوجيا المعلومات في الهيكل:**

الجدول رقم (9): **أثر تكنولوجيا المعلومات في الهيكل**

الهيكل	تكنولوجيا المعلومات			
	T المحسوبة	B	R^2	F المحسوبة
	❖7.851	2.516	42.6	❖19.77

يوضح الجدول رقم (9) أن تكنولوجيا المعلومات تمارس تأثيرا معنويا في الهيكل وذلك وفق قيمة (t) المحسوبة وهي معنوية عند مستوى (0.05). كما ويوضح الجدول أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة F المحسوبة والتي بلغت (19.77) وهي أكبر من القيمة الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجتي حرية (1,198). وكانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج منخفضة نسبيا وفقاً لقيمة (R^2=0.426). إذ يشير هذا إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير (42.6٪) من الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد. وأن نحو (57.4٪) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي، وأنها تعود إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها والتي لم تدخل ضمن متغيرات الدراسة.

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا قبول الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية التي مفادها وجود تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والهيكل.

4. **تأثير تكنولوجيا المعلومات في النظرة الخارجية للمنظمة:**

الجدول رقم (10): أثر **تكنولوجيا المعلومات في النظرة الخارجية للمنظمة**

النظرة الخارجية للمنظمة	تكنولوجيا المعلومات			
	T المحسوبة	B	R^2	F المحسوبة
	❖6.927	2.256	32.3	❖23.42

يوضح الجدول رقم (10) أن تكنولوجيا المعلومات تمارس تأثيرا معنويا في النظرة الخارجية للمنظمة وذلك وفق قيمة (t) المحسوبة وهي معنوية عند مستوى (0.05). كما ويوضح الجدول أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة F المحسوبة والتي بلغت (23.42) وهي أكبر من القيمة الجدولية (3,84) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجتي حرية

(1,198). وكانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج منخفضة نسبيا وفقاً لقيمة (R^2=0.323). إذ يشير هذا إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير (32.3٪) من الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد. وأن نحو (67.7٪) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي، وأنها تعود إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها والتي لم تدخل ضمن متغيرات الدراسة.

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا قبول الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية التي مفادها وجود تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والنظرة الخارجية للمنظمة.

5. **تأثير تكنولوجيا المعلومات في فرص التعلم:**

الجدول رقم (11): أثر تكنولوجيا المعلومات في فرص التعلم:

فرص التعلم	تكنولوجيا المعلومات			
	T المحسوبة	B	R^2	F المحسوبة
	❖7.795	2.329	29.6	❖19.50

يوضح الجدول رقم (11) أن تكنولوجيا المعلومات تمارس تأثيرا معنويا في فرص التعلم للمنظمة وذلك وفق قيمة (t) المحسوبة وهي معنوية عند مستوى (0.05). كما ويوضح الجدول أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة F المحسوبة والتي بلغت (19.5) وهي أكبر من القيمة الجدولية (3,84) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجتي حرية (1,198). وكانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج منخفضة نسبيا وفقاً لقيمة (R^2=0.296). إذ يشير هذا إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير (29.6٪)من الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد. وأن نحو (67.7٪) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي، وأنها تعود إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها والتي لم تدخل ضمن متغيرات الدراسة. وبناءً على ما تقدم يتضح لنا قبول الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الثانية التي مفادها وجود تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والفرص المتاحة للمنظمة.

إن ما ذهبنا إليه يؤشر لنا قبول جميع الفرضيات الفرعية المدرجة تحت الفرضية الرئيسة الثانية التي مفادها أن هناك علاقة تأثير معنوية بين تكنولوجيا المعلومات والتحول نحو المنظمات المتعلمة وأظهرت نتائج تحليل علاقات التأثير والتباين لهذه الفرضية ما يأتي:

الجدول رقم (12): أثر تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات المتعلمة

التحول نحو المنظمات المتعلمة	تكنولوجيا المعلومات			
	Tالمحسوبة	B	R^2	F المحسوبة
	❖8.622	2.293	30.7	❖21.36

يوضح الجدول رقم (12) أن تكنولوجيا المعلومات تمارس تأثيرا معنويا في التحول نحو المنظمات المتعلمة وذلك وفق قيمة (t) المحسوبة وهي معنوية عند مستوى (0.05). كما ويوضح الجدول أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة F المحسوبة والتي بلغت (21.36) وهي أكبر من القيمة الجدولية (3,84) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجتي حرية (1,198). وكانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج منخفضة نسبيا وفقاً لقيمة (R^2=0.306). إذ يشير هذا إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير (30.7٪) من الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد. وأن نحو (69.3٪) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي، وأنها تعود إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها والتي لم تدخل ضمن متغيرات الدراسة.

خلاصة الدراسة ونتائجها والتوصيات:

بعد تحليل البيانات الخاصة بردود المستجيبين، من أفرد عينة الدراسة، وهم موظفو جامعة البلقاء التطبيقية من الإداريين، وذلك للتعرف على اتجاهاتهم نحو التحول إلى المنظمات المتعلمة من خلال دور تكنولوجيا المعلومات، ووصف إجابات أفراد العينة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضيتها الرئيسة وفروعها الخمسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-نتائج الدراسة:

1) أسفرت نتائج الدراسة الأولية، وذلك بالإجابة عن السؤال الأول حول دور تكنولوجيا المعلومات في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر العاملين فيها، ومن خلال استخراج مقاييس التشتت لبعد تكنولوجيا المعلومات تبين أنه حقق شدة إجابة عالية بنسبة (76٪). مما يشير إلى أن مستوى تكنولوجيا المعلومات هو أعلى من المتوسط مقارنة بالوسط المعياري الذي يبلغ (3).

ويؤكد ذلك الانحرافات المعيارية للنموذج الكلي والبالغ (0,8692) والتي تفسر عدم تشتت إجابات أفراد العينة، وبالتالي إدراكهم القوي أن تكنولوجيا المعلومات تساعدهم في إنجاز الأعمال اليومية المختلفة بصورة كفؤة وفاعلة.

2) توصلت الدراسة إلى أن مستوى التحول نحو المنظمات المتعلمة لدى العاملين

في جامعة البلقاء التطبيقية منخفض شيئا ما حيث بلغ الوسط الحسابي لبعد الاستراتيجية (2,33)، وبعد النظرة داخل المنظمة (2,58) وهيكل المنظمة (2,15)، والنظر إلى خارج المنظمة (2,43) وأخيراً فرص التعلم (2,48)، وجميعها يشير إلى أنها أتت أقل من الوسط المعياري وبالتالي تؤكد على أن هناك استجابات تقود إلى أن الإدارة في الجامعة لا تعتمد في استراتيجياتها نحو التعلم، كما أنها لا تعتمد إلى حد ما استراتيجيات تعليمية طويلة الأمد تنسجم مع ثقافتها، بالإضافة إلى عدم تناسق الهياكل التنظيمية للجامعة مع برامجها التعليمية، مما يقود إلى حالات من عدم التمكين لدى الأفراد العاملين للقيام بوظائفهم بشكل كفؤ وفاعل.

أما من حيث النظرة الخارجية تقود النتائج إلى أن الجامعة لا تعتمد على المسح البيئي لجميع البيانات من الخارج، كما وأن هناك ضعفا يتبنى أسلوب المقارنة المرجعية للتعليم من الجامعات الأخرى، بالإضافة لضعف إشراك العاملين بها بدورات تدريبية خارجية لتعزيز قدرتهم الوظيفية، وأخيراً وبناء على النتائج للمتغير الخامس من متغيرات المنظمات المتعلمة سجلت تصورات أفراد العينة على أنه يوجد ضعف في توفير المناخ الوظيفي التعليمي وكذلك عدم تحفيزهم نحو التفكير المنظم حول ما يدور في الجامعة.

3) يتبين أن هناك ارتباطا هاما ذا دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة لتكنولوجيا المعلومات مجتمعة وبجميع متغيراتها الفرعية من جهة، وبين المتغير التابع (التحول نحو المنظمات المتعلمة) وبمختلف العادة التابعة (الاستراتيجية، النظر داخل المنظمة، هيكل المنظمة، النظر خارج المنظمة، وفرص التعليم) من جهة أخرى، وكانت معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0.05) إلى أنه يوجد جودة وكفاءة مرتفعة باستخدام العاملين لأجهزة الحاسوب، وربط كافة المعاملات الإدارية بين الإدارات المختلفة عن طريق الحاسوب وبرمجياته.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات من أهمها

أ)الاهتمام بمتابعة التطورات في تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة لتوفير الأدوات الأحدث كالمؤتمرات البعدية وغيرها من الأدوات للاستفادة منها في أداء الأعمال.

ب) ضرورة وضع خطة منهجية للتحول نحو المنظمات المتعلمة، ترتبط باستراتيجيات الجامعة ككل وسياساتها المختلفة.

المصادر والمراجع:

http://www.dialonleeadership.org

.systemsprimen.com/Index.

http://www

www.itqau.net/Index.asp

www.dialogonleaership.org

http://www.digt.maricopa.edu

www.itqau.net/Index.asp

Sustainable Development, Mc-Grow.Hall, Inc., London.

Wenger, Albert E, 2000. Three Essays on the Influence of Information Technology on the Organization of Firms. DAL-A 60/01

Hitt, M, 1997. Economic Analysis of Information Technology and Organization , DAL-A 58-03

Sanjar , Mary and Levin , M , 1992 , Using Old Stuff in New Ways: Innovation as A Case Evolutionary Tinkering , Journal of Policy Analysis And Management , Vol, 11 , No , 1

Ettlie , John and Reza , E , 1992 , Organizational Integration and Process Innovation , Academy of Management Journal , Vol , 35.No ,4

Damanpour , Fariborz ,1991 , Organizational Innovation: A Meta-Analysis Effects of Determinants and Moderarors , Academy of Journal , Vol , 34 , No , 3

Thomas, Peters and Roberts Waterman. 1982. In Search of Excellence. Harper, NewYork

King , W.R., & Kugler J., (2000) , The Impact of rhetorical strategies on Innovatio Decisious: An Experimental stady " , omega , Vol.28

http://www.systemsprimen.com/Index.htm

State-of-the-art Lessons for Practice & Development ; , Jossey _Bass, San Francisco.

Daft, richard.L (2003), Management. 6th.ed., South-Western. Division of Thumper Learning.

George & Jones (1999), Understanding & Management in Organization Behavior. 2nd. ed., Wesley-Inc. London.

Willcoxson, Lesley, (2002)., "Using the Learning Organization Concept for Quality Development with A University". (www.qsdg.edu.au.).

Marquadt, Micnelj (2002). "Building the Learning Organization. USA. Davis-Black publishing". USA. DAVIS – black publishing.

Holden, Stephen. H and Fletcher. Patricia. Diamond (2001), Government Information Quarterly; Ersevier Science. Inc. 18(2).

Daft.& Noe, (2001), **Organization Behavior**, Hill-International Inc ,N.Y.

Beardwll,(2001), **Human Resource Management: contemporary Approach**, 3rd Ed, ,Prentice, Hall, International Inc., N. Y.

Pedler,. &Others, (1997), **The Learning Company, A strategy of**

Organization Behavior. 2nd. ed., Wesley-Inc. London

. Foster,(2001), **Managing Quality; An Integrative Approach**, Prentice- Hall ,.Inc, New Jersey

Torrington, Laurahall& Toylor,: (2002), **Human Resource Management**, 5TH Ed ,Prentice-Hall, Englewood, New Jersey.

Watkins & Marsick. V. (1993), "Sculpting the Learning Organization". Jossey Bass. San Francisco. (www.qsdg.edu.au).

Hysman, Marleen (2000), An Organizational Learning Approach to the Learning Organization, (www. dialouleeadership.org).

swick, Cliff & Anthony, Peter & Keenoy, Toom & Manghan, Iain & Grant, David, 2000, A dialogic analysis of organizational learning, Journal of Management Studies, Vol. 37, No. 6.

.Heintze, therega & Bretschneider, stuart, (2000), Information Technology and Restructuring in public organization, **Does Adoption of Information Technology affect Organization**, Greek Public Administration International Journal, Vol.17, No.1.

Bateman & snell, (2002), "management", mcgraw-hill, boston

Kotler , Philip (2000) , " marketing management " The Millennium Edition. prentice – Hall. Inc., New Jersey.

Turban, E., Miclean E., wetherbe, J., westfall, R., & Raine, K., (1999) "Information Technology for management, Making connections for strategic Advantage,2nd ed,John Wiley, &sons, NewYork.

Slack, Nigel, Chambers, Stuart, Christine Harland, Alan Robert Johnston, 2004),operation Management, 4th Ed., London, PITMAN, publishing,

O'Brien James, (2004), Management Information Systems: Managing Information Technology in the Business Enterprise, 6th ed. McGraw-Hill.

21.Laudon, Kenneth C. and Laudon, Jane, P., 2002, Management Information System, 7th ed., Prentice-Hall International, INC.

Kraiger.K,(2002), **Grating ,Implementing &Managing of Training& Development ;State-of-the-art Lessons for Practice** , Jossey _Bass, San Francisco.

Daft, richard.L (2003), Management. 6th.ed., South-Western. Division of Thumper Learning.

George & Jones (1999), Understanding & Management in

Hamilton, Ontario, Canada (2003). "6th World Congress on the Management of Intellectual Capital and Innovation". www.intellectualCapitalmanagement.com.

Houvant, Kam "2001": Towards Learning Organization Model For Knowledge Synthesis; A Perspective. (http://isedj.org/isec/no.2001/ indeX).

.Pedler,. &Others, (1997), **The Learning Company, A strategy of Sustainable Development**, Mc-Grow.Hall, Inc., London.

Poper, and Lipshitz,. Organizational Learning, ***Management Learning***, vol.31.no. (2000),N.Y.

Arnold, Cooper &Others, (1998), **Understating Human Behavior In The Workplace**, 3rd Ed, Prentice-Hill ,New Jersey.

Dewar, T. and Whittington, D. (2000). Online learners and their learning strategies. Educational Computing Research, 23 (4), 385-403

Bierema, L.L., Berdish, D.M. (1999), "Creating a learning organization: a case study of outcomes and lessons learned", *Performance Improvement*, Vol. 38 No.4, pp.36-41.

الخرابشة، عبد، (2000)، منظمة التجارة العالمية (WTO) ومهنة تدقيق الحسابات ،عمان، مؤتمر جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

صيام، وليد زكريا، 2001، مسؤولية المدقق الداخلي عن تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات، عمان، جمعية مدققي الحسابات الأردنيين.

عرب، يونس،(2001)، العالم الالكتروني، الوسائل والمحتوى، المزايا والسلبيات، منشورات اتحاد المصارف العربية

خليل وجمعة، (2002)، "معأيير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات: التطورات الحالية"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزيتونة الأردنية، عمان

ياسين، سعد غالب، ،(2006)،" أساسيات نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات"، دار المناهج، عمان.

الطائي، محمد عبد.(2005)، "المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية"، دار وائل للنشر، عمان.

عبدالله،ميسون ،(2004) ، مقومات التحول نحو المنظمات المتعلمة :دراسة تشخيصية في عينة من المنظمات /محافظة نينوى ،**رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد** –جامعة الموصل- العراق

الزعبي،حسن علي،(2005)، "نظم المعلومات الإستراتيجية - مدخل استراتيجي"دار وائل،الأردن.

أبوخضير، ايمان (2006) "ادارة التعلم التنظيمي لتطبيق مفهوم المنظمة المتعلمة"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، معهد الادارة، السعودية

الاستراتيجيات الإعلامية لإدارة الأزمة داخل المؤسسة

دراسة تطبيقية على مؤسستي BNP Paris Bas , Société G

د/ياسين بودهان

مقدمة:

شهد العالم أزمة مالية عنيفة بدأت منذ عام 2008 أفضت إلى تطورات خطيرة ومتسارعة وبات علاجها عسيرا. أثارت موجة ذعر في الأسواق وفي أوساط المجتمعات، ولم تعد الأزمة المالية الحالية جزئية تقتصر على العقارات، بل طالت كافة مجالات الحياة البشرية، ولم تولد الأزمات المالية من فراغ بل تفاعلت مع الوضع الاقتصادي الكلي الذي عانى في الولايات المتحدة وفي أروبا من مشاكل خطيرة، في مقدمتها عجز الميزانية واختلال الميزان التجاري، وتفاقم المديونية الخاصة والعامة، إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر. وقادت المعاملات المالية السابقة في النهاية إلى إعسار مالي خطير وجسيم وشلل في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أدى إلى انهيار بعض البنوك والمؤسسات المالية التي كانت تتاجر في الديون.(1)

كانت عواقب هذه الأزمة وخيمة ليس فقط على أمريكا أو أوروبا بل على العالم أجمع، على اعتبار أن الأزمة تخلق الذعر والشكوك في نفوس الأشخاص، كما تخلق الفوضى العارمة والانهيار إذا ما استهين بمخاطرها، ولم تحدث استجابة سريعة ومعالجة للأوضاع في أسرع وقت من قبل الحكومات والمؤسسات. لذا فالتعاطي مع الأزمات سواء قبل حدوثها أم حين حدوثها أم بعد حدوثها، ومحاولة الخروج منها بأخف الأضرار هو من لب التسيير الأمثل والإدارة المثلى للأزمات، لذا ارتأينا في هذه المداخلة أن نتناول موضوع معالجة الأزمة المالية العالمية من منظور اتصالي، أو ما يطلق عليه في أدبيات الاتصال بالاتصال الأزماتي.

يكمن أساس الاتصالات الفعالة بعد الأزمة في إعلام الرأي العام سواء الجمهور بصفة عامة أم الزبائن الذين يتعاملون مع المؤسسات والشركات بمخاطر الأزمة وخلق الشعور بالثقة في نفوسهم، وإبعاد الخوف والإحباط عنهم، وذلك باتباع خطوات استراتيجية لإدارة الاتصال الأزماتي بهدف التخفيف من آثار الأزمة المالية عليهم، أو لإعادة الثقة إليهم مستقبلا، وذلك بغرض إقناعهم ودفعهم للتعامل مجددا مع المؤسسات الاقتصادية، وإعادة بناء صورة المؤسسات أو تحسينها أكثر أمام الزبائن. (2)

كفاءة الاتصال في فهم طبيعة الأزمات:

قبل أن نتحدث عن سيناريوهات واستراتيجيات الاتصال الأزماتي ودوره في التخفيف من حدة آثار الأزمة المالية العالمية، وذكر بعض النماذج الواقعية عن استراتيجيات تبنتها مؤسسات عالمية لكسب ثقة جماهيرها وطمأنتهم بأنها في صحة جيدة وإعادة بناء ثقتهم فيها من جديد، قبل كل هذا نجد من الضروري الحديث عن المقصود بالاتصال الأزماتي وما هي الاستراتيجيات المتبناة للحد أو علاج الأزمات باختلاف أنواعها ودرجة حدتها، لأننا سنستفيد من دراسة ومعرفة كيفيات تعامل مؤسسات ومنظمات فيما سبق مع أزمات تتشابه فيما بينها في عوامل كثيرة، والمقارنة بينها فيما يتعلق بنوعية الاستجابة، وما الخصائص التي ميزت كل أزمة وكيف كان رد الفعل حيالها سيساعدنا على فهم الأزمة المالية العالمية أكثر، وسيمدنا بمقارنات مفيدة لاستخلاص مسببات الأزمة وعوامل علاجها، وبالتالي سيجعلنا ذلك نختصر المسافات كثيرا ونربح الوقت.

تعد مواجهة الأزمات أحد التحديات المرتبطة بكفاءة الاتصال في المؤسسات والمنظمات، حيث تنطوي الأزمة عادة على معلومات مفزعة وتضارب في التصريحات، وعدم دقة البيانات، وقلة الوقت اللازم للتأكد وتحديد المسؤوليات، وتساعد خبرات القائمين على الاتصال في تقليل الخسائر الناجمة عن الأزمة إلى حدها الأدنى، وأحيانا تساعد كفاءة الاتصال في تحويل تهديد سمعة المؤسسات الناتج عن الأزمة إلى فرصة للاستثمار والخروج بمكاسب مادية ومعنوية، فعند مواجهة الأزمة لا يوجد يقين لما هو أسود أو أبيض، أو ما هو صواب وخطأ، فبعض التصرفات غير المدروسة قد تفتح العديد من المشكلات، وتصرفات أخرى قد تؤدي إلى مشاكل كثيرة.[3]

رغم أن بعض الأزمات تؤدي إلى نتائج مأسوية، إلا أن معظم الأزمات لحسن الحظ

لا تسبب فقدان الحياة أو القضاء التام على المؤسسات، ولعل تحقيق الاتصال بفعالية يكون العامل الحاسم في صيانة سمعة المؤسسات من التشويه في مواجهة الهستيريا المتصاعدة من جماعات الضغط ووسائل الإعلام العدائية التي تنتفع من الهجوم على الأشخاص أو المنظمات ذات الشهرة والمكانة.

حين تمر المؤسسة بأية أزمة، كحدوث حالة تدهور اقتصادي أو إفلاس، أو تضطر إلى اتخاذ قرارات صعبة كتسريح العمال، أو حدوث أحداث مأساوية، سيقرع حينها جرس الإنذار وسيسمع القاصي والداني بهذه الأزمة التي تمر بها المؤسسة، فإذا ما أراد مسئولو هذه المؤسسة كتم الأخبار إلى غاية إيجاد حلول لهذه الأزمة أو معالجة تداعياتها في السر والكتمان، فإنهم حتما لا يستطيعون، لأن أول من يسمع الخبر هم الصحافيون! وإذا سمعه هؤلاء، فإن المؤسسة ستكون أمام تحد متعدد الوجوه، عليها أن تشرح ما يجري للجمهور، خاصة إذا كان الطارئ سيؤثر عليهم، ومن بين هذا الجمهور قطاعات مختلفة تستهدفها المؤسسة بأعمالها (من موردين وشركاء وعملاء ومساهمين وغير ذلك)، وقبل ذلك هنالك الموظفون الذين من حقهم أن يعرفوا ما الذي جرى! (4)

هنا يأتي دور الاتصال الأزماتي في إدارة الأزمة التي تمر بها المؤسسة، حتى يتم تطويق هذه المشكلة إعلاميا بشكل عقلاني ومنطقي قبل حدوثها وأثناء حدوثها، وبعد حدوثها، الشق الاتصالي للأزمة في اعتقادنا قد يكون أكثر أهمية من الشق الإداري لها، وفي حالات كثيرة تعمد كثير من المؤسسات الكبرى عند تشكيل فريق إدارة الأزمة إلى تشكيل فريقين الأول إداري، والثاني موازٍ للإداري هو الشق الاتصالي، بحيث يعمل الفريقان بشكل متكامل، وتبدأ مهمتهما بشكل متزامن. وفيما يفترض بالفريقين معا التعامل مع طبيعة المعلومات التي تقدم للأجهزة الرسمية، سيكون على فريق الاتصال مواجهة الإعلام، ومن خلاله قطاعات الجمهور المستهدفة، فيكون بذلك فريق إدارة الأزمة اتصاليا مكلفا بإعلام الرأي العام حول حيثيات الأزمة ومحاولة طمأنته وزرع الثقة فيه، على مستويين اثنين، داخل المؤسسة، وذلك بإعلام الجمهور الداخلي من عمال وموظفين، وخارج المؤسسة، وذلك بإعلام الجمهور الخارجي من زبائن، مؤسسات أخرى، مساهمين..

- ما المقصود بالاتصال الأزماتي؟

يعرف "برنارد دوباكي"(B. Doubaiki)، اتصال الأزمة على أنه عملية الاتصال خلال

فترة الصعوبات والكوارث والاضطرابات التي تمر بها المؤسسة (5)، عرفته الموسوعة الإعلامية لمنير حجاب بأنه عملية التفاعل اللفظي الشفهي أو المكتوب أو المرئي أو المسموع بين المنظمة وجماهيرها باستخدام وسائل وأساليب اتصالية متنوعة تضمن وصول المعلومات إلى الجماهير قبل وأثناء وقوع الأحداث السلبية الملازمة، وهذه الاتصالات صممت لتقليل الأضرار الواقعة على سمعة المنظمة، وتعتمد على دور ممارسي العلاقات العامة والاتصال المؤسساتي في القيام بأنشطة اتصالية متعددة، يتعامل فيها مندوبو وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة بما يحقق مصلحة المنظمة، ويضمن نقل رسائل تحمل معلومات دقيقة وصحيحة وكافية. (6)

يقصد بالاتصال الأزماتي أيضا، كافة الأنشطة الاتصالية التي تمارس أثناء المراحل المختلفة للأزمة بغض النظر عن الوسائل والمضامين المستخدمة فيها، وعلى هذا الأساس فإن الأنشطة والأدوار الاتصالية التي تقوم بها المؤسسة أثناء مراحل الأزمة، بما في ذلك أنشطة العلاقات العامة تدخل في إطار اتصالات الأزمة، إن علم اتصالات الأزمة ليس علما دقيقا، حيث بدأ الحديث عنه مع بدايات التسعينيات من القرن العشرين، حيث شهدت حدوث العديد من الكوارث الطبيعية والبيئية والمشاكل الإدارية والصناعية.(7)

هكذا فإن إدارة الأزمة في المنظور الاتصالي تعني إدارة السمعة (Crisis Reputation)، وهي عبارة عن جهود متواصلة تحظى بتعديلات مستمرة تواكب الأحداث والمستجدات التي تستهدف في النهاية صياغة تعزيز الصورة الذهنية للمؤسسة. (8)

إن نشاطات الاتصال التي تستهدف معالجة الأزمات أو التقليل من أضرارها لا تجرى أو تقام بطرق عشوائية غير مدروسة، بل نجاح الاتصال الأزماتي مشروط بإعداد استراتيجيات وخطط مدروسة بطرق علمية، لأن أي عشوائية أو خطوة غير مدروسة قد تؤثر بشكل سلبي، الأمر الذي يضاعف من مخاطر الأزمة ويجعل نتائجها كارثية، كما سيخلق موجة ذعر وهلع كبيرتين لدى الجمهور، لأنهم كانوا يتوقعون عكس ذلك، أي كانوا ينتظرون معالجة الأزمة، وزوال مخاطرها، لذا يجب تكليف فريق اتصالي كفء، يمتلك مهارات اتصالية وقادر على العمل في أوقات الأزمات وتحت ظروف قاسية، وفي جو قد يكون مشحونا ومليئا بالصراعات والمشاكل والنزاعات، إلا أن الأشخاص الذين يكلفون بمهمة الاتصال ومعالجة الأزمات يجب أن يتكيفوا مع هذه الظروف وأن يتوقعوا مسبقا

المخاطر التي تتهددهم جراء إقبالهم على معالجة الأزمة التي هم بصدد إيجاد حلول لها أو التقليل من مخاطرها.

أضحى الاتصال الأزماتي حاليا وظيفة أساسية من وظائف إدارة الاتصال والعلاقات العامة داخل المؤسسات، إذ يعد القائمون بالاتصال ويكونون مهيئين لمعالجة حالات الأزمات والكوارث التي تمر بها المؤسسة، سواء على المستوى الداخلي، أي تحدث الأزمة داخل المؤسسة كحدوث صراعات بين العمال، وحدوث كوارث معينة كوفاة، إفلاس مثلا، أم على المستوى الخارجي، أي يمتد أثر الكارثة ويمس الزبائن والمؤسسات الأخرى والمساهمين... وتلعب الصحافة دورا مهما في إعلام الرأي العام بالأزمة، ومهما حاولت المؤسسة إخفاء الأزمة عن الرأي العام الخارجي فالصحفيون ستصلهم الأخبار وسينشرونها، لذا يجب أن يتحدث أحد ما للصحافة، ومن المهم أن يكون هنالك ناطق محدد باسم المؤسسة مدرب لهذه الغايات، وهذا الناطق قد لا يكون بالضرورة المسؤول الأول أو الناطق الإعلامي المعتاد... المهم أن يكون مدربا، ومطلعا على ما يتصل بالأزمة، وقادرا على تقديم إجابات موضوعية خاصة للأسئلة المفاجئة، وأن يكون جزءا من فريق إدارة الأزمة، والأهم من ذلك كله، أن يدرك دقة وصحة المعلومات التي يقدمها ومناسبة تقديمها. أحيانا قد يكون المطلوب تجنب ذعر عام غير مبرر، لذلك تقدم معلومة ما بطريقة ما، لكن في ظرف آخر، تكون المعلومة هي الأهم وليس طريقة صياغتها، وهذا ما يضيفه التدريب إلى قدرات الناطق الإعلامي.

لقد تطور الاتصال الأزماتي مع بدايات التسعينيات من القرن العشرين، وأصبح يدرس حاليا في الجامعات، ولا تخلو برامج ومناهج الاتصال المؤسساتي من محور الاتصال الأزماتي، كما أصبحت وكالات الاتصال والعلاقات العامة تقدم استشارات متخصصة للمؤسسات الخاصة والعمومية حول سياسات معالجة الأزمات التي تعترض المؤسسات، أيضا تحتوي أغلب المؤسسات الكبرى على متخصصين في الاتصال والعلاقات العامة من مهامهم الأساسية إدارة الاتصال بفعالية في أوقات الأزمات، وتقديم استشارات ونصائح لمدرائهم ومسئوليهم بغرض تفادي الصراعات والنزاعات والكوارث التي تهدد المؤسسة.

لم يظهر تخصص الاتصال الأزماتي من عدم، ولم يتطور بالصدفة، بل هناك عوامل عدة ساهمت في تطوير هذا المجال، نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة: كظهور الكوارث الصحية، مثل

أنفلونزا الطيور ثم الخنازير، الأمراض المستعصية كالسيدا، السرطان، الكوارث البيئية كالتلوث البيئي، أزمات التغذية، إعادة هيكلة المؤسسات وخوصصتها مما أدى إلى تسريح العمال، كل هذه الأزمات جعلت المؤسسات والمنظمات أمام رهانات كبيرة لإعادة كسب ثقة الرأي العام بعد حدوثها.[9]

كما ساهم التطور التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال في اقتراب أجزاء العالم من بعضها البعض، وبرزت وسائل اتصال جديدة تتيح نشر المعلومات على نطاق واسع وبأقصى سرعة، وتزايدت قدرات وسائل الإعلام في التشهير والنيل من بعض المؤسسات التي تهاجمها من أجل جذب الجماهير لمتابعتها وتحقيق السبق الإعلامي الذي يضمن لها السيطرة والبقاء. (10)

تصاعد دور جماعات الضغط كان من العوامل المساهمة في تطوير الاتصال المؤسساتي أيضا، فحين تقع أزمة ما داخل المؤسسة تقوم جماعات الضغط بإثارة وسائل الإعلام بهدف الكشف عن الشرير الذي تسبب في وقوعها، أي لا بد أن يكون هناك شخص ما مذنبا، وغالبا ما تقوم هذه الجماعات بإمداد وسائل الإعلام بالقصص الإخبارية المثيرة، والتي تحرك التعاطف الإنساني وتحفز السياسيين والمحامين على اتخاذ إجراءات مشددة تجاه بعض المنظمات المتسببة بالأزمة، سيما مع تزايد دور القانون في تأييد جانب الضحايا عند وقوع الأزمات، هذا يعني أن المؤسسات ستحظى بعقوبات شديدة حين تقع في الأخطاء، فيما سبق كان الضحايا يبحثون عن محام يقبل الدفاع عنهم مقابل أتعاب قليلة، لكن الآن يتطوع المحامون عبر وسائل الإعلام لإثبات حقوق الضحايا ويقومون بتوعية الناس بعدم التفريط في حقوقهم.

كيف يصور الإعلام الواقع في أوقات الأزمات؟

يبني الأشخاص آراءهم واتجاهاتهم من خلال ما يقرؤونه أو يسمعونه أو يشاهدونه عن طريق وسائل الإعلام، وكما يقول ملفين ديفلر(M.Deffleur) فسلوك هؤلاء الأشخاص الشخصي والاجتماعي يمكن أن يتحدد جزئيا من خلال التفسيرات التي تقدمها وسائل الإعلام للأحداث الجارية، لذا ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار دور وسائل الإعلام عند حديثنا عن الأزمة، وخطورة الأزمة لا تكمن فيما حدث فعلا، بل الأهم فيما يتصور أنه حدث (11)، أي حين تحدث كارثة أو أزمة ما ثم تحاط بالسر والكتمان فأثرها سيكون ضعيفا، أما إذا حدثت أزمة ما وبلغت مسامع الصحافة فستقوم الدنيا، ويحدث هلع في

أوساط الرأي العام، وقد لا تحدث الأزمة إطلاقا وتكون مجرد إشاعة، لكن حين تنتشر تلك الإشاعات سيصدقها الناس وستحدث الفزع في قلوبهم. من الضروري إذن عند دراسة الأزمة أن نعرف ما يدركه الناس عبر تعرضهم لوسائل الإعلام فيتحول ما رآه الناس وسمعوه وشاهدوه إلى واقع لا يقبل الشك، وبالتالي لا بد أن يعرف القائم بالاتصال كيف يخاطب اهتمامات الناس، فالمهم هو الاهتمامات، وليس الوقائع، ذلك أن ما يمثل لنا الواقع الخاص هو بناء للمعنى الداخلي أو الإنساني الناتج عن مؤثرات خارجية تصنع تصوراتنا عن الواقع.

سنعطي مثالا واقعيا عن الإعلام وكيف يصور الواقع في أوقات الأزمات، وهي أزمة أنفلونزا الخنازير التي يشهدها العالم منذ 2008 ووصلت إلى حالة وبائية، حيث أصيب الناس بحالة من الهلع والهستيريا نتيجة نقص المعلومات الدقيقة المتصلة بهذا المرض مما أدى إلى تصاعد الأزمة، ولم تذكر كثير من وسائل الإعلام حقيقة أن الخنازير غير مصابة بالمرض وليست هي من ينقل العدوى إلى البشر، لذا اعتقد كثير من الناس أن كل الخنازير تهدد الجنس البشري، وحدث أن تم إبادة قطعان كاملة في عدد من أنحاء العالم، لكن في الآونة الأخيرة استوعبت وسائل الإعلام " الواقع المدرك " من خلال بث حصص إعلامية وتقارير عن طبيعة المرض ومسبباته وكيفيات انتقاله بين البشر، وطرق الوقاية منه، فكانت هذه التقارير الصحفية أساليب اتصالية لإعلان حقيقة المرض، وبالتالي تم إنجاز معالجة جيدة لتلك الأزمة في المرحلة الأخيرة من تطور المرض للأسباب التالية:

- تحويل بعض صانعي الرسائل الإخبارية إلى مصادر مستقلة مرئية.
- معالجة القضية على محمل الجد دون تهوين أو تهويل.
- سرعة التصرف.
- جعل الجمهور يشاهد هذا السلوك حتى تصل الحقائق إلى مدركاته. [12]

عند التخطيط لمعالجة الأزمات أيا كان شكلها ودرجة حدتها لا بد من التعامل بشكل أولوي مع وسائل الإعلام، المكتوبة، السمعية والمرئية، إلى جانب الأنترنت كوسيلة اتصال حديثة، فوسائل الإعلام هي الوسائل الأكثر فعالية للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الرأي العام، وتكثيف قنوات الاتصال والتفاعل معه، لرفع درجة الوعي لديه ودفعه للتعاون لحل الأزمة أو الخروج منها بأخف الأضرار، وبمعنويات مرتفعة، وذلك من خلال مده بكافة المعلومات والتداعيات والتطورات

الحاصلة والمرافقة للأزمة، وتعين وسائل الإعلام أيضا على إيصال المعلومات الصحيحة والصادقة ونشرها بسرعة وحجم كبيرين بين جماهير المؤسسة، لغلق المجال أمام الشائعات والكلام المثبط للمعنويات والمحرف، فذلك من شأنه أن يشوه صورة المؤسسة لدى جماهيرها، وبالتالي فقدان ثقته بها، الأمر الذي يحدث خسارة الطرفين، الجمهور سيحبط نفسيا ويفزع، والمؤسسة ستسوء سمعتها وستخسر زبائنها ومكانتها في السوق.

لا بد للمؤسسات أو المنظمات التي تتعرض لأزمة ما أن تبادر بإعلام الصحافة والاتصال بالصحفيين وإخبارهم بما حدث فعلا باكرا، فلا ينبغي الانتظار حتى تشيع الأخبار لدى القاصي والداني ثم يتم إعلام الصحافة، حينها من الصعب التفاهم مع الصحفيين وكسب ودهم لصناعة قصص إخبارية تخدم المؤسسة وتحول الأزمة إلى فرصة إيجابية، بل العكس من ذلك فتتحول ربما الأزمة إلى كارثة بفعل الانتشار الكثيف للشائعات وعدم وجود معلومات صادقة من مصدر رسمي، نذكر مثالا عن ذلك حين مرض الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لمدة تفوق شهرا كاملا، وكان بمستشفى عسكري فرنسي، غابت المعلومة الرسمية حول صحة الرئيس مما خلق أزمة ثقة بين المؤسسة الحكومية الجزائرية والشعب، انتشرت الشائعات حين ذاك أن الرئيس قتل إثر كمين نصبه الإرهابيون، وقيل أيضا إن الرئيس مرض ومات، إلا أن مؤسسة الرئاسة لم تضع حدا لهذه الشائعات وتقدم معلومات رسمية للإعلام لطمأنة الشعب الجزائري، حتى قدم مصدر غير رسمي هو المغني "مامي" معلومات تفيد بأنه قابل الرئيس وهو في صحة جيدة.

غياب المعلومات من المصادر الرسمية في أوقات الأزمات يتيح إذن المجال لانتشار الشائعات، لذا يجب التبكير بإعلام الرأي العام عن طريق الصحافة، كوسيلة فاعلة لعلاج الأزمة في وقت مبكر، ولم لا تحويل الأزمة إلى فرصة، من خلال كسب شهرة وسمعة لدى الجماهير؟ فحين يتم تداول اسم المؤسسة في الإعلام سيترسخ اسم هذه المؤسسة في الأذهان، وسيتذكر الجمهور هذا الاسم لاحقا، فتكون تلك الأزمة سببا أو عاملا إيجابيا حول الأزمة التي مرت بها هته المؤسسة إلى مكسب إيجابي. إضافة إلى هذا الجانب الإيجابي للسبق في إعلام الصحافة بكل طواعية، يوجد عامل آخر مهم أيضا هو إعلام الصحافة طواعية خير من إعلامها بالإكراه، وقد تحدث "بيترساندمان" عن هذه القضية، وسماها "بالمخاطرة الطوعية" [13]، إذ أشار إلى

أن المخاطرة الطوعية أكثر قبولا لدى عامة الناس من المخاطرة المكرهة، أي أن السلوك الذي نختار القيام به طواعية أفضل من السلوك الذي نجد أنفسنا خلاله مجبرين على الطاعة، ذلك الإجبار حسبه هو الذي يسبب الإساءة، لذا فالمؤسسة التي تتعرض لأزمة، كالإفلاس مثلا، الأفضل لها أن تعلم جمهورها بطريقتها عن طريق الإعلام، أفضل من أن يسمعوا عن ذلك بطرق غير رسمية، فذلك قد يجعلهم ينهارون وربما لن يثقوا إطلاقا بعد ذلك في تصريحات المؤسسة، وربما أيضا يقاضون المؤسسة أو يستخدمون أسلوب القوة والعنف للتعامل مع المؤسسة.

لقد تزايد الاهتمام بأهمية وسائل الإعلام في أوقات الأزمات إلى عقد الستينيات من القرن العشرين، حيث تنبه بعض الباحثين إلى أهمية دور الإذاعة في نقل رسائل التحذير من الكوارث، وأهمية صياغة الرسائل الإعلامية وخصائصها أثناء وقوع الأزمة والكارثة، وقد اعتقد الباحثون ومنهم "مور" (MORE) أن اتصالات الأزمة المبنية على علاقات وطيدة مع الجماهير وبوساطة وسائل الإعلام لها فرصة كبيرة في حماية سمعة المنظمة في أوقات الشدة، ولها فرصة كبيرة كذلك في تحسين سمعة المنظمة بوجه عام.(14)

لن يكون تعامل المؤسسة مع وسائل الإعلام عند حدوث الأزمة بطريقة فوضوية، بل يجب التخطيط لذلك وفق استراتيجية محددة لتحقيق الأهداف المرجوة، وإحدى خطط الجاهزية الاتصالية المقترحة هنا تفترض بفريق الاتصال أو القائم بالاتصال المكلف بمتابعة الأزمة تحضير قوائم مسبقة مفصلة وتتضمن عناوين الاتصال بجميع المديرين ورؤساء التحرير والمحررين المتخصصين بالموضوع الذي له علاقة بالأزمة الحاصلة، وكذا إعداد ملفات صحفية بالمعلومات الكاملة التي يمكن الحاجة إليها عن الشركة وأعمالها وتاريخها، بما في ذلك سير ذاتية مفصلة للشخصيات الأساسية في الشركة، وكل ما يتعلق بموضوع الأزمة. وعلى فريق الاتصال أن يكون جاهزا بتحليل للأزمات المتوقعة، بشكل يجعله قادرا على توقع ما هي الأسئلة التي ستطرح من قبل الصحفيين أو الرأي العام، سواء كانت أسئلة معتادة أم غير معتادة. والمطلوب عند التعامل مع الصحافة لمواجهة الأزمات مراعاة ما يلي:

– التعرف على الإعلاميين، وإقامة علاقات معهم، ويجب التمييز بين أنواع مختلفة من الإعلاميين (محرر، مراسل، متعاون، مندوب أخبار، مندوب إعلانات).

– ابتكار القصة الخبرية، أي قبل مد الصحفيين بالأخبار لا بد أن تتوفر لدى المكلف بإدارة الأزمة اتصاليا قصة خبرية، معتمدا على التركيز على أهم عناصر الخبر، الأكثر جذبا لانتباه المتلقي.

– عقد المقابلات الصحفية: فيمكن استخدام المقابلات لتحويل الأزمة إلى فرصة بدلا من كونها تهديدا، وكذلك باعتبارها أفضل من الإعلانات المدفوعة، لكونها دون تكلفة وأكثر مصداقية، والمقابلة الجيدة فرصة لترك انطباع جيد لدى الجمهور عن المؤسسة، إذا ما أحسن المكلف بإدارة الأزمة الإجابة عن أسئلة الصحفيين، وهذا منوط بأن يكون ذا شخصية قوية وذا حضور ملموس أثناء إجراء المقابلات، لكي يستطيع إقناع الآخرين والتأثير فيهم إيجابيا.

- المبادئ الأساسية لمراحل معالجة الأزمة وفق "جون بيرش" (J. Birch): (15)

1-مرحلة ما قبل الأزمة:

- رسم خطة الاتصال لاحتمالات الأزمة.
- التدريب على تنفيذ الخطة من خلال محاكاة مواقف الأزمة.
- إقامة ودعم العلاقات الإيجابية مع الحلفاء الحاليين والمحتملين والعمل على تحييد الخصوم والمنافسين.
- بناء سمعة جيدة للمنظمة.

2 – مرحلة الأزمة:

- التعرف على المشكلة وتحديد أهدافها بدقة.
- السيطرة على الإجراءات والرسائل الاتصالية (البيانات).
- تفصيل الخطة الموضوعة من قبل بعد تعديلها لمواكبة التطورات الراهنة.
- سرعة الاستجابة لمتطلبات الجماهير وتلبية حاجاتها للمعرفة.
- إقامة روابط اتصال قوية مع مندوبي وسائل الاتصال مع التركيز على الحقائق المؤكدة فقط.

3-مرحلة ما بعد الأزمة:

- الاستمرار في إقامة العلاقات الجيدة مع وسائل الإعلام والجماهير.
- اتخاذ الإجراءات العلاجية لضمان عدم تكرار الأزمة والحد من أضرارها.
- إعادة بناء سمعة المنظمة على النحو المرغوب. (16)

بعد أن تعرضنا فيما سبق لأهم ما يتعلق بالإدارة الاتصالية للأزمة، على اعتبار أنها الوسيلة الفضلى لإعادة بناء الثقة مع الجماهير بعد حدوث الأزمة، وطريقة مثلى

لإعادة بناء صورة طيبة عن المؤسسة ومحاولة الخروج بأقل الأضرار الممكنة، ولم لا تحويل تلك الكارثة إلى استثمار وفرص إيجابية من خلال التعرف على اسم المؤسسة وترسيخ صورتها في أذهانهم؟ نأتي الآن فيما يلي لتحليل ودراسة نموذج لأزمة حدثت مع بدايات سنة 2008، تعد من أهم الكوارث والأزمات التي شهدها العالم منذ زمن بعيد، هي أزمة على مستوى المال والاقتصاد، والاقتصاد هو عصب الحياة بطبيعة الحال، وأي خلل أو أزمة تصيب هذا العصب سينتج عنه حتما شلل وعطب جسيم في الجسم المصاب، وقد صنعت الأزمة المالية العالمية الحدث الأبرز في وسائل الإعلام منذ بدايات الأزمة إلى غاية وقت كتابة هذا المقال، والعديد من الباحثين والاقتصاديين أكدوا أن الأزمة المالية الحالية هي الأسوأ منذ الكساد الكبير منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وقد وصفها كثيرون "بأنها 11 سبتمبر جديد." (17)

سنتحدث فيما يلي عن الاستراتيجيات الاتصالية المتبناة من قبل بعض المؤسسات في العالم لمواجهة آثار الأزمة المالية، وآليات استغلال الاتصال الأزماتي لإعادة بناء صورة المؤسسة لدى الجماهير، وسنحاول التساؤل حول ما إذا أولت المؤسسات العربية أهمية للاتصال الأزماتي كطريقة لمواجهة تداعيات الأزمة في المجتمعات العربية. لكن قبل ذلك سنعرج قليلا على مفهوم الأزمة المالية العالمية وسنقدم تعريفا موجزا لها حتى نفهم طبيعة الأزمة قبل الحديث عن الاستراتيجيات الاتصالية.

-تقديم موجز للأزمة المالية العالمية:

مر العالم بأزمة اقتصادية عصفت باقتصاديات الكثير من الدول، ويأتي في مركز الأزمة العالم الغربي، وفي القلب منها الولايات المتحدة "عملاق الاقتصاد العالمي" التي عصفت بها مشكلات اقتصادية لم تشهدها في تاريخها منذ نكسة "الكساد العظيم" في أواخر العشرينيات من القرن الماضي. (18)

إن عدوى هذه الأزمة المالية الأمريكية امتدت إلى باقي دول العالم بسبب عولمة الاقتصاد، مؤكدة مقولة إنه: "إذا أصيب الاقتصاد الأمريكي بالأنفلونزا، فإن اقتصاد العالم كله يعطس." (19)، تنبأ كثيرون بامتداد أثر الأزمة فترة طويلة من الزمن. وقد أعلنت عدة دول أن اقتصادها دخل مرحلة الكساد، وفعلا فقد أعلنت الكثير من المؤسسات إفلاسها، لقد كانت شرارة الأزمة التي عرفت باسم "تسونامي الرهن العقاري" قد اندلعت حين تزايد عدد العاجزين عن سداد قروضهم العقارية في

الولايات المتحدة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المفروضة على أرقام شراء العقارات.. وأغرى ذلك شركات الرهن العقاري لتقوم بشراء ديون المقترضين مع زيادة الفائدة وبتسهيلات في الدفع، وقامت هذه الشركات بعد ذلك بتقسيم تلك الحزم من القروض إلى أجزاء صغيرة وطرحها في صورة أسهم وسندات مؤسسية، وبيعها لكافة المؤسسات والشركات التي تبحث عن عائد إضافي، وعندما انهار السوق العقاري دون أن يتمكن الناس من تغطية قيمة الرهن أو بيع منازلهم فقدت تلك الأسهم قيمتها، وخسرت البنوك التي تحتفظ بها جزءا كبيرا من رأسمالها، وبدأ الهرم كله يتداعى.(20)

ولم تفلح مئات المليارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهن العقارية التي ظلت تستشري في أجساد المؤسسات كما تستشري النار في الهشيم، حتى تطورت إلى أزمة عالمية انفجرت في سبتمبر 2008، ولم يخف الكثير من المسئولين وزعماء الدول خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم (21)، وقد قال الاقتصادي "بول كروغمان" (Paul Krogman) الفائز بجائزة نوبل عام 2008 عن أعماله التي ساعدت في تفسير سبب هيمنة بعض الدول على التجارة الدولية، بأن: "اقتصاد العالم قد يعاني من كساد طويل، لكنه ربما ينجو من الانهيار". (22)

كما اعتبر "آلان غرينسبن" (Alain Grinsbein)، الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي الأمريكي، أن الأزمة المالية الراهنة هي الأخطر منذ 50 عاما، وعلى الأرجح منذ قرن، موضحا أن حل هذه المشكلة ما زال بعيدا. (23)

ولو أن البعض الآخر من الخبراء والاقتصاديين يستبشرون بوجود انفراج للأزمة مع بدايات النصف الثاني من عام 2009، ويؤكدون أن الكثير من المؤسسات المالية بدأت تستعيد عافيتها بعد أن فقدت الكثير، لكن تداعيات هذه الكوارث المالية لن تزول ببساطة، بعد أن جرد الملايين من الأشخاص من وظائفهم وأفلست الكثير من المؤسسات، فالأزمة إذن انفرجت أو لا ستفرز وضعا جديدا، وبالتأكيد سوف تؤدي إلى إعادة تقييم وإعادة نظر ومراجعة كبيرة لكثير من الممارسات المالية والاقتصادية التي اعتبرت لفترة طويلة من المسلمات (24)، البعض الآخر من المتشائمين يؤمن بأن الانفراج الوشيك للازمة لن يكون دائما ومستمرا، بل هو مجرد عمليات تسكين مؤقتة.

من مظاهر عولمة الأزمة المالية واستشرائها في كثير من دول العالم، قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفا من عدم استردادها، وقد حدث ذلك فعلا في الجزائر حين أقرت الحكومة منع البنوك من تقديم قروض استهلاكية للمواطنين مخافة حدوث أزمة في السيولة المالية، بعد عدم استرجاع تلك الأموال الممنوحة للأفراد. من مظاهر الأزمة المالية أيضا هرولة الأفراد والمؤسسات إلى سحب إيداعاتهم من البنوك، مما خلق نقصا في السيولة المالية المتداولة بين الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة، مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم، وأحدث أيضا ارتباكا وانخفاضا في مستوى التداولات في أسواق النقد والمال.

كل ذلك أثر سلبا على النظام المالي العالمي، وخلق ذعرا وقلقا أصاب الناس جميعا على حد سواء، بداية من رؤساء الدول والحكام وكذا أصحاب المؤسسات المالية، وأصحاب الودائع المالية في البنوك والمصارف، وأيضا العمال والموظفون المهددون بفقد وظائفهم، وصولا إلى الفقراء والمحتاجين الذين يعيشون على الإعانات الاجتماعية والصدقات. (25)

لقد أدت الانتكاسات المالية التي شهدتها المصارف والمؤسسات المالية العالمية إلى إسراع الدول إلى تنفيذ خطط إنقاذ الأسواق لمواجهة تداعيها المستمر والمهدد بحدوث انهيار تام للاقتصاد العالمي، فعلى سبيل المثال نذكر الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكي "هنري بولسون"، والتي تبلغ تكلفتها 700 مليار دولار، وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي، وتهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية، والتي تعود لدافعي الضرائب، كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي، وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

كما تدخلت الدولة لضخ السيولة في عدد من دول العالم المتضررة بغية رفع الكتلة النقدية في الأسواق، فقد تدخلت الحكومة الأمريكية في سوق المال وذلك بمنع البيع على المكشوف لنحو 799 سهم مدرجة في سوق الأسهم الأمريكية. ولجأت الحكومة لورقة التأميم كحل للدفاع عن الاقتصاد القومي. وقد عرفت الكثير من المؤسسات في أمريكا وأوربا تأميما من طرف الدولة، كمؤسسة "إندى ماك

(Indymac) إحدى أكبر مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في يوليو 2008. فضلاً عن إنقاذ شركة التأمين الكبرى (Aig) مقابل امتلاك الحكومة لحصة تبلغ حوالي 80٪ من الشركة. وفي أوروبا أيضا تم تأميم عدد من المؤسسات، نذكر مثلا مؤسسة " برادفورد & بينجلى "Bradford & Bingley"، أكبر مؤسسات القروض العقارية في بريطانيا، كذلك قامت حكومة أيسلندا بشراء حصة 75٪ من "Glitnir bank"، ثالث أكبر مؤسسة إقراض في أيسلندا(26).

هذه الجهود المبذولة من قبل الدول ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية ترمي لاستعادة المؤسسات المالية لتوازنها الذي فقدته في ظل الأزمة المالية العالمية، نكتفي بهذا التقديم الموجز للأزمة ومظاهرها وآثارها على الاقتصاد العالمي، لأننا لسنا بصدد التحليل الاقتصادي أو المالي الدقيق للأزمة، تاركين هذا الجهد للمتخصصين في هذا المجال، ما يفيدنا أكثر هو ذكر الدور الذي لعبه الاتصال الأزماتي في معالجة أو التخفيف من آثار الأزمة، لذا سنعرج فيما يلي إلى مختلف السيناريوهات الاتصالية المتبناة من قبل بعض المؤسسات (كمؤسستي سوسيتي جنرال وبينب باري با الفرنسيتين) لأجل طمأنة جماهيرها واستعادة ثقتهم بعد تأثر المؤسستين بالأزمة المالية على غرار المؤسسات الأخرى.

استراتيجيات الاتصال الأزماتي في التصدي لتأثيرات الأزمة المالية:

إن الأزمة المالية العالمية لم تكن متوقعة وحدثت فجأة، خاصة مع انتعاش أسواق المال العالمية وارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى حدوث طفرة في الإعلام الاقتصادي الذي أتخم بأخبار المشاريع وأسواق المال والتحليلات الاقتصادية، بحيث أصبح عنصر جذب جماهيري، (27). والمصدر الأول الذي يتتبعه القارئ لمعرفة مؤشرات الأسواق المالية والتوجهات الاقتصادية، لقد غدت المعلومة الاقتصادية مع التطور الاقتصادي الذي شهده العالم مطلبا ضروريا وأصبح هناك إعلام اقتصادي متخصص، وصحفيون متخصصون يتابعون كل ما يتعلق بأخبار الأسواق والتبادلات التجارية، لكن حدوث الأزمة المالية العالمية بشكل مفاجئ جعل الإعلاميين والمتخصصين في الاتصال المؤسساتي يقعون في ورطة غير متوقعة، لأنهم غير متمرنين على تغطية الأزمات الحادة بهذا

الشكل، وأكثر الإعلاميين أو المكلفين بالاتصال على مستوى المؤسسات كانوا يتعاملون مع أزمات بسيطة ومحدودة الأجل، لذا وجدوا أنفسهم محرجين بشكل كبير، كما أدى الخوف والذعر المستشري في نفوس الناس إلى تسابقهم لاتهام وسائل الإعلام الاقتصادية ومكاتب الاتصال على مستوى المؤسسات بإخفاء الحقائق وتضليلهم، وبالتالي فقدانهم للثقة في الإعلام،(28) سيما إذا ما تعلق الأمر بكون الأزمة المالية هي أزمة ثقة قبل أي شيء آخر على حد تعبير " إليزابيث فارابي" Elizabeth FARABEE، فالمؤسسات المهددة بأي شكل من أشكال الأزمة مطالبة بإعادة بناء الثقة مع زبائنها وجماهيرها قبل كل شيء، لأن الثقة أساس استرجاع المؤسسة لمكانتها في السوق، وإذا ما فقدت ثقتها بجماهيرها فلن تعود مرة أخرى لسابق عهدها (29).

من ناحية أخرى كان لتقصير أو لغياب المعلومة الاقتصادية أو عدم قوة حضور الاتصال المؤسساتي أثناء الأزمة مبررات عند بعض الباحثين والمختصين في الاتصال، فقد رأى تود بينجامين أن الصحافة وخلايا الاتصال لدى المؤسسات بريئة من الإهمال أو التقصير في إيصال المعلومات للمواطنين، لأن الأزمة باغتتهم بطبيعة الحال ولم تترك لهم مجالا للعمل بشكل طبيعي. كما أن الصحفيين لم يتمكنوا من رؤية مسيرة الاقتصاد العالمي بصورة كلية، حيث اكتفوا بتغطية أخبار متفرقة، مما حال دون إضافة تقييم عام وشامل للوضع الاقتصادي العالمي.

في نفس الاتجاه يذهب الباحث محمد عارف المدير التنفيذي لمعهد الاقتصاد الماليزي، إذ رأى أن الأزمة كانت تتطور لعقدين من الزمن، وفي غمرة التقارير المتفائلة التي كان ينشرها الأخصائيون المتخصصون، لم تجرؤ الصحافة على نشر آراء مضادة للمزاج العام وتتوقع مثل هذا الانهيار الاقتصادي، لذا تمهل الصحفيون خوفا من صدم الرأي العام العالمي.

بخصوص وضع المنطقة العربية بشأن متابعتها الاتصالية لحيثيات الأزمة، فقد أشار عدد من الباحثين خلال ندوة عقدت بمقر (CNN) دبي الإمارات العربية المتحدة، تحت عنوان "أين كان الإعلام الاقتصادي قبل الأزمة المالية العالمي،" أن قطاعات الأعمال والتجارة هي حديثة العهد في المنطقة، وبالتالي فما تزال التغطية لهذا النوع من الإعلام فتية، وقد أشار إحسان جواد، مدير موقع زاوية الإلكتروني المتخصص بشؤون الأعمال، إلى افتقارها للنضج والتجربة الكافية.وحول مسألة الشفافية

التي ينبغي أن تتحلى بها المؤسسات في تعاملها المعلومات في أوقات الأزمات، رأى جواد أن الصحافة الاقتصادية قد ورثت حالة الخوف والرقابة الذاتية التي عانت منها نظيرتها السياسية، مما فرض عليها قيودا ذاتية بالدرجة الأولى، مؤكدا أنه رغم أن الجهات الرسمية العربية لا تتدخل بشكل مباشر في هذا النوع من الإعلام إلا أنها بالمقابل لا تشجعه.

كما رأى خالد الزومان رئيس القسم الاقتصادي في صحيفة "إيلاف" أن مشكلة الإعلام الاقتصادي العربي اكتفت بنقل تطمينات كبيرة لمسؤولين على المستوى المحلي بأن المجتمعات العربية بعيدة عن الخطر، إضافة إلى تركيزها على نقل وإيصال ما يجري من تطورات للأزمة على المستوى العالمي، دون التطرق لانعكاساتها على الاقتصاد العربي، بطرح متخصص ذي درجة عالية من الشفافية.

نذكر على سبيل المثال ما قدمته الفضائيات العربية عن الأزمة المالية العالمية فمعظمه على حد تعبير محمد قيراط هو نقل لما حدث ويحدث من تطورات ناتجة عن الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول الغربية، وهذا شيء مهم لكن غير كاف، لأن المواطن العربي كان بحاجة إلى معلومات عن تأثيرات الأزمة وانعكاساتها على الاقتصاد العربي. كما أكد قيراط أن في الكثير من الحالات مارست وسائل الإعلام نوعا من التعتيم والعزوف عن تقديم حقائق مهمة جدا تهم المواطن العربي. كما لاحظ أن بعض الوسائل الإعلامية العربية أكدت أن الوضع الاقتصادي في الدول العربية بخير ومستقر، ولا آثار للأزمة المالية العالمية عليه. (30)

من جهة أرى أكد الباحث أيضا أن الإعلام العربي تعامل مع الأزمة عن طريق النشرات الإخبارية وبعض البرامج الحوارية القليلة، وهذا غير كاف، حيث إن موضوع الأزمة احتاج إلى متابعة مستمرة وأخصائيين ومحللين لهم باع في الموضوع، وهذا ما لم نشاهده في معظم الوسائل الإعلامية العربية، التي سيطر عليها أسلوب التعتيم تارة والتهويل والتبسيط تارة أخرى. وهنا نلاحظ أن ما نقلته وسائل الإعلام هو عرض للأزمة وليس تحليلا لأسبابها وانعكاساتها. (31)

من جانب آخر لوحظ تحفظ مكاتب الاتصال المكلفة بإدارة الأزمة اتصاليا على مستوى المؤسسات العربية في نقل المعلومة، فحين يسأل الصحفي عن وضع هذه المؤسسات، وهل هي متأثرة بالأزمة؟ لا تمنح له معلومات وبيانات صادقة وكافية، تحفظ

وسرية المؤسسات في إمداد الصحفيين بالمعلومات دليل على غياب ثقافة الاتصال المؤسساتي على مستوى الدول العربية، والذنب ليس ذنب مسؤولي الاتصال، لأنهم في كثير من الأحيان يغيبون عن مصادر المعلومات، وتمارس عليهم ضغوطات بشأن تعاملهم مع الصحافة والجمهور، فلا تعطى لهم حرية في أداء مهامهم الاتصالية، مما أدى إلى خلق فجوة اتصالية كبيرة بين المؤسسة والصحافة، لأن أفضل من يحسن التعامل مع الصحفيين هو مسؤول الاتصال، وإذا ما أعيق عن أداء هذه المهمة، فستحدث حتما أزمة اتصال بين المؤسسة والصحافة.

-استراتيجية إدارة الأزمة المالية العالمية اتصاليا:

المقصود باستراتيجيات الاتصال حسب كتاب Publicitor، مجموع القرارات الهامة والمستقلة عن بعضها التي تتخذها مؤسسة ما، بغرض تحقيق أهداف معنية، وذلك باستعمال وسائل اتصال وتقنيات متعددة. إن تبني استراتيجية فعّالة مبنية على أساس برنامج علمي واضح وقابل للتحقيق هو أساس نجاح المؤسسات، التي تريد أن تنتهج سياسة اتصال شفافة مع جمهورها الداخلي أو الخارجي، حتى تكون لنفسها أو لمنتوجها وخدماتها صورة طيبة تجاه الجماهير. حتى وإن اعترضتها أزمات ما فلن تنهار كلية، بل باستطاعتها أن تقف على قدميها من جديد.

1- المرحلة الأولى: تحديد الأزمة:

الهدف الأساسي في هذه المرحلة هو فهم أسباب الأزمة المالية العالمية، أي يجب أن تفهم المؤسسة أسبابها ثم انعكاساتها على المستهلكين والموظفين والجماهير، وتكون التحديات الأساسية التي تواجه المؤسسة هي بناء وتطوير نظام معلومات للأزمة، وذلك بالاستعانة بعدد من الأساليب والوسائل البحثية في بناء هذا النظام المعلوماتي، فيمكن الاستفادة من بحوث التسويق للتعرف على الجمهور، والاستفادة أيضا من علم النفس للتعرف على اتجاهات ونفسيات الجمهور، وتقدير ردود أفعالهم وتصرفاتهم في أوقات الأزمات، وما هي أنجع الأساليب لإقناعهم والتأثير عليهم (32).

وعلى ذلك يمكن لإدارة الاتصال الأزماتي إنشاء مصفوفة للأزمات، تساعد على توقع الأزمات، وتجعل فريق الأزمة مهيأ نفسيا لمواجهتها، لذا فمرحلة تحديد الأزمة هي خطوة مهمة لفهم مدى خطورة الأزمة المالية العالمية، وفهم تأثيراتها وانعكاساتها على جماهير المؤسسة الداخلية والخارجية.

من أهم الخطوات المهمة لفهم الأزمة المالية العالمية تحديد الأهداف، فكي تواجه

المؤسسة مخاطر تعرضها لتهديدات الأزمة، لا بد أن تحدد من البداية أهدافا واضحة، حتى تتمكن من مواجهة انتقادات وتعليقات الصحافة في حال أظهرت عجزا في مواجهتها، وكي تتمكن من زرع الثقة من جديد في جماهيرها، سواء الموظفين أم الزبائن والمؤسسات الأخرى، وحتى تظهر أيضا مصداقيتها واحترافيتها وقدرتها على مواجهة الأزمات.

تحديد الأهداف يكون على المديين القصير والطويل، فعلى المدى القصير تتعلق بالطرق السريعة والفعالة لتطويق الأزمة والحد من تضخمها، وأهداف متوسطة وطويلة المدى عبر تعويض المتضررين ومساعدتهم اجتماعيا، وكذا استعادة صورة المؤسسة الطيبة مع مرور الوقت.

نستشهد بمؤسستين فرنسيتين لنرى كيف قامت بتحديد أهدافها الاتصالية لمواجهة الأزمة المالية، هما مؤسستا Société Générale, BNP Paris Bas فمؤسسة سوسيتي جنرال استراتيجياتها الاتصالية استهدفت أساسا الحفاظ على ثقة زبائنها وموظفيها بها، وحسب ما أكد " دينيس ماركي" Denis Marquet فالسر الاتصالي لمؤسستهم هو تبني خطاب قائم على الثقة والحقيقة.

« Nous adoptons un discours fondé sur la confiance et la sérénité» (33)

اختارت المؤسسة إذن سياسة التقرب ببساطة من زبائنها، عوض بيعهم الوعود، فالبساطة والحقيقة هما أساس الحفاظ على الثقة وكسب المصداقية حسب دينيس ماركي، وقد استهدفت أيضا سياستها الاتصالية تسويق صورة المؤسسة كبنك مستقر وثابت أكثر من أي شيء آخر، كما قامت المؤسسة بإجراء دراسة بدأت منذ 15 سبتمبر إلى غاية 8 ديسمبر، وذلك بتوزيع بيانات صحفية، فأكدت نتائج الدراسة أن المؤسسة لا زالت تحافظ على سمعتها.

استهدف البنك أيضا الترويج لصورة ثابتة ومستقرة الإعلان عن عملية banker's stories في 17 نوفمبر 2008، وهي سلسلة مكونة من 13 فيديو منشور في شبكة الأنترنت في أوروبا وآسيا، ومبث في التلفزيون الفرنسي، وتعرض أشرطة الفيديو موظفين ومسئولين بالبنك يتحدثون عن مهنتهم، والهدف الأساسي لهذه الأشرطة إيصال رسالة للجمهور، وهي أنهم هنا لأجل زبائنهم « ils sont là pour leurs clients»، هذا ما أكده جون بوردونكل " Jean Bourdoncle " مدير العلامة التجارية بالبنك، حين قال: إن هذه الاستراتيجية ترمي إلى تأكيد المؤسسة أنها

بحق تقف بالقرب من زبائنها في الظرف الحالي، وإنها تدعم الاقتصاد الحقيقي. (34)

وحسب دينيس ماركي مدير الإعلام بالبنك فالأزمة المالية العالمية كانت فرصة أيضا للتركيز على جانب التناسق والترابط بين مختلف جماهير المؤسسة، داخليا وخارجيا، فهو صمام الأمان للحفاظ على مصداقية واحترافية المؤسسة أمام تعرضها للأزمات والانتكاسات، كما كانت الأزمة فرصة أيضا حول جمع الجميع حول القيم المشتركة، فهي ما يربط الجميع.

مؤسسة BNP Paris Bas بدورها اعتمدت على استراتيجية اتصالية مبنية على الوضوح والاتصال الجواري، وهذا ما أكده أريان برنارد ميشلر Ariane Benard-Mechler مسؤول الاتصال الداخلي بالمؤسسة حين قال: "إن بنك BNP ليس بالبنك الذي يخدع أو يكذب على زبائنه، فنحن لا نكثر الكلام، واستراتيجيتنا الاتصالية ألا نبالغ كثيرا في الاتصال، فليست كل الحقائق تقال، ففي وقت الأزمة قد يفيد الصمت أكثر من الكلام." (34)

الاتصال الجواري مع الزبائن والمتعاملين الاقتصاديين، وكذا إيجاد تناسق وترابط اتصالي عضوي بين مختلف مستويات المؤسسة هي أهم أهداف BNP، كما أن المؤسسة تتواصل مع زبائنها في أوقات المناسبات الكبرى قبل اتصالها بالصحافة، باستخدام تقنيات اتصالية عدة كموقع المؤسسة في شبكة الأنترنت، والنشرات الإلكترونية Newsletter التي تصلهم إلى بريدهم الإلكتروني دوريا، كما تقوم المؤسسة بإنشاء نواد للزبائن Clubs-clients لجعلهم يتقربون من البنك أكثر، فذلك يجعلهم على ترابط وتواصل مستمر مع مؤسستهم. (35)

أثناء الومضات أو الحملات الإشهارية التي تعدها المؤسسة للإعلان عن نفسها، أو الإعلان عن خدماتها، خلال مراحل الأزمة المالية أعدت BNP إشهاراتها بشكل خاص لتبرز على أنها في صحة جيدة وأنها قوية ومستقرة، لأن الظهور بقوة يجعل جماهيرها تطمئن وتثق فيها.

نلاحظ إذن أن الأهداف المرجوة من كل الاستراتيجيات المحددة من قبل المؤسسات، ترمي في المقام الأول إلى تحقيق مبدإ الشفافية في إيصال المعلومات إلى الجماهير، كصمام أمان تجاه المخاطر المحدقة، جراء تهديدات الأزمة المالية العالمية، وكل المجهودات المادية والمعنوية المبذولة من قبل هذه المؤسسات استهدفت استرجاع مكانتها

في السوق وكسب ثقة جماهيرها من جديد.[36]

2 – التعامل مع الأزمة:

يقوم مسؤولو المؤسسة في هذه المرحلة بتشكيل فريق أزمة، من مهام هذا الفريق إدارة الاتصال والإعلام، وقد يشكل فريق مواز آخر لفريق الأزمة يتكفل فقط بإدارة الاتصال هو فريق الاتصال الأزماتي، ويقوم هذا الفريق بإعداد خطط طوارئ ويقترح استراتيجيات اتصالية محددة لتمكين المؤسسة من الحفاظ على صورتها الطيبة لدى الرأي العام، وبعد تحديد الاستراتيجية العملية ينتقل الفريق إلى المرحلة العملية وذلك باستخدام مختلف التقنيات الاتصالية كالبيانات الصحفية، عقد الندوات الصحفية، إرسال نشريات إعلامية إلى الزبائن عبر بريدهم الإلكتروني، إعداد مجلات وجرائد للجمهور الداخلي والخارجي... كل هذه التقنيات تكون متاحة أمام مسئولي الاتصال للتعامل مع الأزمة المالية العالمية، وقد ذكرنا سابقا كيف تعاملت مؤسستا Société Générale ، BNP , Paris Bas مع هذه الأزمة إعلاميا.

عندما تصل الأزمة إلى هذه المرحلة تكون قد فقدت كل عناصر الوقاية، وتتحول الاستجابة للأزمة من النمط الوقائي إلى النمط العلاجي، من خلال استخدام الأساليب التي تقلل من قدر الدمار والتأثيرات السلبية، وتتطلب هذه المرحلة اتباع الخطوات الثلاث التالية:[37]

– تقييم استجابة المؤسسة للأزمة المالية ومدى تأثرها بها.

– محاولة تقليل النشر السلبي الضار بمكونات المؤسسة من قبل وسائل الإعلام في حال تأثر المؤسسة السلبي بالأزمة، وذلك عن طريق الاتصال بالصحافة، وإقامة علاقات طيبة معهم كما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق.

– إعداد وتنفيذ الرسائل (البيانات الصحفية خاصة) المناسبة التي تبرر ما حدث، والسعي لكسب تأييد طرف ثالث من الخبراء، فالاتصال بالخبراء ونشر آرائهم وتحليلاتهم قد يقلل من مخاوف الجمهور، ويكون وسيلة فاعلة لطمأنتهم وتهدئتهم وإقناعهم.

3 – مرحلة ما بعد الأزمة:

هذه المرحلة تأتي في حالة إذا ما لم تكن الأزمة مدمرة، أثناءها تسعى المؤسسات التي تعرضت لمخاطر الأزمة المالية إلى إعادة بناء السمعة، والتأهب لاستعادة أيام التألق، وتحرص المؤسسات في هذه المرحلة على اتباع ما يلي:

- الاستمرار في جذب الجماهير نحو أنشطة المؤسسة، رغم الانتكاسات والمشاكل التي اعترضتها في السابق، فإعطاء الأولوية للجماهير والتمسك بهم رغم كل شيء هو الرأسمال الحقيقي للمؤسسة، وهو أيضا المكسب الكبير الذي حققته بعد نهاية الأزمة.

- الاستمرار في مراقبة تداعيات الأزمة، حتى تقل حدتها وتتلاشى، فلا تتسرع المؤسسة وتباشر نشاطاتها بشكل عادي كما في السابق، فيجب أن تترقب وتستشعر بذكاء ما يسمى بالهزات الارتدادية التي قد تتعرض لها، أي الأزمات الخفيفة والتداعيات التي تعقب مرحلة حدة الأزمة.

- الاستمرار في تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات حول الإجراءات التي تتخذها المؤسسة لإعادة البناء، وكسب ثقة هذه الوسائل.

- إعادة تقييم خطة إدارة الأزمة اتصاليا، وكيفية استجابة الإدارة والعاملين بالمؤسسة لموقف الأزمة.

- رصد ردود الأفعال الرسمية والجماهيرية واتجاهات المؤسسات الصديقة والمنافسة للاستفادة منها في تجنب أزمات مستقبلية.

- تطوير استراتيجية اتصال طويلة الأمد لتقليص الدمار الناتج عن الأزمة.

خاتمة:

نصل في نهاية هذا المقال لنؤكد نتيجة أساسية، وهي أن أساس نجاح استراتيجيات الاتصال أثناء الأزمات الحادة، كالأزمة المالية التي شهدها العالم مؤخرا وخلقت ذعرا وهلعا كبيرين هو الاهتمام أساسا بالتواصل المباشر والجريء مع المجتمعات والجماهير، والتعامل معها عن قرب وبكل شفافية، فالاتصال الجواري كفيل بأن يلعب دوراً حيويا في إدارة الأزمة المالية العالمية، خصوصاً وأن «المشكل النفسي» يظل لاعباً خطيراً في حالة التوتر التي تسود العالم اليوم. هنا يأتي دور التواصل الإيجابي مع الإعلام، تواصل مبني على حقائق وأرقام تعكس الحالة الاقتصادية الحقيقية التي هي عليها المؤسسة، بغض النظر عن إيجابية أو سلبية الواقع، من المسؤولية أن يتواصل مسئولو القطاعات المصرفية والمالية مع الناس في مجتمعاتهم للمساعدة في فهم ما يجري.

إن واحدة من أدبيات التعامل مع الأزمات هي التواصل السريع والمباشر مع الناس، هذا يتطلب نظاماً للاتصال ذا شفافية ومهنية وبشكل سريع، لقطع الطريق عن مروجي الإشاعات والأكاذيب، وما أكثرهم

خصوصاً في الأوقات القلقة، لكن الأهم هنا هو الدقة والمصداقية في المعلومة التي تنشر وتذاع وتبث، لكي لا تؤدي التطمينات إلى تسبيب مزيد من الخسائر للناس.

أغلب حالات انهيار المؤسسات كان بسبب غياب الوعي والمعلومات الدقيقة بظروف السوق ومناخات الاقتصاد العالمي لدى قطاع واسع من المتعاملين مع أسواق الأسهم والعقار والتجارة العالمية، مما تسبب في تدهور الحالة النفسية للكثير من مسؤولي هذا المؤسسات، وبالتالي عدم تحكمهم في الأزمة والتعامل معها بكفاءة، خاصة مع الجماهير ووسائل الإعلام، وذلك أدى إلى انتشار معلومات تفيد بأن المؤسسة لم تستطع الصمود أمام الأزمة، وأنها مهددة بالانهيار، والناس بطبيعة الحال تتأثر بما يتردد من كلام حولها فيصدقون ما يقال، فهذا من أسباب فقدانهم الثقة بالمؤسسات التي يتعاملون معها. ولهذا يأتي التحدي كبيراً، وهو أن تحافظ تلك المؤسسات على ثقة الناس فيهم وعلى مقدرة أجهزتهم المحلية على التعامل بجدية مع هذه التحديات.

طبيعي أن تقلق الناس على مدخراتها ومستقبلها، ومن حقهم أن يشككوا أحياناً في بعض الأخبار والتقارير. لكنها مسؤولية المعنيين عن حركة الاقتصاد، ومسؤولية المكلفين بالاتصال والعلاقات العامة أن يسارعوا في التجاوب مع مخاوف الناس وقلقهم، وكذا وضع الخطط الاتصالية الرامية إلى كسب ود الناس ومحبتهم وصداقتهم لتحفيزهم على التفاؤل والعمل بعقلانية وواقعية، وعلى الأخص التفاعل الإيجابي والتواصل المباشر مع الناس بلغة مرحلة الأزمة وظروفها، حوار متواصل لا يتوقف عند مقابلة صحفية واحدة أو حوار تلفزيوني واحد، بل عبر كل مراحل الأزمة، بدءا من استشعارها والتنبؤ بها، إلى غاية ما بعد الأزمة، أي مرحلة العلاج وإعادة التقييم.

قائمة المراجع:

(1) صباح نعوش، **خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي**، قضايا اقتصادية، الجزيرة، 2008/2/7.

(2)Bland.M, **Communicating out of a crisis**, Macmillan press LTD, 1998, p31.

(3) حسن عماد مكاوي، عادل عبد الغفار، **الإعلام والمجتمع في عالم متغير**، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية، 2008، ص 49- 50.

(4) جهاد صعيليك، **التخطيط للأزمة والتعامل معها، متى نبدأ؟** ArabianBusiness.com، الإمارات العربية المتحدة، 11 سبتمبر 2008.

(5) Bernard Dobeiki, **Communication des entreprises et des organisation** , Paris: éditions ellips, 1996 , 159.

(6) محمد منير حجاب، **العلاقات العامة في المؤسسات الحديثة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 300.

(7) Libaert T., « **La Communication de Crise** », Paris, Dunod, 2001.

(8) Ferrero et Pratt, **How to manage a crisis before – or whenever** – it hits Public relations quarterly , vol 40,1995, 1995, 26-29.

(8) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 51.

(9) المرجع نفسه.

(10) المرجع نفسه، ص 53.

(11) المرجع نفسه، ص 54.

(12) Bland ,op-cit, 15-17

(13) قدري عبد المجيد، **دور وسائل الإعلام في إدارة الأزمات**، القاهرة: مجلة كلية الدراسات العليا بأكاديمية مبارك للأمن، العدد 8 2003، ص 19.

(14) J. Birch, **News factors in Crisis planning and response**, Public relations quarterly , Vol 39, 1994, p 31-34.

(15) Brich, 1994, 31-34.

(16)- عبد الحليم غربي، رؤى استشرافية في ضوء الأزمة المالية العالمية، مجلة العلم والإيمان، العدد 27، نوفمبر 2008.

(17) سامر مظهر قنطقجي، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي**، دار النهضة، دمشق، 2008، ص 28.

(18) غربي، مرجع سابق.

(19) أحمد عبد الحميد حسين، **"تسونامي الرهن العقاري"**.. أسباب وتداعيات وحلول، إسلام اون لاين.

(20)Christian Noyer, **Crise financière mondiale: stratégies publiques et privées pour faire face à la crise**, Discours de Christian Noyer, gouverneur de la Banque de France – Paris-Europlace, Émirats Arabes Unis, janvier 2009.

(21) غربي، مرجع سابق.

(22) حازم الببلاوي، **الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم "**، http://www.iid-alraid.com

(23) جاسم المناعي، **الأزمة المالية العالمية.. وقفة مراجعة**، صحيفة "الوطن" السعودية، 17نوفمبر2008.

(24) حسين شحاتة، **أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي**، الرياض، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، 2008، ص 5.

(25) محمد احمد محمد يونس، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط التدريب المستقبلية**، إدارة مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مصر، 2008، ص 19.

(26) **الإعلام الاقتصادي والأزمة المالية العالمية**، منتدى الإعلام العربي،دبي، ماي 2009.

(27) أحمد بشتو، محمد كركوتي، عبد المجيد فاضل، **دور الإعلام العربي الاقتصادي في تغطية الأزمة المالية**، برنامج الاقتصاد والناس، مارس 2009.

(28) -Elizabeth FARABEE, Aurore LE BERRIGAUD, **La communication des établissements bancaires face à la crise financière**, Document publié dans le Magazine de la Communication de Crise et Sensible http://www.communication-sensible.com, 2008.

(29) محمد قيراط، **الأزمة المالية العالمية والإعلام العربي**، جريدة البيان، العدد 10556، بتاريخ 13 /2009/5.

(30) نفس المرجع.

(31) راسم محمد الجمال وخيرت معوض عباد، **إدارة العلاقات العامة: المدخل الاستراتيجي**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص 305.2005.

(32) Cf. GIRARD, Laurence, « **Avec la crise, les banques revoient leur discours** », Le Monde, le3 décembre 2008.

(33) Elizabeth FARABEE, op.cit.

(34) Ibid.

(35) GIRARD, Laurence, « **Avec la crise, les banques revoient leur discours** », Le Monde, le3 décembre 2008.

(36) Thierry Libaert, Interview de Denis Marquet, directeur de l'information à la directionde la communication , Société Générale, **Magazine de la Communication de crise et sensible** - Vol. 17 – Février 2009.

(37) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 73.

الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية

الضربات الوقائية

أ/ نَيغرة زهرة

أضحت استراتيجية الردع التي حافظت على السلام بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي- خلال فترة الحرب الباردة، حتى كانت الأراضي الأمريكية الآمنة لا يجرؤ أحد على مهاجمتها، لأنه يضع في اعتباره ما سيلقاه من رد انتقامي كاسح يفوق بكثير حجم ما حققه من دمار- عديمة الفائدة بعد هجوم 11 سبتمبر 2001، ذلك أن مرتكب الهجمات لم يكترث بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية الانتقامية، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي بوش في خطابه في 2002/06/01 أمام حفل تخرج الدفع 908 من ضباط الكلية الحربية في (ويست بوينت)، حيث قال: «إن الردع لا يفعل شيئا ضد خلايا إرهابية غير مرئية تعمل كالأشباح، ليس لها وطن محدد، ولا مواطن مسؤولة عن حمايتها»[1].

وإن كان الردع والاحتواء - وهما أهم سلاحين تقليديين استخدما للمحافظة على السلام بين الدول واستقرار العلاقات الدولية - أصبحا لا يجديان نفعا في تأمين أهداف الأمن القومي الأمريكي، طبقا لرؤية إدارة بوش، فما الذي ينبغي فعله؟

أجاب الرئيس بوش في خطابه المذكور أعلاه على هذا السؤال، بأنه لا بديل عن الضربات الوقائية، بمعنى التحول من الرد على هجوم فعلي إلى مبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، لا سيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية، فما الضربات الوقائية إذن؟

في الولايات المتحدة الأمريكية يحدد مفهوم الضربات الوقائية، بأنه ذلك النوع من النشاطات العسكرية الهادفة إلى تحديد وتحييد أو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الآخرون، قبل أن يتمكنوا من استخدامها.

ويصف الأمريكيون أيضا هذا المفهوم بالحرب الذي يبشر بها هذا التعبير بأنها

دفاع وقائي أو ردع متمدد، لكن خصومه يقولون إنه مجرد نسخة جديدة من دبلوماسية البوارج الحربية.

وتقول كوندليزا رايس في تعريفها لهذا المفهوم: «الاستراتيجية الجديدة هي استباق فعل التدمير الذي يمكن أن يقوم به عدو ضدك من خصم لك، وأن هناك أوقاتا لا تستطيع فيها الانتصار حتى يقع عليك الهجوم ثم ترد».

وفي موسوعة نيوستاندرد الأمريكية يحال التعبير إلى حق امتلاك الأراضي بوضع اليد في التاريخ الأمريكي، وهو ما يرد أيضا في قاموس المواد لمينز بعلبكي، حيث يعني حق الشفعة أي حق الأولوية في الشراء أو الاستيلاء على شيء، واحتلاله قبل الآخرين[2].

التطور التاريخي: متى صيغت هذه النظرية:

لم يكن ظهور مفهوم الضربات الوقائية أو الحرب الوقائية، ومرادفاتها العديدة في السياسة الدولية، بل يرجعه البعض إلى الإمبراطورية الرومانية التي دامت حوالي أربعة قرون، حيث استطاعت أن تحافظ على سلامة وجودها بفضل الحروب الوقائية التي كانت تشنها بوجه الخصوص على أي دولة تشكل خطرا عليها. إلا أن هذه النظرية كانت شبه غائبة بين الدول العظمى إبان القرن المنصرم والحرب الباردة، فلم يتم توجيه أي ضربة عسكرية لأي معسكر من قبل المعسكر الآخر، إلا أن هذه النظرية كانت وما زالت الخيار الاستراتيجي الدائم في فصول السياسة الإسرائيلية، كما تعود إلى منتصف القرن الماضي، حيث يعتقد أصحاب هذا التوجه أن الهجوم الياباني على ميناء "بيرهاربر" نفعا في تأمين أهداف الأمن القومي الأمريكي، طبقا لرؤية إدارة الرئيس بوش، فما الذي يبقى فعله؟ أجاب الرئيس بوش في خطابه المذكور أعلاه على هذا السؤال، بأن لا بديل على الضربات الوقائية، بمعنى التحول من الرد على هجوم فعلي وإلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، لا سيما إذا تمكنت هذه المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية. فما هي الضربات الوقائية؟

1 – **تعريف الضربات الوقائية:** «الضربات الوقائية هي العمليات العسكرية السريعة أو التكتيكية التي تنفذ بهدف إجهاض أي قوة عسكرية لأي دولة معادية، ثم يأتي بعدها اجتياح عسكري، وتتمثل الضربات الوقائية في الهجمات الجوية أو البحرية أو الصاروخية أو البرية الصاروخية».

التعريف العسكري:

وحول مفهوم الإدارة الأمريكية للضربات الوقائية، قال الرئيس بوش في خطابه: «علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، أن نزعزع خططه، علينا أن نواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر، إن الطريق الوحيد الذي يضمن لنا السلامة في هذا العالم الذي أقحمنا فيه هو

طريق الفعل، وهذه الأمة التي أنا قائدها تعرف كيف تفعل، أضاف بوش، على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكشف خلايا الإرهاب في دولة أو أكثر، وعليها أيضا أن تواجه الأنظمة التي ترعى الإرهاب». وهذا يعني أن الرئيس بوش قد أعلن ومن طرف واحد، انتهاج سياسة "الضربة الوقائية الأولى" ضد الإرهاب والإرهابيين والدول التي تأويهم في المكان والزمان اللذين تختارهما الولايات المتحدة الأمريكية، سواء كانت هناك نوايا إرهابية فعلا، أم هو مجرد توجس ومخاوف قد لا يكون لها أساس من الصحة، وهو ما يفسر قول بوش: «لو أننا انتظرنا التهديدات التي نشعر بها إلى أن ننفذ فسوف ننتظر طويلا»[3].

في الولايات المتحدة الأمريكية يحدد مفهوم الضربات الوقائية، بأنه ذلك النوع من النشاطات العسكرية الهادفة إلى تحديد وتحييد أو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الآخرون، قبل أن يتمكنوا من استخدامها.

ويصف الأمريكيون أيضا هذا المفهوم بالحرب الذي يبشر بها هذا التعبير بأنها دفاع وقائي أو ردع متمدد، لكن خصومه يقولون إنه مجرد نسخة جديدة من دبلوماسية البوارج الحربية.

وتقول كوندليزا رايس في تعريفها لهذا المفهوم «الاستراتيجية الجديدة هي استباق فعل التدمير الذي يمكن أن يقوم به عدو ضدك من خصم لك، وأن هناك أوقاتا لا تستطيع فيها الانتصار حتى يقع عليك الهجوم ثم ترد».

وفي موسوعة نيوستاندرد الأمريكية يحال التعبير إلى حق امتلاك الأراضي بوضع اليد في التاريخ الأمريكي، وهو ما يرد أيضا في قاموس المواد لمينز بعلبكي، حيث يعني حق الشفعة أي حق الأولوية في الشراء أو الاستيلاء على شيء، واحتلاله قبل الآخرين[4].

التطور التاريخي متى صيغت هذه النظرية:

لم يكن ظهور مفهوم الضربات الوقائية أو الحرب الوقائية، ومرادفاتها العديدة في السياسة الدولية، بل يرجعه البعض إلى الإمبراطورية الرومانية التي دامت حوالي أربعة قرون، حيث استطاعت أن تحافظ على سلامة وجودها بفضل الحروب الوقائية التي كانت تشنها بوجه الخصوص على أي دولة تشكل خطرا عليها. إلا أن هذه النظرية كانت شبه غائبة بين الدول العظمى إبان القرن المنصرم والحرب الباردة، فلم يتم توجيه أي ضربة عسكرية لأي معسكر من قبل المعسكر الآخر، إلا أن هذه النظرية كانت وما زالت الخيار الاستراتيجي الدائم في فصول السياسة الإسرائيلية، كما تعود إلى منتصف القرن الماضي، حيث يعتقد أصحاب هذا التوجه أن الهجوم الياباني على ميناء "بيرهاربر" عام 1941 يدخل في نطاق

الضربة الاستباقية التي سعت من خلالها اليابان لتحجيم القوة الأمريكية في عصب الحياة الاقتصادية التي كانت تنتعش من خلال هذا الميناء الحيوي. ويرى آخرون أن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 كان بمثابة حرب استباقية أو ضربة وقائية لصالح فرنسا وبريطانيا التي رأت في تأمين القناة تهديدا مباشرا لأمنها ومصالحها، وسيتوجب ضربة وقائية استباقية لإعادة الأمور إلى نصابها دون سابق إنذار لذلك، فيما زعمت إسرائيل أن ضربة استباقية لمنع مصر من استيعاب صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها عام 1954 حتى لا تشكل تهديدا ضدها، والعدوان الإسرائيلي على دول عربية في جوان 1967 فسر استراتيجيا بأنه ضربة وقائية لإجهاض المخططات العربية في إنهاء وجود الدولة العبرية.

في عام 2001 أطلق برنامج الأمن العالمي الذي أنشئ ضمن مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن، حيث ركزت مجموعتان من الدراسات والأبحاث على السبل الكفيلة بتحقيق ضمانات ضد التهديد عبر الحدود الذي أكد عليه قرار الرئيس الأمريكي منذ ما قبل دخوله البيت الأبيض.

وضعت هذه الدراسات ما سمي بالاستراتيجية الجديدة التي لم يسمع عنها إلا بعد اندلاع ما يسمى بالحرب على الإرهاب، رغم أن هذه الدراسات أنجزت قبل أحداث سبتمبر 2001، وأسندت أهداف هذه الاستراتيجية بشكل رئيس إلى ما جاء في تقرير "جورج تينت" رئيس المخابرات السابق لسنة 2000، حيث جدد بشكل رئيس مصادر الخطر ضد أمريكا، الذي مثله مفهوم الإرهاب، فالدراسات حددت مصادر الخطر ضد أمريكا بالإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، تراجع دعم الحلفاء، وتطور القدرات القتالية لدى دول كثيرة، ومنها ما تطمح لدخول النادي النووي. فهذه الاستراتيجية ليست جديدة، بل هي قديمة أعيد صياغتها.

ففي 10 جوان 2002 قالت صحيفة واشنطن بوست إن الإدارة الأمريكية (الرئيس بوش) تضع سياسة عسكرية رسمية تتبنى مبدأ الضربات الوقائية ضد من تصفهم بالإرهابيين والدول المعادية لواشنطن، التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل، ونقلت الصحيفة عن مسؤولين بارزين في الإدارة قولهم: «إن المبدأ الاستراتيجي الجديد يبعد كثيرا عن سياسة حقبة الحرب الباردة التي قامت على الردع والاحتواء، وسيكون جزءًا من أول استراتيجية للأمن القومي تصفها إدارة بوش التي من المتوقع أن تنشر تفاصيلها وثيقة خلال الخريف المقبل»[5].

وقال أحد المسؤولين في تصريحاته للصحيفة إن الوثيقة الرسمية ستضيف ولأول مرة تعبيرات الوقائي والتدخل الدفاعي

كخيارات رسمية لضرب دول معادية أو جماعات عازمة على استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

ونقلت الصحيفة أيضا عن مسؤولين يضعون الخطوط الرئيسة للاستراتيجية الجديدة قولهم: «إن الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت إلى الذهاب إلى أبعد من الردع بعد هجمات 11 سبتمبر، نظرا للمخاطر التي تشكلها الجماعات الإرهابية والدول المعادية التي تقودها»[6].

وكان الرئيس بوش قد طرح فكرة الضربة الوقائية أمام البرلمان الألماني في ماي 2001، ثم تحدث عنها بشكل موسع عندما تكلم عن التوجه الاستراتيجي الأمريكي، في الخطاب الذي ألقاه بالأكاديمية العسكرية أول شهر جوان 2001، عندما قال «إن قادة المستقبل العسكريين الأمريكيين يجب أن يكونوا مستعدين لتوجيه ضربات وقائية في الحرب على الإرهاب، وللتعامل مع تحذيرات غير مسبوقة من إمكانية حدوث هجمات كيماوية أو بيولوجية أو نووية من الإرهابيين والطغاة».

وشهد البنتاغون في شهر جوان 2002 مناقشات مطولة حول مبدإ جديد للسياسة الخارجية واستراتيجية الولايات المتحدة في العالم تبنى على تصور أن العدو الجديد هو الإرهاب الذي ضرب أمريكا في سبتمبر 2001، بديلا عن العدو القديم الاتحاد السوفييتي، والذي بنيت السياسة الخارجية طوال سنوات الصراع والمواجهة معه.

أما المبدأ الجديد الذي تم مناقشته داخل الهياكل السياسية الأمريكية، فيقوم على ضرب العدو الجديد بما يسمى الضربات الوقائية والتدخل الدفاعي، ولما كان العدو وهو الإرهاب ليس دولا أو كيانات قائمة على أرض لها عنوان معروف، فهو يوسع من دائرة الأهداف التي يرمي إلى توجيه ضرباته الوقائية وتدخله الدفاعي ضدها، لتشمل ما يقرر أنه دولة ترعى الإرهاب وتحوز أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية، وهو بذلك لا يضع على الجانب الآخر من خط المواجهة الذي يريد أن يقيمه أطرافا معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ولم يحدث أن قامت بأعمال إرهابية ضدها، أو حتى تربطها أي صلة بالمنظمات الإرهابية التي هاجمت نيويورك وواشنطن، ولكنه يدرج على هذا الجانب من خط المواجهة كل ما يقدر أنهم – يمكن – أن يشكلوا مستقبلا تهديدا للأمن القومي الأمريكي، الذي سوف تستهدفهم كما يسميه بالضربات الوقائية، أي أن تتم قبل أن يكون قد حدث من جانبهم تهديد فعلي للأمن الأمريكي.

وفي جوان 2002 أقر الكونغرس هذه الاستراتيجية، التي يرمي بها تأمين تغطية مسبقة لأي عملية عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة تأمين وقاية مسبقة للمصالح الأمريكية وعدم

تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لخطر وقوع هجمات مماثلة التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 الماضي.

2 – **ما الذي حمل أمريكا على اتخاذ تلك الاستراتيجية الجديدة؟:** منذ انتهاء الحرب الباردة سادت توقعات كثيرة بأن يدخل الأمن سباق العولمة، بعد العولمة الاقتصادية والتقنية، والعولمة في بعدها العسكري والسياسي، وسبب هذا الاعتقاد أنه لا يوجد نظام اقتصادي محلي وعالمي يمكن أن يعمل دون حماية قوة عسكرية وقوة سياسية تقوده، ومناخ آمن، لذا فإن طرح العنصر الأمني أو ما يعرف بالضربات الوقائية أصبح ضرورة ليكتمل مشروع العولمة مع الأدوات الأخرى، السياسية والعسكرية والتكنولوجية والمعلوماتية، الاقتصادية والاتصالات.

وجاءت 11 سبتمبر واحتشدت جميع الدول تقريبا في العالم لمساندة أمريكا، ولكن بتراجع التأييد الدولي بعد أن خفت الدعوات للانتقام الذي قادته هذه الأخيرة ضد ما أسمته بالإرهاب، وحيث أفرزت الحرب ضد الإرهاب في مرحلتها الأولى آثارا سياسية خطيرة، انعكست على جانبي هذه الحرب، سواء كانت في الجانب الأمريكي أم في الجانب الدولي المقابل، ويبدو واضحا أن الأمريكيين لم يحققوا الشيء الكبير الذي شمله إعلانهم ضد الحرب، فلا هم استطاعوا القضاء على تنظيم القاعدة، ولا هو استطاعوا فرض الاستقرار في القلب الآسيوي الذي كان في الثمانينات ساحة صراع بينهم وبين السوفييت على أفغانستان.

ولذا، سعى الرئيس بوش بإطلاق ما أسماه سياسة جديدة واستراتيجية عسكرية، تستند إلى تحرك عسكري وقائي، بهدف منع أي تهديد بالإرهاب، أو تدمير الدول الأعداء لأمريكا وسياستها.

وفي حملة دعائية كبيرة لإعادة التركيز على الحرب الأمريكية ضد العراق، والدول التي أسمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالمارقة، تم التسويق لهذه الاستراتيجية الجديدة التي نسبت إلى جورج بوش الأمريكي (مبدأ بوش)، الذي أشار في أكثر من مرة إلى أنه يريد وضع نظام أمني جديد يتناسب مع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وعالمها الجديد بمتغيراته التي تفرض وجود من يهدد الأمة الأمريكية "كما يقول بوش".

- **محتوى هذه النظرية:**

إذا كان مبدأ ترومان هو مبدأ دفاعي، فإن مبدأ بوش هو سلوك هجومي في الأساس، حيث أوضح في 10 جوان 2001 أنه من الضروري الأخذ باستراتيجية الضربات الوقائية، على اعتبار أن عنصري الاحتواء والردع اللذين قادا سياسة أمريكا الخارجية، منذ أن طرحا في مبدإ ترومان عام

1947 لم يعودا كافيين، هذه الاستراتيجية الجديدة تقوم على أساس قاعدتين:

أ – القاعدة الأولى: أنها تعتمد على الضربات المباغتة دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر المقصود، وهو ما أوضحه "دونالد رامسفيلد" لوزراء دفاع الناتو واجتماعهم ببروكسل في 6 جوان 2001، حيث قال إن الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية، أو ضد الدول التي تمتلك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية[7].

هذا يعني أن الضربات الوقائية الأمريكية توجه لمجرد شك الدوائر الأمريكية المعنية بوجود خطر دون انتظار لتثبت أو دليل قاطع.

ب – القاعدة الثانية: توضح ميشيل فلورنوي الخبيرة سابقا في علم انتشار الأسلحة النووية بوزارة الدفاع الأمريكية بقولها: «إن الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت تريد أن تكون ضرباتها الوقائية فعالة، فإنها يجب أن توجهها قبل نشوب الأزمة المعنية حتى تدمر مخزون العدو من الأسلحة والحيلولة دون تمكينه من استخدامها، وربما تكون الضربات الموجهة ضد أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العدو هي الخيار الأفضل والوحيد لتفادي وقوع هجوم كارثي على الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا قد تكون الأسلحة التقليدية غير مناسبة وغير ملائمة للوصول إلى أسلحة العدو في مخابئها، الأمر الذي يفرض اللجوء إلى استخدام أسلحة نووية»[8].

أكد على هذا المبدإ مدير وكالة تخفيض المخاطر بوزارة الدفاع الأمريكية (سابقا) التي تأسست سنة 1998 "ستيفن يونجر" بقوله: «نحن نريد أن نستخدم أقل قدر من القوة لتحقيق الهدف المطلوب، إذا كان ذلك ممكنا أصلا عن طريق الأسلحة التقليدية، ولا نرغب في بلوغ الحاجز النووي، إلا في حالة طوارئ قوية قصوى، ومن هناك بعض المخابئ ذات القوة الاستثنائية، مما يجعل استخدام أسلحة ذات إشعاع نووي أمرًا لا بد منه»[9].

أعلنت الإدارة الأمريكية أن هذا المبدأ الاستراتيجي يتضمن بدائل وخيارات أخرى غير عسكرية، مثل الضغوط السياسية والاقتصادية، وإسقاط أنظمة الحكم بأساليب مخابراتية، ومصادرة الأموال، والاعتقالات. إلا أن "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي (فترة بوش الابن) قد شدّد على اعتبار هام وهو «أن القوة العسكرية إذا استخدمت ينبغي أن تكون حاسمة»، مبرزًا النموذج الإسرائيلي في ضرب المفاعل النووي العراقي عام 1988، كمثال يحتذى به في الضربات الوقائية، وهو ما يعني أن الحسم الذي يؤكد عليه "باول" لا يستبعد الخيار النووي، باعتباره أكثر الأدوات العسكرية حسما في مثل هذه

العمليات الهجومية، إلا أنه لم يشر للكيفية التي ستحمل بها الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحسم العسكري، فيما يمكن أن تتعرض له مصالحها الحيوية وقواتها المنتشرة على كل الساحة العالمية من ردود أفعال نتيجة لجوئها إلى الحسم العسكري.

كما توضح تفاصيل الحرب الاستباقية الموضحة في استراتيجية الأمن القومي أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتردد في العمل بمفردها إذا لزم الأمر ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، بشن حرب استباقية ضد الإرهابيين، ومنعهم من إلحاق أضرار لشعبها وبلدها. في نفس الوقت الذي تؤكد فيه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على ما كفله القانون الدولي من حق الدول في العمل ضد خطر هجمات وشيكة، فإنها تقترح إعادة النظر في تفسير كلمة "وشيكة" بسبب الطبيعة الثورية للعدو الإرهابي.

وتمضي الوثيقة قائلة: «ينبغي أن يكيف مفهوم التهديد الوشيك مع قدرات وأهداف أعداء اليوم، فكلّما كان التهديد أكبر كلّما ازدادت مخاطره السلبية، وأصبح من الضروري اتخاذ عمل بالاعتماد على توقعاتنا لحماية أنفسنا، وحتى لو اكتنف الغموض زمان ومكان هجوم العدو، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقوم بأعمال استباقية عند الضرورة، وحتى لا يشكل العدو تهديدا وشيكا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تشن الضربة الأولى ضد الإرهابيين، ومن يؤيدهم بعلم منه، أو يقدّم المساعدة»[10].

تقوم استراتيجية الضربة الوقائية على فلسفة سياسية، تفترض وجود خطر قادم من عدو مجهول، يهدد الأمن القومي الأمريكي في كل لحظة، كما تقوم على افتراض أن لا يكون التهديد بالضرورة حاصلا بالفعل من دولة أو منظمة سياسية، لكي تخوض هذه الحرب الوقائية، وإنما يكفي أن يتم تصوره من جانب مراكز التخطيط الاستراتيجي في البيت الأبيض، والبنتاغون للمبادرة إلى تلك الحرب، فقد أعلنت السياسة الأمريكية عن تبنيها لهذه الاستراتيجية في 20 سبتمبر 2002، والتي كشفت عنها وثيقة الأمن القومي، كما أن هذه الوثيقة بررت استخدام القوة ضد أي طرف يتصور أنه عدو حالي أو مستقبلي، أو يهدد مصالحها الاستراتيجية في العالم على المدى المنظور أو غير المنظور، إذ تقول الوثيقة إن «على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفظ وتظل محتفظة بقدرتها على إحباط كل مبادرة يقوم بها أو يفكر في القيام بها، أي عدو من أعدائنا للنيل من قوتنا، سواء كان هذا العدو دولة أم غيرها، كالشبكات الإرهابية، وأن تنتزع منه القدرة على فرض إرادته علينا أو على حلفائنا، أو أصدقائنا في العالم، بل ستبقى قوتنا الكبرى التي تروع جميع خصومنا وتشل قدراتهم، سواء كانوا خصوما

بالفعل، أم خصوما محتملين، أم من أولئك الذين يسعون إلى التسابق نحو التسلح، ليصبحوا معادلين لنا، أو أقوى من قوة الولايات المتحدة الأمريكية»[11].

مشروعية الحرب الوقائية:

جاء التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد العراق، تطبيقا عمليا لمبدإ الحرب الاستباقية الذي أعلن عنه الرئيس بوش في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، ذلك المبدأ الذي كان ضمن الكثير من القضايا الهامة التي أثارتها وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

إن مفهوم الحرب الوقائية يرجع في تاريخ العلاقات الدولية إلى وقت بعيد، هذا المبدأ الذي أثار وما زال يثير الكثير من التساؤلات، غير أن إدارة الرئيس بوش ذهبت في تفسيره إلى أبعد من ذلك. فمع أن قواعد القانون الدولي تشير إلى ضرورة وجود خطر وشيك أو هجوم حال، حتى يتم تفعيل مبدإ الحرب الاستباقية (المبادرة في استخدام القوة العسكرية قبل البدء في مهاجمة العدو)، غير أن الاستراتيجية الأمريكية تشير إلى أهمية تعديل هذا المبدإ، حتى يتفق والتهديدات الجديدة التي يواجهها العالم، الأمر الذي يتطلب تتبع مصادر الخطر والقضاء عليها، قبل بدايتها، أي إجهاضها دون التقيد بشرط التيقن من تحديد زمان ومكان الهجوم.

وقد انقسم الفقه حول مشروعية هذا المبدإ إلى فريقين، أحدهما، ينادي بمشروعية الحرب الاستباقية، والثاني يؤكد على عدم مشروعية هذا التدخل العسكري، وفي هذا السياق نعرض كلا الفريقين ووجهة نظره فيما يلي:

أ – يرى الفريق الأول الذي يدعي مشروعية هذا التدخل، أن الحرب الاستباقية ما هي إلا حالة من الدفاع الشرعي عن النفس، خاصة في ظل ما تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية من تحديات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما خلفته من أضرار مأساوية، فيشير أصحاب هذا الرأي إلى أن الدولة من حقها الطبيعي الدفاع عن النفس، والذي يتضمن الحق في اتخاذ تدابير استباقية ضد أي خطر وشيك، علما بأن القواعد والقوانين الدولية تدعم حق الدول ذات السيادة في الدفاع عن النفس وقائيا واستباقيا، لأن كل ذلك يرجع إلى سعي كثير من الدول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم هذا الحق، كما يرى هؤلاء أن هذا العمل يحول دون تكرار هجمات 11 سبتمبر، كما أنه قد يردع الدول الأخرى التي تحاول امتلاك أسلحة الدمار الشامل، أو تلك التي تتعاون مع الإرهابيين، خاصة وأن هؤلاء يعتقدون أن أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، أصبحا يمثلان تهديدات خطيرة للقانون الدولي، فقد كان الهدف الرئيس للقانون الدولي فيما

يتعلق باستخدام القوة مرتبطا بمواجهة التهديدات التي يمثلها الفاعلون التقليديون (الدول). كما أشاروا إلى أن واضعي ميثاق الأمم المتحدة عندما قاموا بصياغته وتبنيه، كانوا يسعون لمنع حدوث كافة أنواع الصراع التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وهي الظروف التي انقسمت فيها الجيوش المسلحة في عمليات عدوان واضحة وصريحة ضد دول أخرى. ونتيجة لذلك نصت المادة الثانية من الفقرة الرابعة من الميثاق على منع الدول من استخدام، أو التهديد باستخدام القوة ضد دول أخرى، كذلك المادة 51 التي تشير إلى حق الدول الأصيل في الدفاع عن النفس في حالة وقوع عدوان مسلح عليها، كما يؤكدون على أنه حتى إذا كانت نصوص الميثاق يتم فهمها بشكل مسبق في ضوء قواعد القانون الدولي التي تسمح بالدفاع عن النفس بشكل مسبق، فإن الميثاق ما زال يركز على الدول التي تستخدم القوة بطرق تقليدية، وبالتالي، فإن كلا من الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل لم يتضمنهما الميثاق، وعلى الرغم من استخدام الأسلحة الكيماوية أثناء الحرب العالمية الأولى، إلا أنه لم يثبت جدواها عسكريا، كما أنه في كل الأحوال لم يتم استخدامها بشكل يؤكد فاعليتها كأداة حرب أثناء الحرب العالمية، وهنا يشير هذا الفريق إلى فكرة أو قضية الأسلحة النووية، قد تم التعامل معها في أوت 1945، وبالتالي لم يكن من الممكن الحديث عنها أو تحديد إطارها أثناء مباحثات صياغة الميثاق سنة 1945[12].

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإرهاب، على الرغم من أنه ليس ظاهرة حديثة، إلا أنه لم يتم تناوله في القانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بالشروع في استخدام القوة، وقبل القرن العشرين كان القانون الدولي الوضعي يتعامل مع الدول كفاعلين، وحتى المعاهدات متعددة الأطراف المتعلقة بقضايا استخدام القوة، مثل اتفاقية عصبة الأمم، واتفاقية "بريان كلوج 1928"، وكذا ميثاق الأمم المتحدة، كلها اهتمت بالدول فقط في مضمونها ومحتواها، وبالتالي فإن المشكلة في هذه الحالة تقع عند تهديد الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل للدول بشكل لم يتناوله القانون الدولي من قبل، ولم يتضمنه كذلك[13].

وهكذا، فإن هذا الفريق يدعي أن الدول لها الحق وحدها في الدفاع عن نفسها بفاعلية، طبقا لقواعد القانون الدولي المتعلقة باستخدام القوة، وعليه فإنه في حالة قيام قوات ما بالعدوان فإن المعيار الأساسي الذي وضع منذ سابقة "كارولينا"، قد يكون له معنى هنا، أما فيما يتعلق بالإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، فسيكون الوضع مختلفا، لأن من الصعب تحديد ما إذا كانت دولة تمتلك أسلحة دمار شامل أو لا، بل وتحديد وقت استخدامه، لأنه سيمثل خطرا وشيكا، الأمر الذي يمثل صعوبة بالغة لدولة

ما في استخدام أساليب دفاعية لدرء هذا الخطر.

وبالمثل، قد يستخدم الإرهابيون وسائل وخططا تجعل من الصعب تتبعها والتعرف عليها، إلا بعد أن تكون قد أشرفت على الانتهاء أو انتهت بالفعل، وبالتالي يمكن القول بأن استهداف وسائل أسلحة الدمار الشامل لجماعات إرهابية معروفة، قد يبدو أكثر منطقية طالما أن الهدف هو حماية وحفظ حق الدولة في الدفاع الشرعي الفعال، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الفريق يدعي أيضا أنه منذ تبني ميثاق الأمم المتحدة عام 1954، كان السلوك التقليدي للدول مغايرا بشكل كبير لنصوص الميثاق، على سبيل المثال يشير الميثاق إلى منع استخدام القوة أو التهديد بها بشكل يهدد الاستقلال السياسي للدول أو تعامل بكامل أراضيها، أو أي موقف آخر لا يتفق وأهداف الأمم المتحدة. غير أن هذه الضوابط والقيود لا يبدو تحققها في الواقع العملي، ولقد قامت الدول باستخدام القوة في مواضع مختلفة خارج هذا الإطار، ومن بين تلك الأعمال التي تمت خارج إطار التفويض من مجلس الأمن، والتي يمكن إخضاعها تحت مبدإ الدفاع الشرعي عن النفس. أشار هذا الفريق إلى التدخل الروسي في تشيكوسلوفاكيا عام 1948، والتدخل الأمريكي في جمهورية الدومينيك عام 1965 وغرانادا عام 1983، وبانما عام 1989، الخ.

وهكذا خلص هذا الفريق أن الدول كثيرا ما قامت باستخدام القوة بشكل ينتهك ميثاق الأمم المتحدة، وانطلاقا من تلك الانتهاكات والسوابق التاريخية سالفة الذكر، يصل أصحاب هذا الرأي إلى نتيجة هامة، وهي عدم جدوى ميثاق الأمم المتحدة، أي أن الميثاق لم يعد قادرا على ضبط سلوك الدول بشكل فعال، الأمر الذي يجعله عاجزا في أن يعكس الوضع القائم والقواعد القانونية الدولية الحالية، وبالتالي فإن ذلك يؤكد انهيار الأمم المتحدة في مواجهة كل ممارسات الدولة وأفعالها، وعليه، يدعي هذا الفريق أن مبدأ بوش في الحرب الاستباقية، لا يمثل خرقا لقواعد القانون الدولي، حيث إن الميثاق أصبح لا يعكس ممارسات الدول.

ب – وعلى الجانب الآخر، يرى الفريق الثاني أن الحرب الاستباقية تعتبر عملا غير مشروع، وذلك استنادا إلى عدة حجج، فيرى هذا الفريق أن مبدأ بوش يسعى إلى إضفاء مرونة (عدم التمسك الجاد) على المقومات التقليدية المرتبطة بشرط الضرورة، حيث إن إدارة بوش تشير إلى ضرورة اتساع مفهوم الحرب الاستباقية، ليشمل الهجمات الوقائية، حتى في غياب حالة الخط الوشيك، ذلك المبدأ – التدخل الوقائي – الذي يعد أمرا أقل قبولا في القانون الدولي، ولقد اتضح للإدارة الأمريكية من خلال ما أشارت إليه وثيقة الأمن القومي (2002) التي أفادت بأنه: «يجب علينا أن نوائم مفهوم

الخطر الوشيك، وتعديله، لكي يتفق والقرارات، والأهداف التي يواجهها العالم الآن من جراء المخاطر الجديدة، فكلما زاد الخطر، كلما زادت المخاطرة في عدم المواجهة وعدم الفعالية، وأصبحت الحال أكثر إلحاحًا لاتخاذ مبادرة للدفاع عن أنفسنا، حتى وإن ظل هناك عدم يقين فيما يتعلق بزمان ومكان هجوم العدو»[14].

بمعنى آخر، فإن الإدارة الأمريكية تؤكد أن سبب التهديد الجديد الذي شكله الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، فإن شرط الضرورة قد لا يبدو ذا قيمة أو فائدة، فمع قيام حالة "التهديد الوشيك" لاستخدام أسلحة الدمار الشامل قد يكون استخدام الضربات الوقائية غير ذي فائدة، لأنها ستكون متأخرة جدا.

وفي هذا الصدد يرى الفريق الثاني أن القانون الدولي يتطلب قدرا من اليقين على أنه قد لا يتطلب ذلك فيما يتعلق ببعض الزمان والمكان، أي إذا كان الهجوم وشيكا فإن ذلك لا يعني أنه من الممكن بشكل كبير أن يحدث هجوم.

كما يرى هذا الفريق أيضا أن حالة الدفاع الشرعي غير متحققة في هذا المفهوم (الحرب الاستباقية)، خاصة إذا نظرنا إلى حقيقة الأمر القائلة بأن الحق – فردي أو جماعي – في الدفاع الشرعي يمكن تبريره أو الاستناد إليه فقط إذا وقع هجوم مسلح ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللاحقة لاحتواء الأزمة واستعادة السلم والأمن الدوليين، ومن ناحية أخرى يضيف هذا الفريق أنه – من الناحية القانونية - هناك صعوبة بالغة في إضفاء مرونة على مقومات تحقيق شرط الضرورة الذي أوجدته سابقة "كارولينا". ويتساءل هؤلاء عن مدى إمكانية وضع قيود لاستخدام الحرب الاستباقية في حال غياب شرط الخطر الوشيك، فبالنسبة لأسلحة الدمار الشامل، فهم يرون أن الإقرار بمجرد امتلاكها – إذا اعتبر سبب – فإن ذلك قد يثير مشاكل كثيرة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الوضع الحالي في النظام الدولي أي أنه من الممكن للهند مثلا أن تستخدم القوة ضد باكستان استنادا إلى هذا الشرط، والعكس صحيح، وغيرهما من الدول الأخرى التي قد تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا... الخ، الأمر الذي يهدد بخطر داهم وعدم الاستقرار.

من هذا المنطلق، يرى هذا الفريق عدم مشروعية مبدإ بوش في استخدام الحرب الاستباقية، لأنه يعمل على إرخاء القيود التي فرضها شرط الضرورة، وذلك لأن التدخل العسكري استباقيا يتطلب ضرورة وجود خطر وشيك أو هجوم فعلي، كما أن هذا المبدأ يتضمن مفهوم الحرب الوقائية التي لا يقبلها القانون الدولي بشكل تام، هذا بالإضافة إلى غياب شرط الدفاع عن النفس، وأخيرا فإن هذا المبدأ لا يتفق وميثاق الأمم

المتحدة، أي المادة 51 والمادة 2 من الفقرة 4[15].

الأساس القانوني للضربات الوقائية:

من الناحية النظرية والعلمية، يبدو أن الحرب الاستباقية لها مكانها في مجال القانون الدولي، وإن كانت حدودها غير واضحة المعالم، أما الأساس القانوني الذي يمكن الاستناد إليه، فيرجع إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فالمادة 39 تنص على أن مجلس الأمن له سلطة تحديد توافر، ليس فقط حالات خرق السلم وأعمال العدوان التي وقعت بالفعل، بل أيضا في تحديد التهديدات لحالة السلم، وتنص المادة 42 أن مجلس الأمن له الحق في اتخاذ تدابير بحرية أو بقوة – كما تراه الضرورة – لاستعادة السلم والأمن الدوليين، تلك السلطات تبرر بوضوح الإطار العام الذي يشمل احتمال الحرب الاستباقية، وبالتالي فإن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الحرب ضد العراق، أو أي دولة أخرى، طالما أنه في إطار تفويض من الأمم المتحدة، أي مجلس الأمن، قد يبدو متوافقا مع القانون الدولي، غير أن استخدام هذه الحرب من قبل دولة، أو مجموعة الدول دون ذلك التفويض المسبق من مجلس الأمن، قد يبدو أقل وضوحا، إلا أنه يمكننا القول إن ذلك قد يكون محتملا، إذا تم تفسير المادة 51 تفسيرا واسعا، وليس تفسيرًا ضيق النطاق، حتى تكون هناك إمكانية استخدام القوة للدفاع الشرعي عن النفس، كما هو مسموح به في القانون الدولي التقليدي، وكما هو مسموح به في القانون الدولي التقليدي. وكما هو معروف، فإن تفسير هذه المادة يظل أمرًا مثيرًا للجدل، ولكن بالنظر للمادة نفسها يمكن القول بأنها لا تحول دون قيام الحرب الاستباقية، ضد دولة ما ذات سيادة، غير أن مشروعية هذا العمل، تتطلب تحقيق شرطي الضرورة والتناسب، وإذا ظلت قواعد القانون الدولي التي تحكم هذه الحرب الاستباقية فاعلة، فإن الصعوبة الأساسية ستظل قائمة حول مدى إمكانية تحديد الحالات التي ينطبق عليها شرط الضرورة.

يعتمد معظم المحللين أنه في حالة امتلاك دولة لأسلحة فتاكة، خاصة إذا كانت لديها الرغبة في استخدام تلك الأسلحة، سواء بشكل مباشر، أم من خلال طرق أخرى، فإن الحق في الدفاع الشرعي، والمبادرة باستخدام القوة يبدو أمرًا ضروريا للمحافظة على البقاء، مما جعل الكثير من المحللين يؤكدون أن القانون الدولي يجب - إن لم يكن قد قام بذلك فعلا – أن يسمح بالحرب الاستباقية، ومع ذلك فإن دولا عديدة ومحللين آخرين أصبحوا مترددين في إقرار مشروعية هذه الحرب، حتى في تلك الحالات المشار إليها، لأنهم يرون أن تلك التبريرات يمكن أن يساء استخدامها. هذا ما يتضح من خلال موقف المجتمع الدولي من قيام

إسرائيل عام 1981 بتدمير المفاعل النووي العراقي (أوسيراك)، واعتبر عملا عدوانيا أكثر منه حالة للدفاع الشرعي، وحتى هذا الوقت لم يحدد القانون الدولي ماهية الشروط التي ينبغي توافرها في أي حالة من حالات الحرب الاستباقية، مما يجعلها تتفق وشرط الضرورة اللازمة لأي استخدام شرعي للقوة.

مخاطر هذه الاستراتيجية:

أخطر ما في هذه الاستراتيجية، أنها استبدلت مفهوم التسوية بمفهوم القوة، ومفهوم العدالة بمفهوم الحصار، وتدمير الآخر بمجرد أن يشكل خطرا قد يكون واقعا أو لا، فالإدارة الأمريكية يمكن أن تتذرع بهذه الاستراتيجية لتوجيه ضربة وقائية ضد أية دولة بحجة أنها تقوم بالتحضير لهجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية، أو تقوم باحتضان أو إيواء أو تمويل منظمات إرهابية لمجرد أنها مدرجة على لائحة الإرهاب التي تبنتها أمريكا. انطلاقا من هذه الاستراتيجية أصبح بمقدور الرئيس الأمريكي توجيه ضربات عسكرية ضد ما تسميه بمحور الشر، متى يحلو لها الأمر، كما يتيح الفرصة لإسرائيل أو أية دولة أخرى للمشاركة في استراتيجية الضربات الوقائية بحجة أن دولا أخرى تشكل تهديدًا على أمنها.

إن هذا المبدأ يعكس تراجعا عن إحدى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي كانت قد استقرت في عهد الرئيس "بوش الأب" بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفييتي عام 1989، وتبلورت أكثر في عهد كلينتون، وهي اعتبار الاستقرار الإقليمي، مصلحة حيوية، ومصلحة أمن قومي للولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذا يتحقق عن طريق حل الأزمات والنزاعات الإقليمية. بينما من شأن هذا المبدإ زعزعة الاستقرار الإقليمي، وتراجع حل النزاعات والأزمات، لأنه يخلق أزمات جديدة من خلال ما يسمى بالضربات الوقائية والتدخل الدفاعي، أي أن الاستقرار الإقليمي يتحول من أولوية عاجلة إلى هدف مؤجل.

لقد شكل هذا التحول الذي عبّر عنه الرئيس بوش تطورا مهما وخطيرا في آن واحد، فهو جانب يعكس حجم التغير الذي أصاب الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد هجوم 11 سبتمبر 2001، وفي جانب آخر يوضح المدى الذي باتت الولايات المتحدة الأمريكية مقبلة عليه في علاقاتها الخارجية (مثل ذلك المبرر الذي اتخذته لإسقاط النظام العراقي).

ومثل هذه الأساليب التدخلية ليست أمرا جديدًا في السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية التاريخية، لأنها كانت موجودة من قبل، واستخدمت في حالات شهيرة، مثل إيران زمن حكم الرئيس "مصدق" وفي الشيلي، ومناطق أخرى من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والوسطى.

إن تهديد الرئيس بوش لم يقتصر على دول محور الشر (إيران، العراق وكوريا الشمالية...)، بل شمل دولاً أخرى تعارض الإرهاب ولكنها- في نظر الرئيس بوش- تتسامح مع مجابهة الكراهية التي تولد أو تقود إلى الإرهاب، وهدد "بوش" بأن هذا الوضع ينبغي أن يتغير حتما، وهو بذلك- كما أشارت واشنطن بوست نقلا عن مساعدين كبار في البيت الأبيض- بأنه يوجه انتقاداته، ليس فقط لدول ترفض السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مثل سوريا، لبنان وليبيا، بل إن انتقاداته المبطنة تشمل أيضا دولاً تصنف صديقة للولايات المتحدة الأمريكية، مثل السعودية، التي يحاول اللوبي الصهيوني واليمينيون المتشددون في الإدارة الأمريكية ودوائر صنع القرار السياسي، زجها في المعركة، واتهامها بأنها المصدر الرئيس للعداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب الإسلامي الراديكالي. وحسب الرئيس "بوش"، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها أقوى دولة في العالم، وتمتلك الوسائل اللازمة، لها الحق في أن تفرض إرادتها على الآخرين، وأن تجعل من العالم كله صورة طبق الأصل منها[16].

فمنذ الإعلان عن هذه الاستراتيجية، لم يتوقف الجدل حول جدواها وضرورتها وكيفية الوصول إليها، والأخطار التي يمكن أن تنجم عنها وكيفية التعامل مع هذه الأخطار، وسواء لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في ضرباتها الوقائية إلى استخدام أسلحة تقليدية أم نووية ضد دول تمتلك – بحسب الولايات المتحدة الأمريكية – أسلحة دمار شامل، مثل إيران وكوريا الشمالية. فمما لا شك فيه أن هذه الدول ستتحسب مسبقا لمثل هذه الضربات الأمريكية، ولأنها لن تكون في موقف استراتيجي يسمح لها بالتصدي للتفوق العسكري الأمريكي ببعديه التقليدي، وفوق التقليدي، فإنها ستلجأ ومنذ اللحظة الأولى إلى الاعتماد على أسلحتها ذات الدمار الشامل في الردع والتصدي للضربات الوقائية الأمريكية، فإذا فشل مشروع الردع القائم على تهديد القوات والمصالح الأمريكية في هذه الدوائر الإقليمية، في منع الولايات المتحدة الأمريكية من توجيه ضرباتها الوقائية، فإن هذه الدول المستهدفة من قبلها ستعمد إلى نشر أسلحتها ذات الدمار الشامل، بالطريقة التي تمكنها من تحمل الضربة الأمريكية الأولى، حتى وإن كانت نووية، ناهيك عما سيتيحه هذا الإجراء الأمريكي من مبررات لتنشيط جميع المنظمات الإرهابية المعادية لأمريكا في توجيه ضربات ضد أهداف استراتيجية حيوية في العمق الأمريكي ذاته، وهو ما تتوقع الإدارة الأمريكية، وتتحسب له قبل أن توجه ضرباتها الوقائية (حالة إيران وكوريا الشمالية).

لقد حذر كثيرون في الولايات المتحدة الأمريكية، من خطورة هذا الاتجاه في السياسة الخارجية الأمريكية، منهم على سبيل المثال السيناتور السابق "بيدن جوزيف" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ (سابقا) بقوله: «دستوريا، للرئيس الحق في اللجوء إلى الضربات الوقائية، لكن السؤال الصعب هو كيف يتحكم في ما إذا كانت دولة تنوي استخدام ما لديها من أسلحة بيولوجية ونووية، فالصين مثلا لديها قدرة على امتلاك هذه الأسلحة، فهل للرئيس الأمريكي الحق في شن ضربات وقائية ضدها؟ والإجابة بالطبع لا، لذلك فإن هناك خطرا من أن يتحول مبدأ الضربات الوقائية، إلى نمط في السياسة الخارجية تأخذ به دول أخرى، ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية سبقتهم في إضفاء صفة الشرعية. وعليه، فإسرائيل ستلجأ إليه لتبرير ما تسميه ضربات وقائية ضد سوريا والعراق وإيران والصين، ستجده مقبولا للتعامل ضد أي تهديد محتمل من تايوان، وهكذا، يتحول المبدأ إلى قاعدة استراتيجية ينتشر استخدامها في قارات العالم»[17].

كما أن هذا المبدأ يتجاهل المناخ الإقليمي والثقافات التقليدية والاجتماعية، وبقية الأسباب السياسية، التي يمكن أن تكون قد ساعدت على تفشي ظاهرة الإرهاب، التي تشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر هي مسؤولة عنه بالدرجة الأولى، وهذا التجاهل يسمح لأي سياسة ناجحة في التعامل مع هذا التهديد والقضاء عليه، حيث تبعد فكرة صانع القرار الأمريكي تماما عن أسباب هذه الظاهرة وإزالتها، لأن تقنين مبدإ الضربات الوقائية سيدفع صانع القرار إلى اللجوء إليها فور شعوره بوجود تهديد، حتى وإن كان في حيز الاحتمالات، وبالتالي سَيُبْقي اللجوء إلى الضربات الوقائية على أسباب الإرهاب، بل وسيغذيه، ويساعد على نموه وانتشاره وليس العكس، خاصة وأن الاعتماد على مبدإ العدو المحتمل يجعل المختصين به يقيمون خططهم على افتراضات نظرية وليس على حقائق مجردة، وستكون النتيجة الحتمية، لذلك هي توسيع دائرة العدوان والخصوم، بدلا من توسيع دائرة الصداقات والتحالفات.

كان الاستراتيجيون الأمريكيون يقسمون التاريخ الأمريكي إلى ما قبل حادثة بيرل هاربر وما بعدها، وكانوا يعدونها مقدمة ليس لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في أتون الحرب العالمية الثانية، وإنما لإعادة تنظيم العالم وفق الرؤية الأمريكية على أساس المصالح والسيطرة .

وبعد تفجيرات 11 أيلول / سبتمبر 201 في مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك، ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية في مدينة واشنطن، زمن الهيمنة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا، فقد أصبح العالم يعيش مرحلة جديدة تختلف كليا عن القنوات السابقة،

باستثناء الولايات الأمريكية المتحدة التي وجدت في هذه الأحداث دافعا لأعمال سياستها الكونية الرامية للسيطرة على العالم، وفقا ذلك فإن الاستراتيجيين الأمريكيين أصبحوا يقسمون التاريخ إلى ما قبل هذه الأحداث وما بعدها [18]. في حين أن هذه الوقائع أدت إلى إحداث تغييرات مهمة في العلاقات الدولية، وشكلت نقطة تحول في النظام الدولي، ليس على صعيد الهيمنة التي استمرت كما كانت أمريكية، وإنما أمسى الإرهاب واحدا من الأشكال الرئيسة، إذ لم يكن الشكل الوحيد للصراع المسلح على الساحة الدولية.

وظهرت أفكاره، وإن لم تكن جديدة، وإنما كانت مطروحة، وبدأ التركيز عليها منذ انهيار الاتحاد السوفييتي أواخر عام 1991، وانتهاء الحرب الباردة، وكذلك انبثاق النظام الدولي، ومن هذه الأفكار الإرهاب، وحقوق الإنسان، وأسلحة الدمار الشامل، ومكافحتها، وتطبيق الديمقراطية وغيرها، وتعاظم الجدل والنقاش حولها، وتم الربط بينها وبين أحداث 11 سبتمبر 2001، التي شكلت منعطفا مهما في العلاقات الدولية، وأضافت أبعادا جديدة على العالم حتى عبر البعض عنها بأنها '' واستفاليا الجديدة '' أسست أنماطا حديثة من التفاعلات الدولية [19].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنها قد رأت واقعا أمنيا قد نشأ بعد أحداث سبتمبر 2001، أحاطها بكل جوانبها، بدأ من تلاشي الحماية التي كان يقدمها البعد الجغرافي (العزلة القارية) إلى تطوير قدرات القوى الإقليمية أمنيا، وبالأخص آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، حيث إن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية ومصيرية في هذه المناطق، علاوة على تزايد التحديات والتهديدات الناشئة في أراضي الدول الضعيفة والمناطق الخارجة عن سلطات الحكومة المركزية، وانتشار الإمكانات العسكرية والقدرات للفاعلين من غير ذوي الصفات الرسمية (الجماعات والمجموعات الإرهابية)، فضلا عن زيادة تنوع الموارد، دعم القدرة على التنبؤ بمواقع التهديد والنزاعات في ظل إمكانية انتقال التقنيات العسكرية المتطورة إلى أشخاص اعتياديين،

وأخيرا ازدياد احتمالات إنشاء الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية والصواريخ الباليستية، ما أدى إلى ازدياد احتمال سوء الحسابات والمباغتة المفاجئة[20] .

وفق ما تقدم، احتل مفهوم العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة تبني استراتيجية الضربة الاستباقية، قسما كبيرا من الخطاب السياسي والاستراتيجي الأمريكي، حتى أطلق الرئيس الأمريكي أنذاك بوش الابن عقيدته المتعلقة بالحرب الكبرى على الإرهاب، والتي تقوم على مبدإ أن '' من ليس معنا فهو ضدنا ... وسوف

تضرب أمريكا كل من يؤوي أو يدرب أو يمول الإرهاب كائنا ما كان ''[2].

كما تؤكد عقيدة بوش أن هناك ثلاثة أشكال من التهديد على الولايات المتحدة الأمريكية، أولها الإرهاب المنظم بوسائل علمية، والدول الضعيفة التي يتخذها الإرهاب قواعد وموانئ، والإرهاب من غير الدول والمتخطي للحدود القومية.

في سبتمبر 2002 صدر عن الإدارة الأمريكية وثيقة جديدة للأمن القومي الأمريكي، تحمل عنوان "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، وتحوي سبعة فصول تعرض رؤية أمريكية للعالم، ومصادر التهديد المنتشرة فيه، وكيفية مواجهتها، وطبقا للوثيقة يفرض واجب الدفاع عن النفس، أن تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه المخاطر والتهديدات قبل أن تكتمل وتأخذ صورتها النهائية، وبذلك تكون أمريكا قد اختارت فكرة الحرب الاستباقية والوقائية والإجهاض المبكر للتعامل مع التهديدات.

هذه الوثيقة التي تضمنت مبدأ الرئيس بوش، أو ما أصطلح على تسميته بعقيدة التفوق والهجوم الاستباقي الجديدة، قلبت سنوات من سياسة الأمن القومي رأسا على عقب، بل أصابت في الصميم معاهدة ''وستفاليا'' التي طالما شكلت ركيزة المنظومة الدولية الحديثة للدول القومية منذ أكثر من ثلاثمائة عام، فهذه الاتفاقية المبرمة عام 1648 جاءت لإنهاء حروب السنوات الثلاث على التسليم بقدسية السيادة القومية، وعدم التدخل في شؤون أي دولة، وهو المبدأ الأساسي في العلاقات الدولية. كما بدت العقيدة التي أعلن عنها الرئيس بوش متعارضة مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحرم التهديد بالقوة أو باستخدامها ضد الوحدة الإقليمية، أو الاستقلال السياسي لأي دولة من ناحية، ومتناقضة من جهة أخرى، مع استنتاجات اتفاقية نورنبرغ التي عدت الحرب الاستباقية جريمة حرب [21]، ومع ذلك أكد الرئيس بوش الابن أن استراتيجية أمريكا هذه بعيدة تماما عن قواعد الحرب والاتفاقيات والمعاهدات والضمانات الدولية، وكل المقررات والمواثيق وبروتوكولات الأمم المتحدة، وأغلبها في خطابه الشهير الذي ألقاه في أكاديمية "وست بونيت " العسكرية في جوان 2002، والذي قال فيه "إن قضية أمننا كانت دائما أكبر من قضية الدفاع عنه، ... نحن نحارب كما نحارب دائما من أجل السلام العادل، سلام قائم على الحرية، وسوف نحمي السلام ضد تهديدات الإرهابيين والطغاة، وسوف نحمي السلام ببناء علاقات جديدة مع القوى الكبرى، وسوف ننشر السلام بتشجيع ودعم المجتمعات الحرة والمتفتحة في كل القارات، ... إن مسؤوليتنا أمام التاريخ واضحة، وهي الرد على هذه الهجمات، وتخليص العالم من الشر، ... لقد شنت الحرب ضدنا في الخفاء وبالخديعة والقتل ...

إن هذه الأمة مسالمة، لكنها تصبح شرسة عندما تمور بالغضب، لقد بدأ الصدام معنا في زمن وظروف حددها الآخرون، لكن الأمر سوف يصل إلى نهايته بالطريقة والسياسة التي نختارها نحن ..."[22].

الهوامش:

---

[1] حسام سويلم: **الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة**، السياسة الدولية، مرجع سابق، أكتوبر 2003، ص: 291.

[2] إدريس ليكرتي: **الاستباقية بين إدارة البيت الأبيض وقداسة البابا**، ص1.

[3] نفس المرجع، ص: 292.

[4] نفس المرجع، ص: 292.

[5] مجلة العصر

[6] حسام سويلم: مرجع سابق، ص: 292.

[7] حسام سويلم: مرجع سابق، ص: 292.

[8] نفس المرجع، ص: 293.

[9] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[10] انظر وثيقة الأمن القومي الأمريكي، سبتمبر 2002، ملحق رقم (1).

[11] إدريس ليكرتي: **الاستباقية بين إدارة البيت الأبيض وقداسة البابا**، ص1.

http://www.alasr.ws/indec.CBB?method=ham-conaanl-contentid82-34/13.03.2007.

[12] هدى محمود حرب: **الحرب الاستباقية ومشروعية الحرب الأمريكية على العراق**، مجلة السياسة الدولية، عدد 154، أكتوبر 2002، مرجع سابق، ص: 80-81-82.

[13] نفس المرجع، ص: 82.

[14] نفس المرجع، ص: 81.

[15] نفس المرجع، ص: 82.

[16] حسام سويلم: مرجع سابق، ص: 299.

[17] نفس المرجع، ص: 293.

[18] التقرير الإستراتيجي العربي 2002/2003، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، الهاهرة، 2003، ص 43.

[19] سوسن العساف، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والإستقرار الدولي، بغداد: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ب.ت، ص 193 -194.

[20] نفس المرجع، ص 197.

[21] نفس المرجع، ص 198.

[1] The national security of the united states amirica septembre 2002 , http : www.whithouse : gov /nsc

[22] البيت الأبيض (واشنطن) إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة عبد الوهاب القصاب، بغداد: بيت الحكمة، 2003، ص 13.

التدافع القيمي بين الحضارات والأمم

أزمة النظام الدولي المعاصر أم فرصة التغيير السانحة؟

أ/ دليلة عمارة

تتزاحم طروحات وأفكار - على نحو غير مسبوق - في جدالات الفكر العربي المعاصر حول حلول النهضة وسبل الخلاص من واقع التخلف والتبعية الذي يُغَيِّب دولا وإمكانات بشرية ومادية هائلة عن ساحة الفعل الحضاري، ويكرس تبعيتها لنموذج حضاري ما، ويجعلها رهينة رؤى قاصرة على أن تعيد هذه الكيانات إلى سابق عهدها بالتفرد والتميز والعطاء، ويغيبها عن ساحة المنافسة الأشد - التي تعلو على غيرها من أشكال التنافس - والتي هي السيادة على المستقبل. ولعل أكثرها شيوعا وشغلا للباحثين والدارسين تلك الأفكار الباحثة في سبل اللحاق بركب التقدم المادي للحضارة الغربية المعاصرة، طرح يمتد تاريخ تكريسه في سلسلة محاولات الخلاص والخروج من دوائر التخلف إلى البدايات الأولى من الإحتكاك التاريخي بحضارة الغرب المادية والتي توجت بموجة الحملات الإستعمارية التي عرفتها معظم دول المنطقة. ولنا وقفة هنا مع هذا الطرح، مع الظاهرة الإستعمارية ذاتها والتي قد يقع البعض بقصد أو عن غير قصد في حبائل مؤامراتها التي أهلتهم لأن يكونوا أمناء على إنفاذ حلقات السيطرة والإستغلال اللاحقة والممتدة، رغم عقود من زمن الإستقلال السياسي لمعظم هذه الأقطار. والسبب في ذاك هو قصور النظر في فهم وتقدير حقيقة الظاهرة الإستعمارية، والتي يجب النظر إليها باعتبارها ظاهرة كلية، بمعنى أن المشروع الإستعماري لم يكن تركيزه على جانب ما دون الآخر، ذلك أنه بقدر الأطماع والإستغلال والنهب لثروات ومُقدرات المستعمرات - الذي هو السمة الغالبة عليه - إلا أن جوانب الإستهداف لحضارة وقيم وثقافة هذه الدول ومحاولة إبادتها، ليست أقل تجليا من مظاهر الإستغلال المادي، بل إنها الأخطر والأعمق تأثيرا منها، لأنها هددت كيان وهوية وبقاء

هذه الدول والمجتمعات، بل وهو الأهم أنها عصفت بمستقبلها، فهاهي دول ومجتمعات في مهب الريح في صراع التراث والمعاصرة، الأصالة والحداثة، القيم والتغريب.. وغيرها من الثنائيات المتناقضة التي يقصم الواحد منها جهود التقدم والتطور، فما بالنا باجتماعها كلها..

على النقيض من هذا، طرح آخر يبدو قادرا على جلب المزيد من الإهتمام والتركيز في دوائر البحث والدراسة والتحليل.. ذلك هو الذي يجعل من مجال الدراسات الإنسانية مناط التغيير وإصلاح الواقع الحضاري لهذه الدول. وتحديدا تلك التي تعنى بمباحث القيم العليا في النماذج الحضارية المختلفة، ونعود ونقول إن مباحث التقدم المادي ومحاولة إدراك الفجوة القائمة بين الدول المتخلفة والغرب، أثبتت عجزها على أن تكون الحل لواقع التخلف الحضاري المكرس منذ قرون، بل إنه غير متاح وغير ممكن أصلا، فدوائر العجز والقصور الذاتية يضاف إليها إرادة تكريس التبعية والتخلف من الغرب، والتي تعمق وتؤكد وضع الإستغلال والتحكم في حاضر ومستقبل هذه الدول يؤكد ذلك. وعليه فإن مباحث القيم العليا في الحضارات والمجتمعات ودراسات العلوم الإنسانية عموما هي الأقدر على إحداث التغيير بكل تأكيد، والسبب بسيط على جوهريته، إنه قدرة القيم والدراسات المرتبطة بها على أن تخاطب الإنسان وتلامس حياته وتحدث التغيير في داخله والذي هو بؤرة التغيير ومواجهة كل التحديات مهما عظمت. ويؤكد هذا حقيقة الصراع القادم، والذي لن يكون إلا صراعا على أي القيم العليا ستكون قادرة على مخاطبة كيان الإنسان وروحه وجوهره، لتستحق السيادة على المستقبل.

والبداية ستكون من إعادة التشكل التي سادت المشهد الكوني بعد الحرب الباردة والتي لا تزال في بداياتها الأولى، وما يبدو على صعيد العلاقات الدولية اليوم ليس سوى مقدمة لتحولات أكثر عمقاً. إن ما نشهده اليوم هو بداية بنية عالمية جديدة للقوة ستشكل معايير السياسة الدولية على المدى المستقبلي المنظور. إننا أمام تحولات كبيرة في المعطيات الجيوستراتيجية على الصعيد الكوني، ويمكننا ملاحظة تحول بارز في مراكز الاهتمام الاستراتيجي لدى القوى الفاعلة في البيئة الدولية. وفي المشهد الجديد، هناك دول ومناطق إرتفعت مكانتها الجيوسياسية، فيما تقلصت هذه المكانة في بقاع عديدة من العالم.

فقد تبدل المشهد الدولي إذن، غير أن الرهانات الأساسية التي تواجهها قوى وعناصر البيئة الدولية ظلّت على ما كانت عليه فيما يتعلق بمسائل الأمن والبحث عن السلام، فضلا عن المقاربات المتعلقة بالهوية.

والسؤال الآن هو: كيف ستتم عملية تمفصل وتفاعل هذه الرهانات ضمن إعادة الصوغ الجديد للعالم؟

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة مجموعة من الدراسات التي سعت لتحليل السياق الكلي للمتغير الدولي، محاولة طرح العديد من التساؤلات حول نظريات ومقولات إحتلت مكانها في الفكر السياسي الدولي خلال العقود الماضية، وبدت لدارسي العلاقات الدولية كمسلّمات لا نقاش فيها.

أما عالم ما بعد الحرب الباردة، الذي لا زال في طور التشكل، فهو عالم مختلف إلى حد كبير، مختلف في شكله البنيوي ونسق تفاعلاته ومضمون المقولات التي يبشر بها. والأهم من ذلك هو عالم محاط بثورة تكنولوجية أثرت بعمق في منظومة القيم الاجتماعية وشكل الاقتصاد الدولي وقدرة الأمم على التخاطب والتواصل.

ولأجل هذا وفي مجتمع المعرفة، عصر الذرة وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، إعتقد البعض أن الدراسات الحضارية والتاريخية والأنتروبولوجية، مجالات علمية قد أصبحت من الماضي. إلا أن التحولات السياسية، والكتابات الفكرية والإستراتيجية، كحوار وصراع الحضارات، ونهاية التاريخ، أحيت الإهتمام بموضوع الحضارة، بل أصبح من أهم إهتمامات المفكرين والقراء.

فالعالم يعرف تفاعلات حضارية، إختلف الباحثون الإجتماعيون والفلاسفة في الإتفاق على مفهوم واحد للدلالة عليها. وهكذا نجد مجموعة من المفاهيم المتداولة، كحوار الحضارات وصراع الحضارات وتدافع الحضارات، وهي إختلافات ذات إنعكاسات على المفهوم وتداعياته، وهو ما يجب إلقاء الضوء عليه وتعميقه[1]:

نهاية التاريخ:

يقوم جوهر مقولات نهاية التاريخ، التي نادي بها فرانسيس فوكوياما، على أن الديمقراطية الليبرالية... تشكل منتهى التطور الأيديولوجي للإنسانية، والشكل النهائي لأي حكم إنساني، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مما يعني نهاية التاريخ بتحقق الانتصار الشامل للنموذج الحضاري الغربي "كخيار وحيد لمستقبل الإنسانية"، إذ سوف لا يبقى في نهاية التاريخ أي منافس حقيقي للديمقراطية الليبرالية .

صدام الحضارات:

يقوم جوهر هذه النظرية، كما أسس لها المفكر الأمريكي صمويل هنتنجتون، على أن الصراع العالمي هو صراع ثقافات وأديان وليس مصالح، وتفسير تقدم الدول وتأخرها بحسب الحالة الثقافية والانتماء الديني .وقد وضع هنتنجتون تصوراته للعالم فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أن "الثقافة "تشكل

مصدراً للصراعات الرئيسية بين البشر وتحل "ظاهرة الصدام الحضاري" محل "الحرب الباردة" التى كانت بين معسكرين مختلفين فى نظمهما الاقتصادية والسياسية.

ووفق خط الانقسام، يري أن النزاع بين الحضارتين الغربية والإسلامية مستمر منذ 1300 سنة وإلى الآن، ويؤكد على استمرار الصراع مدعوماً بالاختلاف العرقي والاثني، وأن كل ما هو غير غربي سيكون فى جانب وفى مواجهة الغرب رافعاً مقولة "الغرب ضد الباقي "The West & The Rest"، والحضارتين الوحيدتين اللتين ميزهما هنتنتجون على أساس ديني هما: "الأرثوذكسية والإسلام"، وقال أنهما سيظلان فى الحالة الصراعية مع الغرب، حيث أنه بالرغم من إطلاق مقولة "الغرب والآخرون" مما يوحي بأن كل الآخرين معاً، إلا أنه يعيد طرح إمكانية أن يكون البعض من الآخرين مع الغرب إذا أرادوا أن يكونوا غير غربيين، وفى الوقت نفسه غير متاح هذا التحول للإسلام والأرثوذكسية.

النظام العالمي الجديد:

1. **وجود نظام عالمي أحادي القطبية:** وذلك بعد انهيار نظام القطبية الثنائية التي حكمت العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وعدم قدرة الاتحاد السوفيتي على تحمل عبء مكانته كقوة عظمى وحاجته إلى المساعدات المالية والتكنولوجية والاقتصادية.

2. **المنافسة الاقتصادية كمعيار كوني للقوة:** فصعود الدول وهبوطها يعكس تطور وزنها الاقتصادي على الصعيد العالمي، غير أن ثمة فارقاً زمنياً يفصل بين القوة الاقتصادية وبين ترجمتها الفعلية إلي قوة عسكرية ودولية.

وقد أصبحت المنافسة الاقتصادية والتبادل التجاري، وكذلك المنافسة التكنولوجية والعلمية والتجديد والابتكار، معايير جديدة للقوة ذات طابع كوني تفرض ضرورة التأقلم معها واستنبات الأطر السياسية التي تتلاءم مع فلسفتها وديناميتها.

3. **الطابع العالمي لبعض مشكلات المجتمع الدولي المعاصر:** حيث أدى التعقد والتداخل في البيئة الدولية المعاصرة، وتطور أشكال التنظيم الدولي واتساع مجالاته، إلى ظهور مجموعة من المشكلات ذات طبيعة كونية، أي تتعلق بمصير الجنس البشري، وليس ثمة حدود جغرافية لآثارها، مثل مكافحة التلوث والنفايات الذرية وحماية البيئة والكوارث النووية وتآكل طبقة الأوزون التي تحيط بالغلاف الجوي. وفي مواجهة هذه المشكلات ينمو وعي عالمي بضرورة تضافر الجهود الدولية لمواجهة آثارها الحالية والمستقبلية[2]...

رغم أن الثورة التكنولوجية لم توفر تنمية متوازنة بين الشمال المتطور، الذي يندفع يوميا أكثر فأكثر في عالم التكنولوجيا، وبين الجنوب الغارق في الفقر والحرمان والتخلف... وهو ما أدى إلى سوء توزيع بين الثروة المحصورة في بلدان الشمال والتزايد السكاني الهائل في بلدان الجنوب. والنتيجة أن النظام العالمي لا يمكن أن يستقر في ظل انفجار سكاني في جزء من العالم وانفجار تكنولوجي في جزئه الآخر...

فعلى صعيد العلاقات بين الشمال الغني والجنوب النامي والفقير، وبعد تراجع حدة التوتر بين الشرق والغرب، فقد نشأ ستار حديدي يفصل بين الشمال والجنوب، رغم المحاولات الشمالية لرأب الصدع من خلال المساعدات الإنسانية والثقافية والاقتصادية والحضارية.[3]

4. **تعدد العناصر الأساسية للتدفقات الثقافية العالمية:** كالتدفقات العرقية والتكنولوجية والمالية والإعلامية والأيديولوجية، وكذلك التدفقات المدينية والطبيعية الناتجة من خلال الانتشار العالمي للمعلومات والصور، والثقافات المعترف بها، والثقافات الفرعية، والمدعمة بالتدفقات الرأسمالية الدولية.

وهذه الاعتبارات وتلك التدفقات دفعت البعض لأن يطلق على العصر الحالي، عصر التغير العالمي الشامل، حيث يشمل كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وبروز "المجتمع العالمي" الذي يتشكل من قوي متعددة[4].

5. **العولمة:** انتشر استخدام مصطلح العولمة في كتابات سياسية واقتصادية عديدة (بعيدة عن الإنتاج الفكري العلمي الأكاديمي في البداية) في العقود الأخيرة، وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات استراتيجية وثقافية مهمة من خلال تطورات واقعية عديدة في العالم منذ أوائل التسعينات.

ويُستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعًا من عدم الفصل (سقوط الحدود) وتلاشي المسافة؛ حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد - قرية واحدة صغيرة - ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية التي لا تحصى عددًا أصبحت أكثر اتصالاً وأكثر تنظيمًا على أساس تزايد سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثرهم ببعضهم البعض[5].

والمفهوم الغربي للعولمة مفهوم إقتصادي إستعماري بالدرجة الأولى (تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة حيث تتبادل كل أجزاء العالم الاعتماد على بعضها البعض فيما يتعلق بكل من: الخامات والسلع المصنعة والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة الفنية). ثم إن العولمة في

ظاهرها النظري البراق تتعامل مع العالم الإنساني الفسيح على الكرة الأرضية وكأنه قرية واحدة غير مترامية الأطراف، الأحداث بها متصلة والحقائق مترابطة، والإنسانية فيها متداخلة وكأنها واحدة، والقيم الإنسانية والاقتصادية والسياسية متسامية، لا انفصال بين بني الإنسان ولا انفصام بينهم، قربت المسافات واختزلت الأزمنة، وكأنه تحقيق للوجود الإنساني في اللامكان واللازمان[6].

ومما يميز العلاقات الدولية في إطار العولمة هو القناعة بأن التفاعل المتبادل والتأثير والتأثر واسع النطاق بين أرجاء العالم إنما يتم ليس نتيجة التطور التراكمي في عوالم هيكلية فقط، ولكن كذلك تحت قيادة وإدارة نموذج حضاري واحد وبفاعلية قيادة قوة واحدة من قوى هذا النموذج (ممثلة في الولايات المتحدة).

كذلك يمكن القول أن صعود الأبعاد الاجتماعية الثقافية في تحليل العولمة إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية، يمثل إضافة حقيقية في دراسة التغيرات العالمية خلال العقود الأخيرة. وكان لهذا الصعود عدة مدلولات، كما كان نتاج عدة تأثيرات، فهو يعني أن الاختلاف حول العولمة ليس حول تجليات العملية فقط بقدر ما هو أيضاً حول البعد القيمي لمضمون هذه التجليات وعواقبها، ولهذا فإن الجدال بين الاتجاهات الفكرية والنظرية المختلفة، قد اكتسب أبعاداً قيمية واضحة، أي أن عصر العولمة الراهن قد اقترن بإحياء البعد القيمي في الدراسات الدولية.[7]

وفي الواقع، فإنه على الرغم من ترحيب دعاة العولمة بزوال الحدود القومية ودعوتهم لإنهاء الدولة القومية، والحد من الإغراق في الخصوصية الثقافية والمحلية، لكن الواقع الحالي يثبت وجود قوتين متعارضتين: التوحد والتجزؤ.

فبينما يتجه الاقتصاد لمزيد من الوحدة على الصعيد الدولي، تخطو السياسة نحو المزيد من التفتت مع نمو الوعي العرقي والنزاعات الإثنية، في حين تتراوح الثقافة بين انتشار الثقافات الغربية في الحياة اليومية وبين إحياء الثقافات والتراث في أنحاء المعمورة.

ويرى بعض الباحثين أن الإشكالية في العلاقة بين العالمي والمحلي تتفاقم حين تحاول القوى العالمية الكبرى مثل: الولايات المتحدة أن تُعطي الطابع العالمي لما هو محلي لديها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. ويرجع انتشار هذا النموذج الأمريكي إلى امتلاك الولايات المتحدة لمنافذ إعلامية عديدة وعالمية.

ويطلق الباحثون على تلك العملية، "عولمة المصالح المحلية"، ومن المهم إدراك أن مفهوم "العولمة" يرتكز على عملية ثنائية الأبعاد: كونية الارتباط - ومحلية التركيز، وهذا

التضاد هو طبيعة كل واقع جديد، لذلك يصح أن نطلق عليها لفظ "العولمة المحلية"Globalization and localization[8]

مما سبق يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

1. إن هذه الرؤى الفكرية والسياسية التي يطرحها الغرب ظهرت متواكبة في توقيت واحد مع بداية التسعينات من القرن الماضي وبعد حرب الخليج الثانية.

2. إن كل الرؤى السابقة تسعى لتكريس هيمنة الغرب على دول الجنوب أو الشرق بشكل عام وعلى الدول الإسلامية بشكل خاص وإن اختلفت الأولويات في كل منها عن الأخرى، ففي حين تركز أطروحة صراع الحضارات على الصراع الحضاري فإن أطروحة نهاية التاريخ تعلي من شأن الصراع الأيديولوجي، بينما النظام العالمي الجديد في جوهره صراع عسكري وسياسي بالأساس وبينما العولمة في حقيقتها صراع إقتصادي وثقافي بالدرجة الأولى، أوجه متعددة لعملة واحدة تعكس هيمنة الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص.[9]

ونعود إلى أهم المفاهيم المستعملة للدّلالة على التدافع، أو الحوار، وإلى أهم الآليات المعتمدة في هذا التدافع.

مفهوم الحضارة وأهميتها:

إن الحضارة مفهوم معقّد ومتشابك، فهي شخصية الأمة، بماضيها وثقافتها وقيمها المادية والأخلاقية، بعقيدتها وممارساتها السياسية، ومهاراتها الإنتاجية وأساليب تنظيمها. فهي تشمل كلا من التراث الأدبي والعلمي للأمة، وقوتها العسكرية والإقتصادية والسياسية. هي اللغة والأخلاق وطرائق المعاملات الإجتماعية السائدة، هي إرث الماضي وتفاعلات الحاضر وآفاق المستقبل. هي أحزان ومعاناة ومشاكل وصعوبات وانهزامات، كما أنها انتصارات وأفراح وآمال وطموحات تسعى الأمم إلى تحقيقها.

ولأهمية الحضارة، فهي تحمل شروط استقلال الأمم واستقرارها وبقائها وتطورها وتفاعلها مع محيطها العالمي، في عصر الصراع والمنافسة والمواجهات.

كما أن انحطاط الحضارة، قد يؤدي إلى الوقوع تحت الإحتلال والتبعية، ويؤدي إلى التخلف وانتشار الآفات الإجتماعية، وما يترتب عن ذلك من صعوبات وذلّ وهوان.

كلّ ذلك يضع من حضارة الأمة ومقوماتها مجالا إستراتيجيا، يجب دراسته والعناية به ومنحه حقه من الأهمية.

أشكال التفاعل الحضاري:

تطلق على موضوع التفاعل الحضاري مجموعة من المفاهيم، من طرف مختلف

الكتاب والمؤلفين والفلاسفة، وذلك باختلاف اتجاهاتهم ومشاربهم الفكرية. وهو ما جعل الإختلاف المطروح موضوعا فكريا وفلسفيا يمكن معالجته والتطرق له من خلال الحوار، وبالتالي هل يمكن استعمال مفهوم "حوار الحضارات". أم هو موضوع صراع وتطاحن وحروب، تجاوز مرحلة الحوار وبالتالي وجب استعمال مفهوم الصراع والتعامل معه كما هو، أم أن الأمر يتطلب مفاهيم جديدة مستحدثة، وهي جوانب في حاجة إلى توضيح.

1. **صراع الحضارات:** يرى بعض الباحثين وجود صراع بين الحضارات، ويعتبرون ذلك أقرب إلى الواقع المعاش، بالنظر إلى ما يعرفه العالم من أحداث، تؤكدها الممارسات السياسية لا سيما في الولايات المتحدة، تحت قيادة المحافظين الجدد، وحربها ضد الإرهاب، وممارساتها في أفغانستان والعراق، ومظاهر الهيمنة السياسية والاقتصادية والإعلامية والتربوية والثقافية، كما هو باد للعيان. وهو ما تركز عليه الفلسفة الأمريكية، كما تبرزها كتابات فوكوياما، والممارسات السياسية والإقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

2. **حوار الحضارات:** وهي نظرية يعتنقها الضعفاء إذ يخادعون أنفسهم، وهم يتوهمون أن المسألة بسيطة، يمكن حلّها عن طريق الحوار والإقناع، يؤيدهم في ذلك بعض المفكرين الغربيين، وقد يكون ذلك عن حسن نية. وهكذا يحذر "برهان غليون" من انجرار المسلمين أمام فكرة صراع الحضارات، لأن ذلك قد يؤدي إلى حرب باردة، كما يرى، وهو يعتقد أن القضية تحتاج إلى حوار ليس إلا.

3. **تدافع الحضارات:** أصبح استعمال مصطلحي كلّ من حوار أو صراع الحضارات، مسخرا لخدمة أهداف محدّدة منذ البداية حسب مستعمليها. لذلك يمكن استعمال مفهوم التدافع الحضاري، لورود آيات كريمة في هذا الموضوع. قال الله تعالى: "... ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهُدّمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز" (سورة الحج: 40). وقوله أيضا "... ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين" (سورة البقرة: 251).

والمفهوم واسع يشمل كلّ المعاني المطروحة، في الساحة الفكرية والسياسية والفلسفية. فهو إما تدافع محدود "خفيف"، وبالتالي فهو يعني الحوار والتعايش. كما تتم صراعات تدافعية، بمعنى صدام الحضارات، وقد يتم ذلك من خلال عمليات قوية ومفاجئة، وهو ما يعرف بالصدمة. وقد يتمّ التدافع العنيف، وهو صراع الحضارات، حيث يصل الأمر إلى صراع مسلح بين الأمم

والحضارات، وهو ما نشاهده اليوم في مختلف بقاع العالم.

إن المتفحص للواقع الحضاري وتفاعلاته، يجد كلّ مظاهر التدافع والتفاعل الحضاريين، فهناك الحوار وهناك الصدام، وهناك الصراع، وهناك الحرب الحضارية، وكلها موجودة. إلا أن وجود أحد المظاهر لا يلغي وجود الآخر، وأمريكا والغرب يستعملانها كلّها، لكنهما يميلان إلى استعمال القوة العسكرية، لتحقيق مآرب حضارية واقتصادية وسياسية. أما الحوار فيوظف لغرض ربح الوقت وخدمة أهداف إستراتيجية على المدى البعيد، أو تركه مجالا يتلهى ويتجادل فيه الفلاسفة والمفكرون المثاليون.

من هنا يتبين استمرارية التدافع الحضاري في مختلف صوره، وهو عبارة عن صيرورة دائمة وحيوية لا تعرف التوقف، وهو حالة طبيعية وأحد سنن الله في خلقه[10].

تدافع الحضارات النموذج الإسلامي:

"ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل علي العالمين" آية 251 (سورة البقرة) يشير صاحب الظلال يرحمه الله إلى أن ساحة الحياة المترامية الأطراف تموج بالناس في تدافع وتسابق وزحام إلى الغايات ومن ورائها جميعا تلك اليد الحكيمة المدبرة تمسك بالخيوط جميعا وتقود الموكب المتزاحم المتصارع المتسابق إلى الخير والصلاح والنماء في نهاية المطاف لقد كانت الحياة كلها تأسن وتتعفن لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ولولا أن طبيعة الناس التي فطرهم الله عليها أن تتعارض مصالحهم واتجاهاتهم الظاهرية القريبة لتنطلق الطاقات كلها تتزاحم وتتغالب وتتدافع فتنفض عنها الكسل والخمول مستنبطة لذخائر الأرض ومستخدمة قواها وأسرارها الدفينة وفي النهاية يكون الصلاح والخير والنماء فإن الله ذو فضل علي العالمين.

التدافع محكوم بيد الله وإلا لفنيت البشرية وانفجرت الأرض وإلا ما الذي أمسك تلك القوي المدمرة عن أن تستخدم أسلحتها النووية يقولون إنه الردع النووي ولكن هل يمنع الردع النووي انفعال عارض أو جنون كامن؟ إنها يد الله التي تحكم هذا الكون.

وفي الوقت الذي لا يحتمل فيه الصراع إلا معنى واحدا وهو القضاء على الآخر وفنائه فان التدافع يحتمل عدة معان وهو وسيلة للحيوية والحركة والنمو وانطلاق الطاقات وله صوره ودرجاته المتعددة بداية من الحوار ومرورا بالجدل والمناظرة والمنافسة والسباق والمواجهة والمغالبة وانتهاء بالصراع أو القتال وكما نرى فإن صور التدافع مشروعة كما أنها في نفس الوقت محكومة بضوابط من شرع الله وحتى الصراع أو القتال فقد كتب

على المسلم وهو كره له ولكنه محكوم أيضا بضوابط.

إن هانتجتون يكتب متسقا مع الحضارة الغربية لأنها كما قلنا لا تقبل بالتعايش مع الحضارات الأخرى بل وتحاول القضاء عليها أو تقهرها لتلحق بها في ركبها، القضية هي إذن كيف نغلب معايير التدافع أو التعايش على معايير الصراع؟!.

إن الحضارة الإسلامية كانت النموذج الفذ للتفاعل مع الحضارات السابقة لها لأنها حضارة رسالية وإنسانية لا تبغي القضاء على الآخر أو حتى إقصاءه، بل ذهبت الحضارة الإسلامية إلى أبعد من هذا إذ حافظت وتفاعلت مع الحضارات التي اندثرت قبل الإسلام ولم يجبر أحد حضارة الإسلام على ذلك.

الإسلام ليس ضد حضارة الآخر وفي قضية التدافع الحضاري يمكن أن نتفاعل ونتعايش مع حضارة الآخر نؤثر فيها ونتأثر بها ونتواصل معها، رغم أن الغرب بكل خصائصه ومقوماته وتاريخه لا يملك رسالة إنسانية تهدف لخير البشرية لأنه يرفض بتكوينه فلسفة المساواة والاحترام والعدل والندية واحترام خصوصية الأخر والإحساس بالمسئولية الدولية[11].

"إنّ البربري هو من لا يعترف بإنسانية الآخر»: هكذا تحدث كلود لفي ستراوس على مرض المركزية الإثنية مشيرا إلى أولئك الذين عند ملاقاتهم للآخر الذي لا يشبههم لا يرون في عاداته واختلافه إلا انحطاطا للإنساني ووحشية لا تليق بذاتهم "الشريفة"، وأن صفة الإنسانية توقفت مع حدودهم الجغرافية. ومثل هذه العقيدة تلغي قبليا كل إمكان لقاء إنساني يؤسس قيم إنسانية كونية تتجاوز كل خصوصية، مثل هذه العقيدة تنفي كل أمل في بناء تمثّل لإنساني يكون صالحا لكل الناس.

إن واقع الثقافات هو واقع التنوع والاختلاف فالإنسانية تتطور في ضروب متنوعة من المجتمعات والحضارات، وهو تنوع ليس مرتبطا بأي حتمية بيولوجية بل بواقع جيو- إجتماعي تاريخي. وهكذا فان ثقافة ما لا تستطيع أن تقيم ثقافة أخرى بما أن كل ثقافة تمثل طريقة معينة لحل مشاكل الإنسان فلا تمتلك أي ثقافة معايير مطلقة أو أدوات قياس تجعلها قادرة على الحكم على الثقافات الأخرى. فالثقافة هي الكل الذي يشمل العادات الفنية والعلمية والدينية والفلسفية وكل الأشكال المكتسبة لسلوك مجموعة أفراد، وما يميز الثقافة هو تنوعها بتنوع الشعوب وبالتالي تساويها في مستوى القيمة إذ أن بنية ثقافة ما تبقى نسبية. ومن منطق الاختلاف هذا قد يبدو أنه من المستحيل بالنسبة إلى ثقافة ما أن تتقدم كمالكة لمعايير مطلقة تفرض نفسها على كل ثقافة[12].

التدافع الحضاري، حقيقته وتصنيفاته الواقعية:

إن حقيقة التدافع في الرؤية الإسلامية، هي دفع الآخر وتحريكه من موقع العداوة والنزاع، إلى موقع التعاون والتفاعل مع مختلف الأنماط الحضارية والسعي للاستفادة منها، على اعتبار أن المحصلة الحضارية من كل هذه الحضارات، إنما هي إرث مشترك بين الإنسانية جميعًا، والنهل والاغتراف منها أمر مطلوب وواجب، لأن أمر الإفادة والاستفادة من نتاج الحضارات الأخرى بغية التقدم والرقي، يجعل الإنسان يستفيد من كل المسخرات الكونية، والإبداعات البشرية في ظل هذه المسخرات. إلا أنه إذا كان هذا التدافع كسبيل وحيد ومنهج رشيد في التعامل مع الآخر المتغاير، فإنه بات من الضروري الإشارة إلى أن التدافع ينقسم باعتبار القصد والمآل إلى قسمين اثنين: تدافع تناحري، وتدافع تعاوني:

التدافع التناحري، أو "التصارعي": هو ذلكم التدافع الذي يبتغي تحقيق المنفعة والمصلحة الخاصة لطرف دون الطرف الآخر، من الأطراف المتدافعة، والحرص على نحر وصرع الآخر والقضاء عليه وإزالته من ساحة الصراع.

أما التدافع التعاوني: فهو ذلكم التدافع الذي يروم دفع الآخر للعدول عن مواقفه المتعصبة والعدوانية عن الآخر المتمايز عنه، وإشراكه في تحقيق المصلحة والمنفعة العامة للنوع الإنساني على اختلاف عقائدهم ومذاهبهم، فيربح جميع الأطراف المتدافعة، ويساهم الجميع في صنع مستقبل الجميع.

إن التدافع التناحري، والصراع العنيف الذي يحدث بين الأفراد والأمم الجماعات، ما هو إلا تجلي ومظهر يعبر عن "أفكار وتصورات متضاربة ومتغايرة، غالبًا ما تكون لها جذور وأصول في حضارات مختلفة البنيان، وإن علاج الأمر على هذا المستوى من شأنه أن يخدم السلم العالمي، والتعايش الدولي"، إذ إنه في أيام المحن والشدائد، وتزايد التحديات أمام الاجتماع الإنساني، يصبح التعاون قانون حياة الأفراد[13].

ويسوقنا هذا إلى الحديث عن التطورات التي شهدها العالم المعاصر وخاصة مع انتهاء الحرب الباردة، وسقوط المعسكر الشيوعي، الذي عرف بطبيعته الإلحادية وتغييبه للجانب الديني والقيمي، والتي كانت دافعاً لتصاعد التيارات الفكرية المنادية بإعادة الاعتبار للأبعاد الدينية والقيمية في دراسة العلاقات الدولية، وأصبح هناك ما يمكن أن نطلق عليه المنظور الديني في دراسة وتحليل العلاقات الدولية.

وقد ارتبط تحليل البعد الديني في مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية، بدراسة

وتحليل القيم، حيث أشار عدد من الباحثين والمحللين إلي أن فكرة القيم فى العلاقات الدولية فى الأدبيات الغربية تتنازعها مدرستان:

الأولى: ترى أنه من العبث التمسك بقيم فى عالم السياسة الدولية الذي لا يعرف إلا المصلحة، وأن تمسك دولة بالأخلاق يعنى استسلامها فى موقف ما للطرف الآخر الذي لن يتبع نفس قواعد السلوك، وفي هذا الإطار يعتقد "مورجنثو " أن الأخلاق ضرورية في العلاقات الدولية ولكنه يناهض المبرر الأخلاقي للسياسة الدولية وهو ما يسميه بـ"أيديولوجية الأخلاق" أي أن المبادئ الأخلاقية تخفي وراءها المصالح الخاصة، كما يدين الإطلاقية الأخلاقية ويسميها "بالنزعة العاطفية" لأنها تغطي طبيعة السياسي وتركز فقط على القيمة الأخلاقية على حساب القيم الأخرى.

ويري أنه يمكن عن طريق توازن القوى، تحقيق النظام والاستقرار للجميع، وإيجاد حالة تخلو من صراعات مسلحة، أي أن الأمر يتطلب أخلاقية المسؤولية و"المصلحة العليا للدولة" أي للدولة ولمواطنيها .وعلى القادة أن يكونوا أخياراً إذا أمكن وأشراراً إذا استدعت الضرورة ذلك.

الثانية: وترى أن الحديث عن القيم لا يعنى تجاهل الواقع، بل ترشيده حتى لا ينغمس العاملون فى المجال السياسي فى الحسابات البراجماتية الوقتية متجاهلين السؤال الملح عند وضع السياسة الخارجية: من نحن؟ ماذا نريد أن نكون؟[14].

فمن مصلحة كل الأطراف في العالم نبذ العنف في علاقاتها، والخروج من حالة الفوضى التي تعم عالم اليوم، إلى حالة الانتظام والاتزان، والعمل على حسن توظيف الرصيد الثقافي المشترك في وضع أسس قوية للتعاون بين دول العالم، وإقامة جسور الحوار المثمر بين الأطراف لفتح المجال، لبناء تحالف حضاري، الشيء الذي سيشكل أقوى العوامل التي تمهد السبل للوصول إلى تحقيق المصالحة بين حضارات العالم، وتنقية الأجواء من التوترات والتشنجات والصراعات التي تفسد العلاقات بين الأطراف[15].

غير أن التركيز هنا سيكون على التدافع الذي يتم في الأساس على مستوى القيم الكونية العليا التي هي محرك التدافع في مختلف المجالات، بين مختلف النماذج الحضارية.

لقد أنتج عصر الحداثة كثيراً من الأساطير باسم العلم وباسم العقل. فتحولت تلك الأساطير إلى حقائق وبديهيات عند الغربيين وغير الغربيين من مثقفي العالم الثالث ذوي المشرب الحداثي. ونهضة أمتنا الإسلامية اليوم تفرض على مثقفيها

العضويين نقد ونقض تلك الأساطير. ليس نقض أساطير الأولين بل أساطير المحدثين. كنقض أسطورة الصدفة في الخلق وقيمها المادية ونقد أسطورة القنبلة الديمغرافية ومكرها، ونقد أسطورة قيم الغرب الكونية وسذاجتها، ونقض أسطورة الخط الغربي للتنمية وغفلتها، ونقض أسطورة الحرية الشهوانية ولاآدميتها، ونقض أسطورة العلمانية في البيئة الإسلامية وخبثها. وغيرها كثير. والنقض عملية مزدوجة، نقد فكري ورفض عملي[16].

فالقيم تعتبر مرتكزات أساسية تقوم عليها عملية التفاعل الإجتماعي، فهي تعتبر جانبا هاما من جوانب البنية الفوقية للمجتمع.

ولذلك، نجد أن مع كل تغيير في التركيب البنائي للمجتمع لا بد أن تتغير القيم لتواكب التركيب البنائي الجديد للمجتمع، وينشأ صراع قيمي بين القيم الجديدة أو المستهدفة من التغيير والقيم السائدة بالفعل في المجتمع.

وإذا نظرنا لجوهر القيم، فنجد أنها تتضمن عنصر الإنتقاء والتفضيل مما يجعلها تختلف من مجتمع لآخر، بل تختلف عند الشخص الواحد تبعا لرغباته واحتياجاته وتنشئته، وبذلك يتكون ترتيب هرمي للقيم مما يترتب على ذلك أن تتشكل بعض القيم من خلال القيمة العليا للمجتمع ومن خلال النسق القيمي للفرد والمجتمع.

وإذا كانت الثقافة في أحد مفاهيمها العامة هي: الرؤية الشاملة للحياة، فهي تتألف في ناحية من مجموعة القيم المستمرة والمستمدة من مصادر أربعة هي: الدين – الأدب – اللغة – البيئة، ومن ناحية أخرى، تتألف هذه القيم من مجموعة أفكار عامة مثل الحرية والوطنية والديمقراطية والعدالة والجمال والفضيلة، ولذلك تعتبر هذه القيم والأفكار بالغة التأثير في توجيه السلوك وفي رسم صورة مثلى لحياة الإنسان. إذن، فإنه كلما كان إلتزام المجتمع ومكوناته بقيم معينة أكبر، كلما كانت الروح الحضارية في ذلك المجتمع أرقى وأسمى، فالقيم هي قبل كل شيء: "علاقة تقوم بين الذات الإنسانية وبين الواقع وما به من موضوعات وأحداث".

إذن فأهمية دراسة القيم تنبع من جوهر القيم كنظرة تقويمية دائمة إلى الواقع والمحيط الإجتماعي العام الذي فيه يعيش الإنسان وتمارس الذات فاعليتها من خلاله، فالقيمة دائما وأبدا بحث متواصل عن المثل في الواقع، ومحاولة تشكيل أو إعادة تشكيل هذا الواقع وفقا للمثل التي تعبر عنها بالقيم، فالقيم تشمل باعثا على السلوك الخلاق كما أن القيم تنزع نحو المستقبل الدائم، فهي دائما واعدة إلى غد أفضل من

اليوم والأمس، كما أن الحضارة لا تقوم إلا على القيم والمثل قبل أي شيء آخر[17].

ونشير هنا إلى جملة ملاحظات:

1. أنه نظرًا للاختلافات الفكرية بين الباحثين المؤيدين لأهمية دور الدين (بأبعاده المختلفة ومنها القيم) فى العلاقات الدولية، فليس هناك تعريف مشترك لما هو أخلاقي كإطار عام للتحرك الدولي، أو حدًا أدنى من الاتفاق حول ماهية القيم التى يمكن أن تحكم العلاقات الدولية.

2. يثير البعد الديني في العلاقات الدولية قضية العلاقة بين الأخلاق الفردية والأخلاق الجماعية الدولية، وإمكانية قياس كل منها، وإثارة مشكلة القياس الجماعي والفردى ترتبط بغياب التنظيم الجماعي فى الثقافة المسيحية المستمدة من الدين المسيحي. أما الإسلام فقد نظم الاثنين كلاً على مستواه، وبالتالي لا توجد حاجة للقياس والخلط، فهناك الاثنان وكل منهما له قواعده.

3. إنه مع اعتراف البعض بأهمية القيم فى السياسة الخارجية إلا أنهم يؤكدون أنه لا توجد مبادئ مجردة وعالمية (إلا فى بعض الحالات الاستثنائية) تحكم السياسة الخارجية.

4. يرى بعض المؤيدين للاهتمام بالبعد الديني فى تحليل العلاقات الدولية أن الانتقال المنهجي يكون مما هو قائم إلى ما يجب أن يكون وليس العكس، فأخلاقية صانع القرار هي أخلاقية مسئوليةً وليست أخلاقية اقتناعاً، أى أن ما يقتنع أو يؤمن به السياسي يجب أن يخرج إلى حيز الواقع بعد مروره بحساب التكلفة، فما هو جيد فى الحسابات السياسية يرتبط بما هو ممكن[18].

التعريف بالقيم:

تتنوع وتتعدد تعريفات القيم تبعا للإطار المرجعي الذي يخضع له الباحث، ولذا فإن هناك العديد من التعريفات الخاصة بالقيم والتي تنبع من إعتبارها موجهات السلوك أو العمل، ومعنى ذلك أن مجموعة القيم التي يعتنقها شخص من الأشخاص هي التي تحركه نحو العمل، وتدفعه إلى السلوك بطريقة خاصة، بل وتتخذ القيم مرجعا للحكم على السلوك سواء أكان مرغوبا فيه أو مرغوبا عنه[19].

فالقيم مجموعة من المعايير التي تحقق الإطمئنان للحاجات الإنسانية ويحكم عليها الناس بأنها حسنة، ويكافحون لتقديمها الأجيال القادمة ويحرصون على الإبقاء عليها. كما أن القيمة يمكن تعريفها بأنها فعل إجتماعي نمطي مقبول إجتماعيا وثابت نسبيا، ذو صفة معيارية في توجيه سلوك الأفراد والجماعات نحو إشباع حاجاتهم بطريقة جماعية[20].

وإذا كانت القيم تعرف أنها حزمة من المعتقدات والأخلاق المفضلة عند أمة ما أو حضارة أو ثقافة ما، ترسم معالم الطريق لسلوك الأفراد والجماعات والدول داخل الحوض الحضاري الواحد. إنها نمط العيش وأسلوب الحياة.فماذا نقصد بالكونية عند الحديث عن القيم؟ فإن أخذنا بمعيار الجغرافية فكونية القيم أنها معتقدات وأخلاق وأفكار عابرة للقارات والقوميات والطبقات على سطح كوكب الأرض. فالكون المقصود هنا هو كوكب الأرض وليس الكون بالمطلق. وإن أخذنا بمعيار التاريخ فإن المقصود بالقيم الكونية هو أسمى ما أنتجته البشرية من معتقدات إنسانية في تاريخها الممتد. وإن أخذنا بمعيار المضمون فإن كونية القيم تعني المعتقدات والأخلاق المشبعة كرامة وإنسانية. فالقيم الكونية مرادفة للفطرة الآدمية..[21]

وبالرغم من كل هذا الجدل المثار في الموضوع، على النحو الذي سبق بسطه، إلا أنه من الظواهر اللافتة للنظر في الفكر الأوروبي المعاصر، وبالتبعية في الفكر العربي، الإهتمام المتزايد بمسألة الأخلاق والقيم. فمنذ عقود والأصوات ترتفع، أصوات الفلاسفة والمفكرين والعلماء وبعض الساسة، لتطرح الناحية الخلقية والقيمية فيما يستجد على الساحة، سواء في ميدان العلم أو في ميدان السياسة والإجتماع والإقتصاد[22].

يعيش العالم اليوم إذن، على مشارف القرن الواحد والعشرين، وضعية جديدة تماما وحتى لا نقول فريدة غريبة، وتتمثل في هذا الإحراج بل التحدي المتزايد الذي يسببه العلم وتطبيقاته للأخلاق والضمير الأخلاقي، والذي أثار ويثير ردود فعل يمكن وصفها بـ"عودة الأخلاق"، ردود فعل تطالب بإخضاع العلم ومنتجاته للقيم والمعايير الأخلاقية، وذلك على العكس تماما مما كان عليه الحال منذ أكثر من قرن حينما سادت في أوروبا نزعات تنادي بتأسيس الأخلاق على العلم، طارحة مشكلة فلسفية قديمة - جديدة يعبر عنها بمشكلة "أساس الأخلاق"[23]...

أثر القيم في بناء المجتمع والحضارة:

إن ذلك التفكك الذي عاناه، ويعانيه الإنسان الغربي على مستوى نفسه التي أرهقها الشرود عن الصراط المستقيم، كان لا بد أن ينعكس على جهاز المجتمع أو التنظيم الاجتماعي بالتهلهل والتحلل، حيث إن المجتمع لا يعدو أن يكون أشتاتا من الناس الذين لا تجمعهم وحدة، ولا ينتظم عقدهم خيط واحد، إن كل الأمراض والنواقض النفسية من انحلال وتهالك على الملذات المحرمة والحسد، وسوداوية النفس، تنتهي بخنق المجتمع وامتصاص طاقاته، ووقف تطلعاته نحو الأفضل.

وهكذا فإن النظرة المادية، قد فجرت في الإنسان طاقاته في إنتاج وتكديس المنتجات المادية، في نفس الوقت الذي ألقته في أتون التنافس المحموم على تلك المنتجات، فجعلت بعض الناس فريسة ونهبا لبعضهم الآخر، ينهشه بغير رحمة، ويحوله من شريك إلى أداة.

ونخلص من هذا الحديث إلى أن تلك الشروخ التي أحدثتها أمراض النفس في الكيان الاجتماعي، لن يظل أثرها محصورا في نطاق معين، بل إنها ستبتلع كل العناصر والمقومات التي تقوم عليها الحضارة. ولقد أجمع عقلاء الغرب على أن الذي سيذهب بالحضارة إلى حتفها هو العامل المادي، الذي هو أبعد ما يكون وحده كافيا لتفسير الوجود الإنساني، وتقويم نجاح المسيرة الإنسانية أو إخفاقها[24].

مع التاريخ ورصيد الفطرة:

لقد كانت كلمة "إقرأ" الكلمة الأولى.. والقيمة العليا التي قادت حركة التاريخ الإسلامي الأولى نحو مسيرة العطاء الحضاري الخالدة.. أول كلمة في خطاب التكليف الرباني المعجز للنبي الكريم صلى الله عليه وسلم، فكان خطاب القراءة أول ما نزل من القرآن الكريم، الوحي المعجز الخاتم، آيات معدودات من سورة "العلق"، نزلت في جملة خطاب عام مختصر، لكن أيضا غاية في الوضوح والقوة، ليأتي تفصيل ذلك في السورة التي تلت سورة العلق في النزول وهي سورة "المزمل".

وليست القراءة إلا عنوان ومفتاح العطاءات التي تبنى عليها الأمم والحضارات، وتتحقق بها سعادة الدارين.

فلقد أشار جودت سعيد في كتابه "اقرأ وربك الأكرم" في معرض تفسيره للنص القرآني في سورة العلق (أن الذين ينالون كرم الرب وغناه هم القراء أو أكثر الناس قراءة في العالم.. فاليونان كانوا أكثر الناس قراءة وكتابة أيام حضارتهم.. وهم الذين نالوا كرم الرب وكرامته بين العالم، فقد سيطروا على أكبر رقعة في العالم.. والمسلمون انطلقوا من كلمة (إقرأ).. إنهم في عصرهم كانوا أقرأ الناس.. وإذا كان نظرنا حولنا في هذا العصر الذي نعيش فيه نجد أن الذين يتمتعون بخيرات العالم وينالون من الكرم والكرامة هم قراء هذا العصر..)[25]

وقد تضمنت السورة الكريمة أربعة معالم للدعوة، أربعة ركائز خالدة للرسالة الخالدة، وقيم عليا يمتد صلاحها ويقينية الإهتداء بأنوارها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها..

1. **العلم:** وهو العلم الذي لا يهمل شأنا في هذه الحياة، بل يطرق باب كل صلاح وخير في معاش البشر ومعادهم. من علوم الشرع والطب والتكنولوجيا.. دعوة هي الأولى :

كررها ملك الوحي الكريم عليه السلام على الرسول الكريم وعاودها مرات وأصر عليه، رغم أنه أمي ومن أمة أمية، "هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم".

لقد كان أول ما نزل من القرآن يعد في ذاته دعوة لقيمة إنسانية عليا هي القراءة وتلقي العلم الهادف لبناء الإنسانية.. لا العلم المدمر القاتل؟

إقرأ.. باسم من؟ باسم ربك؟ والربوبية عطف وتعاطف ورحمة، لذا نقول رب البيت ورب الأسرة.

ومن ربي؟ إنه الذي خلق... نعم الذي بنى وخلق... إنه التلميح البعيد... بل القريب... القريب جدا إلى أن القراءة والعلم يجب أن يرتبط بهدف إنساني نبيل هو "البناء والتشييد" لا الإستعلاء الكاذب... ولا الإهلاك والتخريب والتدمير. "فالمعرفة ينبغي أن تكون أساس تركيب الإنسان، وأول واجب علينا أن نجعل هذه المعرفة نافعة".

والدعوة إلى القراءة هي دعوة واضحة إلى تلقي العلم... وأكاد أرى أنها دعوة إلى ما هو أوسع وأرحب... إنها دعوة إلى "التحرك الديناميكي الناشط للبناء والإبداع إستجابة للداعي الذي خلق "خلق الإنسان من علق".

وكانت "العلمية الحركية الناشطة" من أعظم الأسس التي إعتمدت عليها القيم الإنسانية في الإسلام. وهذه الدعوة تمثل قاعدة إيمانية قوية عريضة "... فكل أمر.. كل حركة.. كل خطوة.. كل عمل باسم الله.. وعلى إسم الله.. باسم الله نبدأ.. وباسم الله نسير، وإليه المصير. والله هو الذي خلق وهو الذي علم، فمنه البدء والنشأة، ومنه التعليم والمعرفة، والإنسان يتعلم ما يتعلم، ويعلم ما يعلم، فمصدر هذا كله هو الله الذي خلق والذي علم.. "علم الإنسان ما لم يعلم".

وهذه الحقيقة القرآنية الأولى التي تلقاها قلب الرسول ﷺ في اللحظة الأولى هي التي ظلت تصرف شعوره وتصرف لسانه، وتصرف عمله واتجاهه بعد ذلك طيلة حياته بوصفها قاعده الإيمان الأولى.

وربانية المنبع القيمي لا تقيد حركة المسلم ولا تحد من إنطلاقه الفكري، ولكنها ترسم له الطريق، وتضع له المعالم حتى لا يضل ولا يطغى، ومن معالم هذا الطريق - خصوصا في مجال الفكر والبحث - الحرص على التبين قبل الحكم، وتحري الصدق في الرواية والصدق في التثبت والصدق في التفسير والصدق في التكييف مع توافر حسن النية في كل مسلك من المسالك، وكل مرحلة من المراحل. حتى إذا ما إجتهد الباحث وأصاب كان له أجران، وإذا ما إجتهد وأخطأ كان له أجر واحد.

وربانية "المنبع القيمي" هنا، أو بتعبير آخر: ربط القيمة الإنسانية العلمية الحركية

هنا بالمنبع العلوي وهو الله سبحانه وتعالى يكسب القيمة "سموا" من ناحية ويمنحها قوة ورسوخا من ناحية أخرى.

وبين (إقرأ باسم ربك الذي خلق) و(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا).

...بين هاتين الآيتين.. وعلى مدى ثلاثة وعشرين عاما هي مسيرة النبوة المحمدية الوضيئة. قرابة ربع قرن من الوحي والنور والهداية والتوجيه السديد في شتى المجالات.. قرابة ربع قرن من الإتصال الحي النابض بين الأرض والسماء تكون رصيد ضخم من القيم الإنسانية... إعتنقتها أمة فخرجت بها من الظلمات إلى النور... ومن الضعف إلى القوة.. ومن الذلة إلى العزة[26].

2. **حقيقة الطغيان:** "كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى": دعوة إلى الإستبصار وأخذ الحيطة والحذر من الغنى المفضي إلى الطغيان: وتحمل وقائع التاريخ دروسا وعبر عن صور الغنى التي أطغت أصحابها: غنى فرعون، طغيان قارون، طغيان القوى والحضارات الكبرى.. فكل غنى بدون عقيدة وقيم نبيلة وسامية مآله بلا ريب إلى سلوك الظلم والطغيان...

3. **معرفة الواقع معرفة دقيقة:** من خلال إستقصاء، إحصاء وجمع البيانات والمعلومات عن كافة الأطراف، المجتمعات والأمم والأفراد والجماعات.. ودراسة أحوالها وخصائصها.. "أرأيت الذي ينهى عبدا إذا صلى" الطرف المعادي."أرأيت إن كان على الهدى أو أمر بالتقوى" بين الإنسان الذي هو على هدى ولكن يقصر هدايته على أداء مايطلب إليه وسلوك سبل الهداية بما يرتبط به وبحياته الخاصة دون أن يمتد أثر ذلك إلى المحيطين به. وبين المهتدي المجاهد الداعية إلى سبل الخير والهداية. ويلاحظ هنا أن كلمة رأى هي من الكلمات الوقفية، بمعنى ليست هناك كلمات يمكن أن تؤدي ذات المعنى بدلا عنها. وتحمل دلالة عن المشاهدة والملاحظة والإبصار بدقة..

"أرأيت إن كذب وتولى" فالتكذيب وعدم الإيمان لا يعني أن يكون في موقف المعاداة.. وهذا تأكيد على أن نبلغ في معرفة مختلف الأطراف وتحديد مواقفهم مبلغا نتجنب من خلاله أن نخاطب الجميع ونعاملهم دون تمييز، وهو ما من شأنه أن يجنب هدر الجهد والوقت والطاقة في غير محلها..

4. "**واسجد واقترب**": الزاد في كل ما قد سبق، في البدء والختام يجب أن يكون كبيرا، عقيدة وإيمانا، قيام ليل وصلاة وقربى: بالذكر، بالعمل، بالصدقة والدعوة إلى الله.. وبقدر ضخامة الرسالة وعظم الأمانة والتكليف بالبلاغ يكون مطلب التزود بالتقوى والصلاح اللازمين..وهو

المنطلق الذي جاءت بتفسيره وشرح معالمه سورة المزمل التي أعقبت سورة العلق نزولا...

لنصل بهذا إلى قيمة القيم، روحها وجوهرها وأطهرها وأقدسها وأجلها.. التي سينبع منها أي معنى للقيم في تدافعها وصراعها على المستقبل.

5. **التوحيد:** إن أعظم ما أهدته هذه الأمة للناس هو التوحيد، بكل ما يحمل من معان وقيم وأخلاقيات.. والمسلم المعاصر الذي تأثر بالغزو الفكري، وصار يستمد تقويمه لنفسه من نظرة أوروبا إليه، لن يحس بالقيمة الحقيقية للتوحيد وكونه أعظم هدية تهدى للناس، تهديهم على خير الدنيا والآخرة، وتضبط سلوكهم وفكرهم ومشاعرهم بالضوابط الصحيحة، فترفع الإنسان وتكرمه، وتضعه في وضعة اللائق بإعتباره (الخليفة) المكلف بعمارة الأرض. لقد كان للتوحيد أثره الواقعي في حياة المسلمين، وفي صنع الحركتين العلمية والحضارية.

لقد كان التوحيد في جوهره مشروعا حضاريا، قبل أن تخترقه المماحكات العقلية، بتأثير الفلسفة اليونانية، وظلالها المسيحية، فيغدو جدلا معلقا على الكتب العتيقة، وقبل أن تطمس ألقه أوهام الصوفية الغالبة وأهواؤها التي أحالته تواجدا وعشقا لا يكاد يقدر على إنجاز شيء.

إن هديتنا الأعظم إلى العالم من أجل أن نكون بحجم التحدي، هي التوحيد، بقدرته المدهشة على صياغة حضارة متميزة بين الحضارات[27].

والخلاصة من كل ما سبق، أن المجتمع الإسلامي والحضارة الإسلامية، لا يزالان قائمين ما دامت قيم الإسلام قائمة.. وكلما ضعفت وتلاشت، كلما كان ذلك إيذانا بالإنحلال وانفكاك عرى المجتمع والحضارة... إن تمثُّل النظام القيمي الإسلامي يمكن أن نجمله في كلمة واحدة تجمل معانيه وتجسد غايته، وهي كلمة العبودية لله عز وجل، وإن لحظات الصعود "في التاريخ الإسلامي الطويل، كانت تبدأ مع ساعات الإحساس الكامل بهذه العبودية لله، وتحولها إلى حركة كاملة، تحكم الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وإن حالات (الهبوط) فيه كانت تتزامن مع فقد الإحساس، ولو إلى حين"[28].

إن الانبعاث الحضاري المرجو يقودنا بالضرورة إلى قضية مستقبل العالم، والمشاركات الإسلامية المحتملة في المصير.

لا ريب في أن إنعكاس المبادئ والقيم الإسلامية على مساحات واسعة من النشاط الحضاري عبر التاريخ، منحه خصائصه النوعية المتميزة التي يمكن ان تمثل ليس مبرر إستمرار في العالم فحسب، بل قدرته

على على إقتحام وإغناء شبكة النشاط المعرفي للحضارة الراهنة، والقدرة الفعالة على الإسهام المستقبلي فيه.

وإذا كان هدف العقيدة تكوين الإنسان المؤمن المتبصر المتوازن السعيد، فإن النشاط الحضاري المنضبط بالرؤية الإيمانية يجيء إعانة على تحقيق هذا الهدف. ونحن نستطيع أن نتصور القيمة الحقيقية لنشاط كهذا بمجرد أن نتذكر ما الذي فعلته الحضارات اللادينية بالإنسان والجماعة البشرية.

وليس هذا مجال الحديث عن هذه المسألة وإنما التأشير عليها فحسب، فإن ما يعانيه الإنسان في البيئات الذي رفضت الإيمان، أو عزلته عن مجرى الحياة الواقعة، من تعاسة وإزدواج وتمزق وشقاء نفسي وروحي وعاطفي واجتماعي، رغم إرتفاع منحنيات الإنجاز المادي، أمر ملحوظ ينطق به واقع الحال هناك، وتؤكده شهادات المفكرين وإعلامهم، الذي يمكن للمرء أن يلتقي به صباح مساء في عصر التواصل السريع.

ثم إن هذا النشاط المنشق عن مطالب الإيمان إندفع باتجاه إغراءات القوة والتسلط ونداءات الأنانية العرقية والدولية والمذهبية ومضى أبعد من هذا باتجاه كل ما هو لا أخلاقي في السلوك البشري لكي يحول المنجزات والكشوف المعرفية إلى سلاح يشهر بوجه الإنسان وليس لصالح الإنسان.

إن الدلالة المعاصرة والمستقبلية لمعنى الحضارة الإسلامية، كما تحققت في التاريخ، تنكشف أكثر فأكثر بالمضي في متابعة الخصائص التي تميزها، والتي تعد بوضعها في حالة تقابل مع خصائص الحضارات الأخرى، والغربية الراهنة منهاعلى وجه الخصوص، إضافة، أو بعبارة أدق، تعديلا ضروريا لمسير هذه الحضارة لأنها قديرة على تقديم البدائل المناسبة لحالات الخطأ والجنوح التي تعاني منها[29].

الهوامش:

---

(1) مجدي قرقر، التدافع الحضاري بديلا عن الصراع،
http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/26-10-2001/MagdiQorqor.htm.

(2) سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن 21، ج1، بيروت: دار نوبليس، الطبعة الأولى: 2009، ص79.

(3) المرجع نفسه، ص5، 6.

(4) عصام عبد الشافي، الدين في العلاقات الدولية ـ الثانية،
http://essamashafy.maktoobblog.com/819693

(5) عمرو عبد الكريم، مفهوم العولمة،
http://www.4shared.com/get/69374094/6f748898/__online.html

(6) مجدي قرقر، مرجع سبق ذكره.

(7) عصام عبد الشافي، الدين في العلاقات الدولية - الثانية، مرجع سبق ذكره.

(8) عمرو عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

(9) مجدي قرقر، مرجع سبق ذكره.

(10) بوفلجة غيات، التدافع الحضاري، http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa1/b-mushacat-3149.htm.

(11) مجدي قرقر، مرجع سبق ذكره.

(12) إبراهيم قمودي، إلى أيّ مدى يمكن القول بأن ثقافة ما حاملة لقيم كونية؟ http://www.tunisia-sat.com/vb/showthread. php?t=215000.

(13) عبد الصمد الازدهار، التدافع التعاوني ومنطق التعمير الحضاري http://www.darululoom-deoband.com/arabic/magazine/tmp/1277810141fix4sub1file.htm.

(14) عصام عبد الشافي، الدين في العلاقات الدولية - الرابعة، http://essamashafy.maktoobblog.com/819758.

(15) عبد الصمد الازدهار، مرجع سبق ذكره.

(16) أمحمد طلابي، نقد أسطورة الخط الأوروبي الأوحد لنهضة الشعوب، http://www.maghress.com/attajdid/42800.

(17) اسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى: 2001م، ص7، 9، 11.

(18) عصام عبد الشافي، الدين في العلاقات الدولية - الرابعة، مرجع سبق ذكره.

(19) اسماعيل عبد الفتاح مرجع سبق ذكره، ص12.

(20) المرجع نفسه، ص14، 15.

(21) امحمد طلابي، مرجع سبق ذكره.

(22) محمد عابر الجابري، قضايا في الفكر العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى: يونيو 1997م ص35.

(23) المرجع نفسه، ص37.

(24) عبد المجيد بن مسعود، القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، الدوحة: كتاب الأمة سلسلة دورية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر العدد 67، رمضان 1419هـ، السنة الثامنة عشر، ص 139- 141.

(25) جاسم محمد سلطان، من الصحوة إلى اليقظة، إستراتيجية الإدراك للحراك، المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى: 2005م، ص130.

(26) جابر قميحة، المدخل إلى القيم الإسلامية، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى: 1984م، ص11- 13.

(27) عماد الدين خليل، مدخل إلى الحضارة الإسلامية، بيروت: الدار العربية ء:

المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى: 2005، ص157.

(28) عبد المجيد بن مسعود مرجع سبق ذكره، ص135.

(29) عماد الدين خليل مرجع سبق ذكره، ص241، 242.

مقالات

- ✓ الهندسة الإنتخابية ـ مقاربة في معايير وكلفة النظم الانتخابية ـ
- ✓ أمن الخليج في مواجهة التحديات الجديدة
- ✓ هل تحقق الديمقراطية السلام؟ مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي

الهندسة الانتخابية

مقاربة في معايير وكلفة النظم الانتخابية ـ

أ/ زبيري رمضان

أولاً: الهندسة السياسية والهندسة الانتخابية- مقاربة مفهومية-:

قلّت الدراسات التي تتحدث عن الهندسة السياسية إلى حد الندرة، والهندسة السياسية في العموم مثل الهندسة في العلوم الطبيعية "تعمل من أجل تحويل وترجمة الأفكار والنظريات إلى واقع عملي ملموس وفقاً لأهداف محددة سلفاً، وهي فرع من فروع المعرفة يستخدم الأدوات العلمية والفنية لتصميم وإنتاج هياكل وعمليات وأنظمة ومؤسسات في المجتمع وفق معايير محددة وأهداف متفق عليها"[1]، لذا ووفق هذا المنطق فإنّ الهندسة السياسية تعني أن الإنسان يستطيع بأسلوب علميَ ومنهجيَ تغيير الأوضاع الاجتماعية التي يرغب عنها عن طريق تغيير المؤسسات والقوانين، وعوض ترك الأمور إلى الصدف يجب تهيئة الظروف وتسخير المعطيات الضرورية لتشكيل وإعادة تشكيل الهيكلة السياسية، ولبلوغ هذا الهدف تقوم الهندسة السياسية بمجموعة إجراءات[2]:

- تحويل المفاهيم والمبادئ النظرية إلى واقع عملي معيش.

- الانتقال من عالم الشعارات إلى عالم البرامج.

- تجسيد واقعي عملي للأفكار التي يؤمن بها أفراد المجتمع لبناء آليات حكم عصرية.

- تصميم السلوك السياسي في الدولة وبناء مؤسسات ووضع القوانين ورسم الجغرافيا السياسية للبلد.

- استخدام المناهج والأساليب العلمية في التعامل مع الواقع من أجل تغييره للأحسن.

وعادة ما يرافق الحديث عن الهندسة السياسية حديث عن "**الهندسة الديمقراطية**" القائمة على أساس تعاظم المشاركة المجتمعية وفق شراكة فاعلة لجميع الفواعل الجديدة في العملية السياسية، هذه

التطورات النظرية هي ما أسس لما بات يعرف بـ"**الهندسة الانتخابية**" المعبَرة بشكل أساسي عن "صياغة القواعد والأطر والآليات الكفيلة بضمان المشاركة السياسية الدورية للمواطنين في كنف النزاهة والحرية والتعددية والانتظام، أي توفير الشروط الأساسية لشفافية ومصداقية الانتخابات على المستويات التنظيمية والتمويلية والتسييرية والإجرائية وحتى الإعلامية[3]، أي أن الهندسة الانتخابية تستلزم توافر مجموعة من الشروط [4]:

1- وجود هيكلة حقوقية وطنية ممركزة حول الإنسان- المواطن كمصدر وغاية للعمل السياسي ومضمونة بآليات دستورية وقانونية واضحة

2-بناء النظام الانتخابي (تقسيم الدوائر، نمط تصويت...) على أساس طبيعة المجتمع من حيث كونه متجانساً أم تعدديا.

3- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الامتداد الجغرافي للدولة ومستوى الكثافة السكانية وتوزيعها.

4- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدولة بكونها وحدوية أم فدرالية

5- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأحزاب السياسية ومستوى نضجها الديمقراطي، ومراعاة طبيعة الثقافة السياسية السائدة والمرتبطة بمستوى تعقد وتجذّر التنمية السياسية المحلية من منظور معايير الديمقراطية المشاركاتية.

6- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المستوى الفعلي والعملي للرقابة المؤسساتية وطبيعة النظام السياسي ومكانة السلطة التشريعية فيه.

7- ضرورة مراعاة مدى استقلالية السلطة القضائية ومدى قدرتها على فرض أحكامها على الجميع.

ثانياً: الهندسة التشريعية للعملية الانتخابية

يُشار بالهندسة التشريعية في هذا المقام إلى الإطار التشريعي المنظَم للسيرورة الانتخابية وأنشطة مديريها، ويمكن أن يحدد هذا الإطار ليس فقط النظام السياسي (برلماني- رئاسي.. أو غيرهما) ونمط الحكم (ملكي- جمهوري..) والبنية الإقليمية (فدرالية - اتحادية..)، بل عليه أيضاً أن يحدّد الطريقة التي تجري بها الانتخابات والجهة المسؤولة عنها والموارد المتاحة لها، فعدالة الانتخاب ونجاعته تتوقف على سعة الإطار التشريعي وملاءمته واسترشاده بالمبادئ الآتية:

أ- تمتع جميع المواطنين بحقوقهم الأساسية خصوصاً حق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة (الترشح لمنصب عام..)

ب - إجراء الانتخابات بصورة دورية.

ج - ويجب أن تضمن إجراءات الاقتراع حرية الاختيار؛ سرية التصويت؛ صحة فرز البطاقات..

د - وكذلك مراقبة الانتخابات من قبل هيئة مستقلة عن سلطات الدولة[5].

وعادة ما تتكون القواعد التي تحكم العملية الانتخابية وإجراءها من مجموعة من القوانين المتراتبة على أربع درجات وهي:

- **القوانين الدستورية (الهندسة الدستورية للعملية الانتخابية)**
- **قوانين الانتخابات**: والتي يجب **تبيئتها** حسب الخصوصية الزمنية والسياسية للمجتمعات.
- **الأنظمة الإدارية التي هي على درجة أدنى من القوانين** (وتصدر عن الإدارة العامة أو هيئات مكلفة قانوناً بإدارة العملية الانتخابية).
- **والشرعة المسلكية الضمنية أو العلنية**.

وتكوَن هذه الدرجات الأربع الإطار التشريعي المُهندس للعملية الانتخابية وفق المعيار الديمقراطي وهي مترابطة فيما بينها؛ حيث إن الأنظمة التي لا تغطيها درجة معينة تغطيها درجة أخرى هي حتماً تلك الأدنى أو الأعلى منها مباشرة، وعلى الهيئات المكلَفة بالعملية التشريعية هذه أن تختار الأدوات القانونية الأنسب لتنظيم الأنشطة الانتخابية وضمان استدامتها مثل تحديد بنية النظام الانتخابي ومجمل القواعد الضامنة لحق الاقتراع، مع الأخذ بعين الاعتبار وجوب تحاشي إرساء تنظيمات انتخابية جامدة محصورة في قانون يصعب تعديله، فقد أكدت الخبرة على ضرورة احتفاظ المشرع الانتخابي بهامش مناورة يتيح له تفسير وتعديل التنظيمات بحسب المستجدَ من الظروف؛ إما بتنظيم إداري أو بقرار من السلطة المكلفة بتنظيم الانتخابات [6].

ثالثاً: الهندسة المؤسساتية للعملية الانتخابية (أجهزة إدارة الانتخابات):

يُنظر للهندسة المؤسسية على أنها إحدى آليات الهندسة الديمقراطية المكرَسة لقواعد الديمقراطية التشاركية، والممكَنة للأفراد والجماعات في رصد السلوك العام والمساءلة السياسية[7]. وفي الحديث عن الانتخابات؛ تعدَ بنية الهيئة الانتخابية أحد مقوَمات العملية الانتخابية والتي يجب أن تتسم بالقوة والاستقلالية، وفي الدول حديثة العهد بالديمقراطية يبدو أن الحلَ الأكثر رواجاً هو إنشاء لجنة انتخابية تحل محل الإدارة الحكومية؛ لكنها تدع السلطة التشريعية أو المحكمة الدستورية تمارس صلاحياتها في المسائل الانتخابية، ويحول هذا الحل دون قيام سلطة رابعة كما هو حال"**المحاكم الانتخابية**" في دول أمريكا الوسطى[8]. ومن وجهة النظر القانونية فإن معظم الأجهزة المكلفة بإدارة العملية الانتخابية منصوص عليها في الدساتير، وهذا للحدَ من أي تغيير مفاجئ يمكن أن تتخذه السلطة التنفيذية على شكل أعمال إجرائية أو قوانين عادية يتم سنَها، وقد صنَفت هذه الأجهزة طبقاً **لمعايير مختلفة**، ومن تلك المعايير **طريقة تعيين أعضائها**؛ فهي تتبع **"نهجاً حكومياً"** عندما

يدير الانتخابات الموظفون الدائمون، وتتبع "**نهجاً قضائيا**" عندما يتم اختيار قضاة لإدارتها، وتتبع "**نهجاً تعدديا**" عندما يشكَل مندوبو الأحزاب الجهاز الانتخابي، في حين تتبع"**نهج الخبراء**" عندما ترشح الأحزاب السياسية بالإجماع مجموعة من الأفراد المتمرَسين والمعروفين باستقلالهم، وقد تمت صياغة تصنيف ثلاثي أكثر تعقيداً يقوم على أساس خصائص تنظيمية تجمع بين طرق تعيين الموظفين والوظائف التي يضطلعون بها، وبحسب هذا التصنيف تتخذ السلطة الانتخابية إما شكل "**لجان انتخابات وطنية مستقلة ودائمة**" أو "**نظام انتخابي لامركزي**" أو "**حكومة وزارية**"... وفي جميع الحالات يختلف الشكل المؤسسي لأجهزة إدارة الانتخابات وفقاً للتقاليد الثقافية والديمقراطية لدولة ما. وفي حالات معينة لا تزال بعض أنماط الانتخابات لا سيما تلك التي تديرها السلطة التنفيذية بمفردها لم يطرأ عليها أي تجديد، ومع ذلك **فكلما أخذ الاتجاه يتزايد في العالم نحو النهوض بالنظم الانتخابية؛ زادت الحركة نحو الأخذ بنمط "اللجنة المستقلة التعددية"** [9].

وفي الحقيقة عادة ما يحكُم العالم على التزام بلد ما بالديمقراطية وبالشرعية بالنظر إلى **إدارة** هذا البلد **للعملية الانتخابية**، وهذا الذي يفسر أهمية الدور والمسؤولية الموكلة لمديري الانتخابات والموظفين التابعين لهم، وهي المسؤولية التي ينبغي أن تراعي المبادئ الرئيسة المتمثلة في: **الاستقلالية** (حيال جميع الأحزاب السياسية)، و**الحياد** (بعدم اكتراثهم لنتيجة الانتخابات)، **والاحترافية** (بتدريب موظفين مختصين في تأمين جودة الخدمة الانتخابية)، هذا مع ضرورة خضوع الجهاز الانتخابي لإجراءات واضحة تبين حدود مسئولياته وتسمح بتقويم فاعليته بوصفه مديراً ومقدَم خدماتٍ على السواء[10].

رابعاً: هندسة النظام الانتخابي:

يعتقد العديد من المراقبين وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين النظام الانتخابي الذي على ضوئه تجري الانتخابات من جهة؛ والعملية السياسية برمَتها، فالمؤسسات السياسية الفارضة لقواعد اللعبة الديمقراطية غالباً ما تتلاعب بقصد أو بغير قصد بهذا النظام الانتخابي، لأنه يمكن أن يترك اختيار نظام انتخابي معين أثراً حاسماً في الشخص الذي سيُنتخب وفي الحزب الذي سيتولى السلطة، وحتى حين يتساوى حزبان معينان في نفس العدد من الأصوات فإن نظاماً انتخابيا قد يعطي الأفضلية في هذه الحالة لحكومة ائتلافية؛ في حين قد يمنح نظام آخر حزباً واحداً سيطرة الأغلبية على العمل الحكومي[11])، وهذا لأن النظام الانتخابي بمعناه الواسع يحول الأصوات المدلى بها في انتخاب عام إلى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين، أما المتغيرات الأساسية التي تفسر هذه العملية فهي:

1.-**الصيغة الانتخابية المعمول بها:** (أغلبية، تمثيل نسبي، العمليات الحسابية المعتمدة في توزيع المقاعد).

2.- **وزن الدائرة:** ليس عدد الناخبين الموجودين في الدائرة بل عدد المقاعد المخصصة لها[12].

3.- **هيكلة الاقتراع:** أي هل يتوجه صوت الناخب للمترشح أم للحزب؟ وهل يقوم في ذلك باختيار واحد أم وجود سلسلة من التفضيلات[13].

أما الحديث عن **هندسة النظم الانتخابية** فعادة ما يشار به إلى "إعادة بناء النظام الانتخابي بما يتماشى والظروف السائدة في كل دولة، وبما يحقق العدالة الاجتماعية والسياسية؛ والحرية في إبداء الرأي والفعالية والتأثير للصَوت الانتخابيّ"، مع ضرورة توافق القوانين الانتخابية مع قيم العدالة وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية التشاركية[14]. ومن أجل صياغة نظام انتخابي معيَن يُستحسن تصميم **لائحة بالمعايير** اللازمة التي توضَح الأهداف المنشودة والعوائق المحتملة، وما نوع البرلمان والحكومة المنشودين، وأهم هذه **المعايير**:

1) ضرورة قيام برلمان ذي صفة تمثيلية، والتمثيل هنا قد يأخذ عدة أشكال أهمها: التمثيل الجغرافي، وتمثيل الانقسامات المذهبية، وتمثيل الحزب السياسي، والتمثيل الوصفي (أي ضرورة أن يعكس التشريع إرادة وتطلعات الأمة)[15].

2) التأكد من صحة ونجاعة ونجاح الانتخابات وأنها في متناول الناخب العادي.

3) تشجيع التوافق داخل الأحزاب، وما بين أحزاب متعادية عبر توفير حوافز للمصالحة بينها.

4) دعم وتعزيز الشرعية التشريعية والتنفيذية، وتشجيع قيام حكومة مستقرة؛ قادرة وفاعلة.

5) تنمية حس المسؤولية إلى أعلى درجة لدى جميع الأطراف (الحكومة- النواب- المنتخبين..).

6) بلورة وتشجيع معارضة برلمانية والنهوض بها.

7) الأخذ بعين الاعتبار في اختيار أي نظام انتخابي التكلفة وطاقات البلد الإدارية والمالية[16].

8) مراعاة تصميم النظم الانتخابية للمواثيق والمعاهدات والصكوك القانونية الدولية[17].

إن المعايير العشرة المبينة أعلاه قد تتعارض في بعض الأحيان، لذا فعلى الجهة المعنية بعملية التصميم المؤسسي تحديد التفاضل بين الأولويات المتنافسة ضمن هذه المعايير بما يخدم جودة الحكم والسياق السياسي للعملية الديمقراطية.

لمحة عن مختلف الأنظمة الانتخابية:

يوجد عدد كبير جداً من النظم الانتخابية في العالم، ولكنها تنقسم بالأساس إلى اثني عشر نظام رئيس[18])، وغالبيتها تقع في نطاق ثلاث عائلات كبيرة وهي: نظم الأغلبية، وأنظمة التمثيل النسبي، ونظم التمثيل شبه النسبي (المختلط). وهذه المجموعات الثلاث تضم فيما بينها العديد من النظم الانتخابية الفرعية.

oنظم الأغلبية (الأكثرية):

تُعتبر من أقدم النظم الانتخابية ونشأت لأول مرة في بريطانيا وطبقت في دول الكومنويلث ؛ وظلت لفترة طويلة هي الوحيدة المعمول بها ولا تزال تحظى بتفضيل أكثر من 80 بلداً في العالم استناداً إلى دراسة الاتحاد البرلماني العالمي 1993م.[19] وتكمن الميزة الأساسية لهذه الأنظمة أنها في غالب الأحيان تتألف من دوائر ذات مقعد واحد(SMU) يكون فيها المرشح الفائز هو المرشح الذي يحوز أكبر عدد من الأصوات وإن لم يكن بالضرورة الأغلبية المطلقة (المملكة المتحدة - والهند)، أمّا حين يطبَق هذا النَظام في دوائر ذات مقاعد عدة؛ فالحديث إذ ذاك يكون عن "انتخاب لائحة" "LB" حيث يُدلي الناخبون بأصوات تعادل عدد المقاعد المخصَصة للدائرة، والمرشحون الذين يحوزون أكبر عدد من الأصوات يفوزون بالمقاعد بغض النظر عن النسبة الحقيقية للأصوات التي حصلوا عليها (فلسطين- جزر موريس). إن نظم الأغلبية هذه كالاقتراع التجييري والتفضيلي (VP) (أستراليا)، والاقتراع على دورتين (SDT) (فرنسا روسيا البيضاء) تحاول التأكد من أن المترشح الفائز نال الأغلبية المطلقة (أكثر من50% من الأصوات)، وفي العموم فإن كل نظام من أنظمة الأغلبية هذه يُعطي الأفضلية الثانية للناخب من أجل إعلان فائز أكثري حين لا يظهر فائز في الدورة الأولى للاقتراع[20].

oأنظمة التمثيل النسبي:

إذا اعتبرت نظم الأغلبية هي الأقدم في العالم فإن أنظمة التمثيل النسبي تعتبر موضوعاً لأكبر عدد من المؤلفات والمقالات، وتم تطبيق هذا النظام لأول مرة في بلجيكا 1889م وهو اليوم يطبق في أكثر من 60 بلداً[21]. وإن جميع أنظمة التمثيل النسبي ترتكز على المبدإ القائل بضرورة تقليص التفاوت بين حصة الحزب من مجموع أصوات الناخبين وحصته من مقاعد البرلمان، وعليه فإن الحزب الرئيس الذي يحوز40% من الأصوات يحصل على40% من مقاعد المجلس، أما الحزب الموالي الحاصل مثلاً على10% من الأصوات فسينال عددا من المقاعد يعادل تلك النَسبة المئوية، وتستخدم عادة اللوائح الحزبية كوسيلة لبلوغ النسبية، فكل حزب يقدم لائحة من المرشحين على المستويين الوطني أو الإقليمي "جنوب إفريقيا -إسرائيل". كما أن الاقتراع التفضيلي يؤمن الأداء الجيد نفسه؛ فالاقتراع الفردي القابل

للتجيير (SUT) يصنف الناخبون المرشحين بحسب الأفضلية في دوائر متعددة المقاعد (أيرلندا- مالطا)[22].. إن نظم التمثيل النسبي هذه تسود بالأساس في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأوربا[23]، ويتحدث المراقبون عن نموذجين في التمثيل النسبي:

أ- **النسبي الكامل:** وفيه تعتبر الدولة كلها دائرة انتخابية فتوزع المقاعد كلَ حسب عدد الأصوات التي حصل عليها (الكنيست الإسرائيلي).

ب- **النسبي التقريبي**: وتقام العملية الانتخابية في دورات عدة توزع فيها المقاعد على هذا الأساس. وقد يحدث في هذا النظام أن يحدث تفاوت بين عدد الأصوات التي حصل عليها حزب ما في البلد بمجمله وبين عدد المقاعد التي يفوز بها[24].

o**أنظمة التمثيل شبه النسبي** (المختلط):

وتقع هذه الأنظمة في ترجمتها الأصوات المحررة إلى مقاعد برلمانية؛ بين مبدإ الأكثرية العادية وبين النسبية التي تؤمنها أنظمة التمثيل النسبي (RP)، وقد تم اللجوء إلى ثلاثة أنواع مهمَة من هذه النظم في الانتخابات التشريعية وهي:

أ- **الاقتراع الفردي غير القابل للتجيير (SUNT):** حيث يكون هناك مقاعد عدة مخصَصة لكل دائرة بينما يدلي كل ناخب بصوت واحد فقط، والمرشحون الذين يحوزون أكبر عدد من الأصوات يفوزون بالمقاعد (الأردن).

ب - **الاقتراع الموازي (SP):** الذي يزاوج بيت المثيل النسبي ونظام الأغلبية، غير أنه وخلافاً لما يحصل في النظم النسبية المختلطة المقرونة بتعويض[25]؛ فإن الاقتراع الموازي لا يعوض من خلال التناسبية داخل الدوائر (روسيا- اليابان).

ج - **الاقتراع المحصور (SL):** ويقع حصراً بين الاقتراع الفردي القابل للتجيير **(SUNT)** وبين الاقتراع الأكثري لمقاعد عدة (SMP)، وتكون فيه الدوائر متعددة المقاعد والمرشحون الفائزون هم الذين يحصدون العدد الأكبر من الأصوات، فكل ناخب يدلي بأصوات عدة غير أن عددها لا يساوي عدد المقاعد المطلوب ملئها (جبل طارق)[26].

د- **تناسب العضوية المختلطة**: وتترجم فيه خيارات الناخبين من خلال نظامين مختلفين؛ إذ يعوض نظام قائمة التمثيل النسبي عن عدم التناسب في النتائج من خلال نظام الأغلبية[27].

خامساً: كلفة النظم الانتخابية (التبعات المالية والإدارية):

يرتكز اختيار أي نظام انتخابي في بلد ما على قدرة هذا البلد اللَوجستية وموارده المالية والبشرية على إجراء العملية الانتخابية، غير أن اختيار النظام الأكثر بساطة والأقل كلفة قد يبدو على المدى الطويل أولوية زائفة - بحسب تقرير "أيس"-،

لأن اختيار نظام انتخابي غير كفء سيؤثر بالسلب على النظام السياسي والاستقرار الديمقراطي لهذا البلد، فضلاً عن ذلك يترك اختيار نظام انتخابي ما انعكاسات متعددة على الصعيد الإداري (**رسم الحدود الانتخابية- تسجيل الناخبين- تصميم بطاقة الاقتراع- التوعية الانتخابية- عدد عمليات الاقتراع واختيار المواعيد- فرز الأصوات**).

oرسم الحدود الانتخابية (الهندسة الجغرافية للعملية الانتخابية):

يندرج رسم الحدود الانتخابية ضمن ما بات يعرف بـ" **جغرافيا الانتخابات**" والتي ظهرت على يد الفرنسي "أندريه سيجفريد" كجزء من دراسة الجغرافيا السياسية[28]. وهي عملية يراد بها تقسيم إقليم الدولة إلى أجزاء ووحدات جغرافية معينة؛ تكون كل وحدة منها قائمة بذاتها ليمارس في إطارها جميع الأفراد المقيمين بها حقوقهم السياسية من ترشح وانتخاب ممثليهم في المجالس النيابية[29]، وتختلف أهمية هذا التقطيع باختلاف النظام الانتخابي، ففي النَـُظم القائمة على الأغلبية يكون إعادة رسم الدوائر الانتخابية أهم منها في نظم التمثيل النسبي والنظم المختلطة، وهذا لعدم تناسب الأصوات التي تحوزها الأحزاب السياسية في نظم الأغلبية مع عدد المقاعد المعطاة لها.

وفي البداية تقوم هذه العملية على تعيين حدود الدوائر الانتخابية، كما يمكن أن تشمل تحديد قطاعات الاقتراع بهدف تعيين مكاتب الاقتراع للناخبين، وإن التقسيم الدوري لهذه الدوائر ضرورة ملحة في جميع النظم الديمقراطية القائمة على دوائر ذات مقعد واحد، ويهدف التعديل الدوري لحدود هذه الدوائر إلى منع الفوارق السكانية الكبرى بين دائرة وأخرى[30]؛ وهذا لأن مبدأ المساواة في التصويت يقتضي ألَا يؤدي تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة غير مباشرة إلى عدم المساواة[31]، كأن يتم رسم حدود بعض الدوائر بطريقة تؤدي إلى جمع الأصوات الموالية لحزب أو مرشح منافس داخل حي واحد أو اثنين على الأكثر بحيث يحصل هذا الحزب أو المرشح على أغلبية ساحقة هنا، في حين يصبح نصيبه من الأصوات في بقية الدوائر هزيلاً للغاية[32]. ومن كل هذا يتضح لنا أن أي تعديل للحدود الانتخابية له انعكاسات مهمَة ليس فقط على المترشحين المتنافسين وممثلي الدوائر في السلطة التشريعية، بل وعلى الناخبين أنفسهم وعلى الجماعات الشعبية، وفي الحدَ الأقصى يمكن أن يؤثر التقطيع الانتخابي في نتائج الانتخابات وتركيب السلطة التشريعية[33].

أما فيما يتعلق بكلفة هذا التقسيم على مستوى النظم الانتخابية، فالملاحظ أنه في كل نظام انتخابي مؤلف من دوائر منفردة العضوية (أحادية المقعد) تكون عملية رسم الحدود الانتخابية مكلفة وطويلة ومزعجة تقوم على تقسيم دوائر صغيرة نسبيا، وتعتمد على مسائل مهمة مثل حجم السكان

وتماسكهم وتجاورهم ومصالح المجتمع المحلي، ونادراً ما تكون هذه المهمة نهائية فالحدود ينبغي تعديلها بصورة دورية ومنتظمة تبعاً للتغيرات السكانية والديمغرافية[34]. وإن أنظمة الاقتراع الأكثري لمقعد واحد (SMU) والاقتراع التفضيلي (VP) والاقتراع على دورتين (SDT) تسبَب أسوأ المشقات الإدارية في هذا الصدد، أما أنظمة الاقتراع الأكثري لعدة مقاعد (SMP)؛ والاقتراع الفردي غير القابل للتجيير (SUNT) والاقتراع الموازي (SP)؛ والنظام المختلط المقرون بتعويض (SMAC) والاقتراع الفردي القابل للتجيير (SUT) يجب فيها أيضاً تحديد الناخبين؛ إلا أن إدارة هذه الأنظمة أسهل باعتبار أنها تتكون من دوائر متعددة المقاعد هي في العموم أقل عدداً وأكبر حجماً، وفي المقابل فإن انتخاب اللائحة (RPSL) هو في غالب الأحيان الأقل كلفة والأسهل إدارةً لأنه يتطلب دائرة وطنية واحدة، الأمر الذي يستبعد مشكلة التقسيم أو دوائر واسعة متعددة المقاعد تتطابق مع حدود الولايات أو المقاطعات القائمة[35]. وفي العموم لا يعد ترسيم الحدود هذه من بين الأنشطة المدرجة ضمن الموازنات العامة للانتخاب في كثير من الدول؛ لأن هذه العملية لا تتم في العادة قبل كل انتخاب والمتعارف عليه أنها تتم كل خمس إلى عشر سنوات تقريباً؛ بعد تحديث بيانات السكان وإجراء إحصاءات جديدة[36].

oتسجيل الناخبين:

يعتبر تسجيل الناخبين أكثر المهمَات تعقيداً وأكثرها إثارة للنزاع والجدل، وغالباً ما تكون الأقل نجاحاً بين مهمات الإدارة الانتخابية، وبطبيعته فهو يتضمن جمعاً شاملاً وموحداً لمعلومات محددة عن أكبر عدد من الناخبين وترتيب وتوزيع هذه المعلومات بحيث يمكن استخدامها وقت الانتخابات[37]، ويكون تسجيل الناخبين في اللوائح الانتخابية المعبرة " عن الكشوف التي تضم أسماء الأشخاص المؤهلين للاقتراع في الانتخابات"[38]، وتعدَ هذه اللوائح أحد المعايير الأساسية المتحكمة في قياس المشاركة السياسية للمواطنين، ويشترط فيها التزامها بمجموعة من المبادئ المهمة كأن تكون:

أ- **كاملة** (تضم جميع المواطنين المقبولين)

ب- ومُيَومة (تتدارك التطورات الجغرافية والديمغرافية من تاريخ وضع اللائحة وحتى تاريخ آخر استحقاق انتخابي).

ج - وأن تكون **صحيحة** (في معلوماتها حول الناخبين)

د - **وشاملة** (إذ تضم جميع الفئات في المجتمع).

هـ - كما يجب أن تتكيف مع المستجدَ من الظروف المحلية [39].

وفيما يتعلق بتكلفة النظم الانتخابية في هذا المجال؛ ففي النظام القائم على دوائر متعددة المقاعد يجب تسجيل الناخبين في نطاق دوائرهم، وهذا يعني أنه على غرار

أنظمة الاقتراع الأكثري لمقعد واحد (SMU) والاقتراع التفضيلي (VP) والاقتراع على دورتين (SDT)، فإن الاقتراع الموازي (SP) والنظام المختلط المقرون بتعويض (SMAC) هما الأكثر كلفة والأكثر إزعاجاً للجهة الإدارية المكلفة بتسجيل الناخبين. أما في أنظمة الاقتراع الأكثري لعدة مقاعد (SMP) والاقتراع الفردي غير القابل للتجيير (SUNT) والاقتراع الفردي القابل للتجيير (SUT) فإن هذه العملية أسهل قليلاً لقلة عدد الدوائر ذات المقاعد المتعددة، في حين أن أنظمة التمثيل النسبي (SP) ذات الدوائر الكبيرة تبقى الأقل تعقيداً من حيث إدارتها، ومع كل ذلك لا بد من التشديد على أنه ليس لأنماط الأنظمة الانتخابية سوى تأثير ضعيف في التكاليف المرتفعة جداً التي ينطوي عليها تسجيل الناخبين[40].

oتصميم بطاقة الاقتراع:

يجب أن تكون بطاقات الاقتراع ملائمة قدر الإمكان لجميع الناخبين من أجل تعظيم المشاركة والحدَ من عدد الأصوات غير الصحيحة أو الملغاة[41]، وفي الغالب يفرض هذا المبدأ استخدام رمز الأحزاب وكذلك اللجوء إلى صور فوتوغرافية وإلى اللون لتبيان هوية المرشحين، إن بطاقات الاقتراع الأكثري لمقعد واحد (SMU) والاقتراع التفضيلي (VP) هي الأسهل طباعةً كما أنها تضمَ أقل عدداً من الأسماء، وفي نظام الاقتراع على دورتين (SDT) تكون البطاقات على القدر نفسه من البساطة؛ غير أنه وفي الغالب تتضاعف كلفة إنتاجها نظراً لإعادة طبعها في دورة ثانية، والأمر نفسه ينطبق على الأنظمة شبه النسبية (SP) والنظام المختلط المقرون بتعويض (SMAC) إذ تستلزم هذه الأنظمة طبع بطاقتين على الأقل حتى ولو كنَا بصدد انتخاب واحد، أمَا في أنظمة الاقتراع الفردي غير القابل للتجيير (SUNT) والاقتراع الأكثري لعدة مقاعد (SMP) والاقتراع الفردي القابل للتجيير (SUT) فتكون البطاقات أقل تعقيداً منها في نظام الاقتراع الأكثري لمقعد واحد (SMU) بسبب العدد الأكبر من المرشحين وتالياً من الرموز والصور الفوتوغرافية (لو تقرَر استخدامها). إن البطاقات المستخدمة في أنظمة التمثيل النسبي (RP) على أساس اللائحة تشمل كل مستويات التعقيد إذ تمتدَ من النظام البسيط جداً كنظام اللائحة الجامدة؛ إلى المستوى المعقد جداً كما في نظام اللائحة المرنة المطبَق في سويسرا [42].

oالتوعية الانتخابية:

يجب التفريق بين الحملات الانتخابية المعبرة عن "كافة أشكال الأعمال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المرشحين منذ إعلان فتح باب الترشيح وحتى إجراء الانتخابات من أجل التأثير في الناخبين وكسب أصواتهم"[43]، ومفهوم التوعية الانتخابية الدالة على "كل نشاط تثقيفي

يقام في فترة الانتخابات بهدف التشجيع على الانتخاب وتعزيز الديمقراطية"[44]، ومن شأن هذه التوعية خفض كلفة أي استحقاق انتخابي، وزيادة مشاركة الناخبين؛ والحدَ من التوترات ومظاهر التعصّب وحمل الناخبين في ظروف نزاعية على تقبل نتائج الانتخابات[45]. وتختلف التوعية الانتخابية من مجتمع لآخر، وتتزايد ضرورة تثقيف الناخبين حين يتم تغيير النظام الانتخابي، وإذا افترضنا عدم وجود أي تغيير فإن لكل نظام انتخابي طريقته الخاصة في تعليم الناخبين كيفية ملء بطاقة الاقتراع، فمثلاً الأنظمة التفضيلية كالاقتراع التفضيلي (VP) والاقتراع الفردي القابل للتجيير (SUT) تكون مبادئ التصويت معقدة نوعاً ما لذا وجب تثقيف الناخبين، والأمر نفسه بالنسبة للنظام المختلط المقرون بتعويض (SMAC)، فمع أن هذا النظام قائم لدى الألمان منذ ما يربو على نصف قرن إلا أن العديد من الألمان ما زال يعتقد أن لاقتراعهم المزدوج قيمة متساوية، في حين أن الجولة الثانية للاقتراع المبني على التمثيل النسبي هي التي تحدّد قوة الحزب في البرلمان، وعلى العكس من كل ذلك إذ يبدو من السهل جدا فهم مبدإ الانتخابات الحاسمة لمقعد واحد (SMU) والاقتراع الفردي غير القابل للتجيير (SUNT)[46].

o عمليات الاقتراع:

ينظر للاقتراع عادة على أنه " حق الانتخاب أو واجب التصويت"، هذا التصويت قد يكون "عامّا" وقد يكون "مقيداً"، وفي الحالتين فإن تنظيمه يتخذ طرقاً مختلفة (المباشر وغير المباشر، والانتخاب الفردي والجماعي)[47]؛ وهي عملية من أهم الأعمال التي تقوم بها الأجهزة الانتخابية، لذا يجب على هذه الأجهزة إعداد هذه العملية تبعاً للكفاية الإدارية والبنى التحتية والوضع الثقافي والجغرافي للبلد المعني عن طريق معالجة المسائل المهمّة لهذه العملية؛ كإعداد الترتيبات اللازمة لاقتراع ذوي الحالات الخاصة (الغائبين مثلاً؛ والموجودين في خارج الوطن، وفي المناطق النائية، وذوي العاهات الجسدية)، وتجهيز وتقريب مكاتب الاقتراع من المواطن، وتدريب وتعيين المستخدمين في العملية، ومراقبة عملية الاقتراع وتقويمها. كما يجب احترام المبادئ المتعارف عليها لأجل توفير نزاهة الانتخابات وصدقيتها (كسهولة وصول الناخبين لمكاتب الاقتراع، والعدالة، والأمن، والشفافية، والاحترافية، وتحديد المسؤوليات لمختلف الأجهزة، وسرية الاقتراع، والاستدامة، والاستعداد، والفاعلية الاقتصادية...[48].

وفيما يتعلق بتكلفة النظم الانتخابية في هذا المجال؛ فإن أنظمة الاقتراع الأكثري لمقعد واحد (SMU) والاقتراع التفضيلي (VP) والاقتراع الأكثري لعدة مقاعد (SMP) والاقتراع الفردي غير القابل للتجيير

(SUNT) والتمثيل النسبي من خلال لائحة (RPSL)، والاقتراع الفردي القابل للتجيير (SUT) كلها لا تتعدى اقتراعا واحدا في يوم واحد؛ **وعلى العكس من ذلك** فإن كلاّ من الاقتراع الموازي (SP) والنظام المختلط المقرون بتعويض (SMAC)هما تركيبة مؤلفة من نظامين انتخابيين مختلفين أو أكثر، وهما يستلزمان أيضاً تحضيراً لوجستيا لتدريب الموظفين العاملين في الانتخابات وتحديد الطريقة التي سيصوت بها الناخبون، وهذا ما يعني أن أنظمة الاقتراع على دورتين هي الأكثر كلفة والأصعب إدارة، باعتبار ضرورة إعادة تشغيل الآلة الانتخابية بعد أسبوع أو أسبوعين من الدورة الأولى[49].

oفرز الأصوات:

يعتبر فرز الأصوات آخر مرحلة من سيرورة الاقتراع وفيها يتحدد الفائز في المعركة الانتخابية، وقد تتم هذه العملية إما يدويا وإما آليا سواءً في مكاتب الاقتراع أم في مركز الفرز؛ حسب ما ينصّ عليه القانون وما يُنص عليه من صيغ الانتخاب[50]؛ وفي جميع الحالات يجب الاهتداء بالمبادئ المتعارف عليها: كشفافية الفرز، وسلامة بطاقات الاقتراع والصناديق، والاحترافية، والدقة، والسرية، والسرعة، والتحلي بالمسؤولية والعدالة. وتختلف عمليات **الفرز في مكاتب الاقتراع** عنها في **مركز الفرز** باختلاف مجموعة عوامل أهمها: النظام الانتخابي القائم، نوع بطاقة الاقتراع، والبيئة السياسية والبنية التحتية المتوافرة، ولكل من الطريقتين انعكاسات مالية وإدارية، ففي مكاتب الاقتراع يكون الفرز أسرع وأوفر، لأنه يبدأ منذ إقفال المكاتب ولا يلبث أن يتم إعلان النتائج بصورة أسرع منها حين يكون الفرز مركزيا، وبالإضافة إلى أن الأشخاص أنفسهم هم الذين يتسلمون الأصوات ويعدّونها وينقلون البطاقات، فإن هذه الطريقة تستعين بعدد أقل من الموظفين وتستلزم تحضيرات لوجستية أقل تعقيداً إذ لا حاجة لتنظيم مراكز فرز ولا إلى تدريب موظفين إضافيين ولا إلى شراء لوازم خاصة. كما أن هذه الطريقة تشجع مشاركة الناخبين لأن تعداد الأصوات يتم في حيّهم، وأحياناً من قبل جيرانهم، وفي معظم الأحيان يستطيع الناخبون أنفسهم حضور الفرز... وفي المقابل تتزايد نسبة الخطإ في هذه الطريقة، لأن الأشخاص المعينين للفرز مضطرّون للعمل لساعات طويلة، ويؤخذ على هذه الطريقة أنها تؤثر أحياناً في سرّية الاقتراع فحين يُعلن توجّه قطاع انتخابي معين، فإن الأحزاب المنهزمة في هذا القطاع قد تلجأ إلى الانتقام منه أو توجه تهديدات ضد ناخبي هذا القطاع بأسره، على عكس الفرز المركزي يحدّ من هذا الخطر وإن لم يزله كليا، كما أن الفرز المركزي يسهل الاقتراع في الحالات الخاصة (اقتراع القوات المسلحة، الغائبين، البعثات الدبلوماسية، اللاجئين والسجناء، والأشخاص المقيمين خارج دوائرهم الانتخابية...)[51]. وبالرغم من كل ذلك إلا

أنه توجد بعض القواعد العامة التي تنطبق على الطريقتين (سواء مكاتب الاقتراع أم الفرز المركزي)؛ فبساطة النظام الانتخابي تسهّل تطبيقه وإدارته، والعكس بالعكس؛ إذ كلما كانت آلية أو طريقة الفرز معقدة ازدادت إدارته تشعباً (زيادة الموظفين وتدريبهم؛ ساعات عمل أطول؛ مراكز فرز إضافية..)[52]، ويعتقد العديد من المراقبين أن فرز الأصوات أسهل ما يكون في أنظمة الاقتراع الأكثري ذي مقعد واحد (SMU) والاقتراع الفردي غير القابل للتجيير (SUNT) وانتخاب اللائحة الجامدة؛ لأنه في هذه النظم يكفي من أجل إعلان النتائج إحصاء مجموع الأصوات التي نالها كل واحد من الأحزاب أو المرشحين، **وعلى العكس من ذلك** في نظام الاقتراع الأكثري لعدة مقاعد (SMP) يتعين على موظفي مكاتب الاقتراع أن يُحصوا عدة أصوات على البطاقة الواحدة. وفي حالة الاقتراع الموازي (SP) والنظام المختلط المقرون بتعويض (SMAC) في الغالب يتوجب على الموظفين فرز بطاقتي اقتراع لكل ناخب؛ أما في الاقتراع التفضيلي (VP) والاقتراع الفردي القابل للتجيير (SUT) كما في الأنظمة التفضيلية حيث يتعين على الناخب أن يسجل أرقاماً على البطاقة، فإن الفرز أكثر تعقيداً وبالخصوص في حالة الاقتراع الفردي القابل للتجيير (SUT) الذي يجبر الموظفين على أن يُعيدوا باستمرار احتساب القيم التجييرية للأصوات الزائدة[53]. وفي العموم يستحسن للتقليل من كلفة الانتخابات في هذا المجال أن تُكيَّف طريقة فرز الأصوات وإجراءاته مع البنية التحتية القائمة (كشبكة النقل والمواصلات) ومع مستوى التعلّم، وأن يُنتقى موظفو الانتخابات من اليد العاملة المحلية، بالإضافة إلى الضرورة الملحة في **الاستعانة بالتقانة** بحسب الظروف لكل دولة كما يتوجب تعزيز التدابير الأمنية أثناء عملية الفرز[54]. إن عملية الفرز هذه تعتبر بحق آخر مرحلة من السيرورة الانتخابية، لكن هذا لا يعني عدم وجوب التخطيط له بعناية فائقة، اعتماداً على الأساليب والإجراءات الديمقراطية المعمول بها.

وفي العموم تختلف كلفة تنظيم الانتخابات وإدارتها باختلاف الظروف التي تجري في ظلّها، ومدة خبرة كل دولة في مجال الانتخابات التعددية، فالفروقات تكون واضحة بين الانتخابات العادية التي تجري في دول ذات ديمقراطيات مستقرة (الكلفة مثلاً: دولار - 3دولارت لكل ناخب)؛ وتلك التي تجري في دول لا زالت في مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية؛ أو التي تجري في أثناء العمليات الخاصة بحفظ السلام (والتي قد تصل حتى 10دولار)، فالملاحظ - بحسب المراقبين- أنه على الدوام تكون الانتخابات في الدول المستقرة ذات الخبرة في الديمقراطية التعددية أقلَ كلفة من تلك التي تجري في دول تشكل فيها الانتخابات مشروعاً جديداً [55].

خاتمة الدراسة:

تعتبر الهندسة الانتخابية آلية مهمة للوصول إلى هندسة سياسية وفق المنطق الديمقراطي التشاركي، وتعتمد في ذلك على صياغة القواعد والأطر الضرورية الممكنة للمواطن والمفعّلة للسياق الدوري والمنتظم للمشاركة السياسية في ظل الحرية والنزاهة والعدالة والانتظام، إن السياق العام لهذه العملية يعتمد مجموعة من التصاميم المساهمة في الرسم العلمي والتقني للمشهد الانتخابي، فالهندسة التشريعية للعملية تقتضي وضع الإطار التشريعي العام المنظم للحركية الانتخابية في المجتمع وأنشطة مديريها، ابتداءً من هندسة دستورية للمبادئ العامة للعمل الانتخابي، مروراً بوضع قوانين الانتخاب والأنظمة الإدارية وتكييفها وتبيئتها، وصولاً إلى صياغة ضمنية أو علنية لميثاق سلوك انتخابي (الشرعة المسلكية)، كما تقتضي الهندسة الانتخابية أيضاً تصميماً مؤسسيا لإدارة العملية الانتخابية، وتعد "اللجنة المستقلة" نمطاً تقدميا في هذا المجال، نظراً لمراعاته المبادئ الرئيسة للإدارة الانتخابية والمرتكزة أساساً حول: الاستقلالية والحياد والاحترافية.

وترتكز الهندسة الانتخابية في التصميم القاعدي للعملية على هندسة النظم الانتخابية عن طريق إعادة بناء النظام الانتخابي بما يتماشى وقيم العدالة الاجتماعية والسياسية المتعارف عليها، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل دولة، وفي الغالب الأعم تلجأ الدول في إعادة تصميم نظامها الانتخابي إلى أحد النظم الفرعية المنضوية تحت أمَهات النظم الانتخابية المتعارف عليها وهي: نظم الأغلبية (الأكثرية)، ونظم التمثيل النسبي، وأخيراً النظم المختلطة أو "شبه النسبية". وإن اختيار أيّ من تلك النظم يتوقف إلى حدَ كبير على القدرة المالية والبشرية واللوجستية لبلد ما. وهو في ذاك سيؤثر حتماً سلباً أو إيجاباً على الاستقرار الديمقراطي والنظام السياسي والإداري برمَته، فرسم الحدود الانتخابية، وتسجيل الناخبين، وتصميم بطاقات الاقتراع، والتثقيف الانتخابي، وعدد عمليات الاقتراع واختيار المواعيد، وفرز الأصوات، كلها عمليات انتخابية لها تكلفتها الإدارية والمالية والبشرية التي تختلف من نظام لآخر. وتلعب خبرة كل دولة في تنظيم انتخابات تعددية دوراً رئيسا في خفض هذه التكلفة بالنسبة للدول المستقرة ديمقراطيا، أو ارتفاعها في الدول ذات القلاقل السياسية والتي تشكل فيها الانتخابات مشروعاً جديداً.

هوامش الدراسة:

[1] محمد بالروين، من مفهوم الهندسة السياسية، http://www.almanaralink.com/new/index.php?scid=4&nid=19162

[2] المرجع نفسه

[3] أمحند برقوق، الهندسة الانتخابية: مقاربة

معرفيـــة http//: dzworld.net 70039.html /vb/archive/index.php/t-

(4) المرجع نفسه.

(5) المعهد الدولي للديمقراطية والمعونة **ACE Project** _المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها الإنتخابية، لمؤسسة الدولية للأنظمة الإنتخابية، منظمة الأمم المتحدة، ص33، على الموقع:

http://www.pogar.org/publications/elections/ace/ace-book99a.pdf

(6) المرجع نفسه ص 33- 34

(7) أمحند برقوق، الهندسة الديمقراطية، على الرابط: http://etudiantdz.com/vb/t31092.html

(8) لتفصيل حول الهيئات المكلفة بالنظر في النزاعات الإنتخابية: المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص 35

(9) رفائيل لوبيز _بنتور، أجهزة إدارة الإنتخابات مؤسسات لإدارة الحكم، مكتب تطوير السياسات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سبتمبر 2000م، على الرابط: www.pogar.org/.../elections/electoralmgmtbodies-a.pdf

(10) المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص37_ 38

(11) ترجمة وتحرير المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق ص26

(12) المرجع نفسه ص26

(13) سمير بارة، أنماط السلوك الإنتخابي والعوامل المتحكمة فيه_دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري تيزي وزو، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، (سابقاً)، ص128

(14) المرجع نفسه، ص211

(15) أندرو ينولدز (وآخرون)، أنواع النظم الإنتخابية_دراسة تحليلية مقارنة_ترجمة كريستينا خوشابابتو، ط1 أربيل مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر2007م ص31 _32 الكتاب على شكل أكروبات الرابط:

http://www.4shared.com/file/56338357/9f1f4605/__online.html

(16) المرجع نفسه، ص 31 إلى 40، ويمكن الرجوع أيضاً إلى: المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص 27

(17) سمير بارة، السلوك الإنتخابي، مرجع سابق، ص 131

(18) أندرو ينولدز (وآخرون)، أنواع النظم الإنتخابية- دراسة تحليلية مقارنة- مرجع سابق ص 57

(19) طالب عوض، الأنظمة الإنتخابية المعاصرة، http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1053

(20) المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص11

(21) طالب عوض، الأنظمة الإنتخابية المعاصرة، مرجع سابق، ص11

(22) المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص28

(23) أندرو ينولدز (وآخرون)، أنواع النظم الإنتخابية-دراسة تحليلية مقارنة- مرجع سابق ص108

(24) طالب عوض، الأنظمة الإنتخابية المعاصرة، مرجع سابق، ص12

(25) هو نظام ينتخب فيه قسم من النواب(نصفهم عموماً)في دوائر قائمة على الإقتراع الأكثري في حين ينتخب آخرون على أساس اللائحة (التمثيل النسبي) في التعويض من خلال تناسبية المقاعد المتحصل عليها في الإقتراع الأكثري في الدوائر.

(26) المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص 28

(27) سمير بارة، السلوك الإنتخابي، مرجع سابق، ص 136

(28) الجغرافيون العرب، جغرافية الإنتخابات، على الربط:

http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=5865

(29) أحمد بنيني، الإجراءات المهدة للعملية الإنتخابية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2005- 2006م ص116

(30) المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص 41

(31) أحمد حسين أبو صفية، دراسة حول النظم الإنتخابية في العالم، حزيران2002م، http://www.pgflp.net/doc/2.htm

(32) محمد زين الدين، تأثيرات أنماط الإقتراع على مسألة الإنتقال الديمقراطي، على الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=81368

(33) المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص 41

(34) أندرو ينولدز (وآخرون)، أنواع النظم الإنتخابية-دراسة تحليلية مقارنة- مرجع سابق ص 225

(35) المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص 28

(36) رفائيل لوبيز _بنتور، أجهزة إدارة الإنتخابات مؤسسات لإدارة الحكم مرجع سابق، ص 99_100

(37) أندرو ينولدز (وآخرون)، أنواع النظم الإنتخابية-دراسة تحليلية مقارنة- مرجع سابق ص 256

(38) أحمد بنيني، الإجراءات المهدة للعملية الإنتخابية، مرجع سابق، ص 38

(39) المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص51

(40) المرجع نفسه، ص 28

(41) أندرو ينولدز (وآخرون)، أنواع النظم الإنتخابية-دراسة تحليلية مقارنة- مرجع سابق ص 257

(42) المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص 29

(43) سمير بارة، السلوك الإنتخابي، مرجع سابق، ص 119

(44) المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص 46

(45) المرجع نفسه، ص 47

(46) المرجع نفسه، ص 29

(47) أحمد حسين أبو صفية، دراسة حول النظم الإنتخابية في العالم، مرجع سابق ص 05

(48) لتفصيل حول هذه المهام والمبادئ يمكن الرجوع إلى: المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق ص 56_ 57

(49) المرجع نفسه ص29

(50) مجدي حسن محمد أحمد، العملية الإنتخابية، مارس2007 ص 06. متوفر على الموقع: www.tahalof.org/ftp/2009/20%doc

(51) المركز اللبناني للدراسات، مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها، مرجع سابق، ص65-66-67

(52) المرجع نفسه ص 68

(53) المرجع نفسه ص 29

(54) المرجع نفسه ص68

(55) رفائيل لوبيز - بنتور، أجهزة إدارة الإنتخابات مؤسسات لإدارة الحكم مرجع سابق، ص 96-97

أمن الخليج في مواجهة التحديات الجديدة

أ/ حمد بن محمد آل الرشيد

توطئة:

أحد أكثر المنظرين في مجال نظريات الأمن والاستراتيجية هو باري بوزان Barry Buzan الذي حاول في إحدى أحدث دراساته[1] طرح مقاربة منهجية لتحليل موضوعات السياسة الدولية والتي منها تحليل النزاعات الدولية. قسّم هذه المقاربة إلى فئتين: مستويات التحليل ومصادر التفسير. من الناحية الإبستمولوجية، طرحت قضية مستويات التحليل في العلاقات الدولية خلال الخمسينيات من القرن العشرين، كجزء من التأثير الواسع للحركة السلوكية، التي حاولت تطبيق منهجية العلوم الطبيعية الصارمة على العلوم الاجتماعية، وفي نفس الوقت كاتجاه مقابل لنموذج الواقعية/الواقعية الجديدة في التحليل. والهدف من وراء هذا النوع من التحليل هو استدراك المجالات التي لا تشملها الأطروحة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية خاصة إذا تعلق الأمر بالموضوع الجوهري للواقعيين وهو الأمن. فهم عند معالجتهم لموضوع الأمن أو كما يصطلحون عليه "بالسياسة العليا High Politics"[2] لا يركزون انتباههم على ما يجري داخل الدول، وإنما مستوى تحليلهم هو مركز على ما يجري خارج الدولة حيث الفوضى الدولية والمنافسة الأمنية والمأزق الأمني؛ وهذا يعني أن موضوعنا لا يقع تحت خيمة أجندة الأطروحة الواقعية كلية وإنما في جانب منه فقط.

في مقابل ذلك يوجد من المنظرين من يركز انتباهه على ما يجري داخل الدولة ولا يولي أهمية للموضوعات الأمنية أو السياسة العليا. فهم يبحثون في عمليات صناعة القرار[3] والتكامل الوظيفي[4] والسلم الديمقراطي[5] وغيرها. والإشكال هنا: أين يمكن تصنيف النزاعات الأهلية، وما هي مستويات التحليل المناسبة لها؟ وكيف يمكن التوفيق بين الأطروحات الواقعية وغيرها في تحليل مثل هذه النزاعات مادامت أن لها امتدادات خارجية؟

تفرض مثل هذه التساؤلات عقلا مفتوحا على المقاربات الأمنية المختلفة لانتقاء مفردات

التحليل المناسبة، بسبب أن القضية الأمنية هي معنية بها الفواعل غير الدولة وأيضا الدولة وكذلك النسق الدولي والإقليمي المتسم بالمنافسة الأمنية الشديدة والفوضى. فعلى المستوى المحلى، توجد سلطة الدولة أو الحكومة التي تكافح من أجل البقاء، وحماية السيادة والنجاة من عثرة الدولة الفاشلة. في مقابل ذلك، توجد جماعات مختلفة تكافح من أجل أن يكون لها صوت تعبر فيه عن مصالحها وكياناتها المختلفة. التهديدات التي تواجهها الدولة متعددة، وأكثر تجلياتها النزاع المسلح مع المتمردين في صعدة؛ ومما عقّد من مستوى هذه التهديدات الوجود الإقليمي لليمن المفتوح على مناطق النزاع الملتهبة من جهة والدول الكبيرة التي تقوم سياستها الخارجية على المنافسة الأمنية وزيادة النفوذ الإقليمي (إيران وإسرائيل على وجه الخصوص)، مع ضعف واضح في القدرات العسكرية على المراقبة والسيطرة على الحدود، ومن ثم أصبحت دولة أكثر قابلية للاختراق الأمني والعطب من غيرها. مثل هذا التشخيص للوضع الأمني يجعلنا نعتمد بشكل كبير على مفردات التحليل للواقعية الجديدة من جهة، ومفردات التحليل للنماذج النظرية المنافسة لها. ومن هذه المفردات الفوضى الإقليمية والمنافسة الأمنية. وأكثر الواقعيين الجدد الذين ناقشوا هذه المفردات كنيث ولتز[6] وجون ميرشيمر[7].

تقضي فكرة الفوضى وجود نظام دولي مشكّل من مجموعة من الدول ذات سيادة لا توجد سلطة فوقها تفرض قراراتها عليها. وفي وضعية اليمن، توجد فوضى إقليمية بحيث أن دول المنطقة تميل إلى اختراق بعضها البعض من أجل كسب القوة على حساب بعضها البعض كوسيلة سهلة ومتاحة. ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بإيران. إذ تكمن مصلحة إيران في عدم استقرار اليمن، في خلق بؤرة نزاع جديدة لدول الخليج والولايات المتحدة التي تؤدي إلى إثارة النزاعات الطائفية داخل هذه الدول بشكل يمكّنها من الاستمرار في برامجها العسكرية النووية ويكون خصومها غارقين في الأزمات الأمنية الداخلية وغير قادرين على مواجهتها. خاصة في ظل ضمور المشكلة اللبنانية وأخذ المشكلة العراقية في الهدوء والاستقرار ولو بطيئا؛ ولم يعد أمامها مشكلة تجذب بها انتباه خصومها عن برامجها النووية. الدافع الخلفي وراء هذه السياسة هو المنافسة الأمنية الشديدة مع إسرائيل، على الأقل في الوقت الراهن، لأن المملكة العربية السعودية لم تقرر لحد الآن سلوك خيار التوازن الإستراتيجي مع إيران ومازالت إستراتيجيتها الأمنية العامة قائمة على دعم الحلفاء.

من ناحية أخرى، يتضمن مفهوم المنافسة الأمنية دخول الدول في تنافس من أجل كسب القوة الضرورية للدفاع عن أمنها القومي على خلفية حالة الخوف التي تتملكها ضد طرف معين أو مجموعة

أطراف. وعندما نتحدث عن المنافسة الأمنية، فهذا يعني أننا في قلب الواقعية الهجومية التي يعتبر جون ميرشيمر أحد روادها. كسب القوة لا يجعل الدولة تركز فقط اهتمامها على الطرق التقليدية في كسب القوة، وإنما يمكن أن تلجأ كذلك إلى إضعاف الخصوم أو نشر بؤر التوتر التي تساعدها على البقاء جانبا بينما تتورط الدول المنافسة لها في معالجة بؤر النزاع التي تقع ضمن مجال أمنها الحيوي كما هو حال المملكة العربية السعودية ودول أخرى بالنسبة للنزاع اليمني ذي الأبعاد المذهبية الخلفية. ومن المفارقات في النزاع اليمني أن التقت المصلحة الإيرانية مع المصلحة الإسرائيلية في نشوب هذا النزاع، على خلفية أن إسرائيل تنظر للنظام اليمني أنه معاد لها، وإيران تريد غطاء بديلا للعراق ولبنان من أجل جلب انتباه القوى الإقليمية والغربية إليه بالإضافة إلى الصراع المتفجر في أفغانستان.

من الناحية النظرية، يعتقد الواقعيون الجدد[8] أن للدول دور محوري في تحليل علاقات النزاع والحرب، باعتبارها مصدرا للأمن وفي نفس الوقت مصدرا للتهديد وهي الحقيقة المستمرة في النظام الدولي؛ وهذا صحيح إلى حد ما على عكس النظرية النقدية[9] المتطرفة التي عملت على تقويض أي دور للدولة خاصة فيما يتعلق بالأمن. على اعتبار أن بقاء الدولة واستمرار سيطرتها في مثالنا، تستفيد منه جميع الأطراف بما فيها المنخرطة في النزاع؛ ويجب ألا يتحول اليمن إلى دولة فاشلة. في نفس الوقت، يجب تأكيد أهمية النظرة المقابلة في التحليل لفهم ما يجري حقيقة داخل اليمن أو فهم الأبعاد الخلفية للنزاع. خاصة تلك الآراء التي طرحت من قبل أنصار فكرة توسيع وإعادة مفهمة الأمن وسط نماذج نظرية متعددة. على اعتبار أن هذه المقاربات تفيد في توسيع أفق الفهم لمصادر التهديد الخلفية وراء المصدر العسكري البحت المتمثل في التمرد الجاري في صعدة والحرب على القاعدة.

أمن الدولة: تقييم:

تجد إستراتيجية أولوية أمن الدولة خلفيتها النظرية في أفكار الواقعية الجديدة: الدفاعية منها والهجومية، والتي تقوم على مجموعة من الافتراضات منها أن الدول أطراف وحيدة تتفاعل في بيئة دولية تتسم بالفوضى، وسلوك الدولة في خضم هذه الفوضى هو مركّز على البحث عن الأمن وتأمين البقاء القومي وحماية المصلحة الوطنية. الافتراض الآخر، أن السلوك الدولة هو نتيجة طبيعية لبنية النظام الدولي الفوضوي التنافسي، التي تدفعها نحو تفضيل المساعدة الذاتية في تحقيق الأمن وتأمين البقاء القومي على السلوك التعاوني، بمعنى أن النظام الدولي يشجع الدولة بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات في تأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين. وأنها فواعل عقلانية تنتقي

إستراتيجياتها بعناية من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر. كما تنظر الدول إلى بعضها البعض على أنهم أعداء محتملين ومهددين لأمن بعضهم البعض، وبالتالي تسيطر علاقات ومؤشرات الريبة مما يؤدي إلى خلق المخاوف وعدم الثقة والمأزق الأمني، وهذه هي دوافع معظم سياسات الدول نحو كسب القوة واستخدام الحرب.[10]

ويضيف جون بايلز John Baylis إلى الافتراضات السابقة، افتراض أن مبدأ السيادة سيحتم على الدول تطوير قدرات عسكرية هجومية للدفاع عن نفسها وتوسيع قوتها، مما يجعلها خطرا على بعضها البعض. فحالة الريبة الشديدة الموجودة بين الدول تؤدي إلى ضعف الثقة، ومظهر عدم ثقة الدول هو أنها لا تستطيع أبدا التأكد من نيات جيرانها، ولذلك يجب عليها دائما أن تكون يقظة. وهذا يعني أن مؤشر أمن الدول وضمانة بقائها القومي هو استعدادها المستمر للحرب. وذلك وراء خلفية السعي نحو الحفاظ على استقلالها وسيادتها. ونتيجة لذلك، سيكون البقاء القومي القاعدة الرئيسية التي تدفع وتؤثر في سلوكها نحو بعضها البعض.[11]

كما يركز جون ميرشيمر John J. Mearsheimer [12] - وهو زعيم الواقعية الهجومية- من جهته، على فكرة أن سلوك الدولة هو نابع من خوفها من امتلاك الأطراف الأخرى للقدرات العسكرية بشكل يمكّنها من القيام بأعمال عدوانية ضد بعضها البعض. لذلك لا تستطيع الدول أن تكون واثقة نسبيا من نيات غيرها نحو أمنها ومصالحها الحيوية. هذا لا يعني أن الدول المجاورة بالضرورة تكون لها نيات عدائية أو الرغبة في اختراق أمن بعضها البعض، ولكن لا تستطيع الدول التأكد من ذلك مما يجعلها دائما في حالة خوف من بعضها البعض.

إذا أسقطنا هذه المفردات النظرية على حالة النزاع المتفجر في اليمن، نجد أن الهدف الأولي للحكومة اليمنية هو الكفاح من أجل البقاء القومي واستمرار الدولة. ومن المفارقات النظرية أن هذا الهدف لم يعد في الظروف التي تمر بها العلاقات الدولية في المنطقة حيوي فقط بالنسبة للحكومة اليمنية، وإنما هو كذلك أيضا بالنسبة لدول الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية المنخرطة بشكل مباشر في مشاكل ونزاعات المنطقة: في العراق وأفغانستان. على افتراض أن البقاء القومي لليمن سوف يحول دون تحوله إلى بؤرة أخرى لنشاط القاعدة في المنقطة التي هي تحدي أمني مشترك بين الجميع من جهة، ومن جهة أخرى ألا تتحول اليمن إلى مجالا نشطا للنفوذ الإيراني في المحيط الخلفي لأمن المملكة العربية السعودية. في

نفس الوقت، البقاء القومي لليمن لا يكبح الاختراق الأمني الإيراني المتزايد في المنطقة، ولكن هو بمثابة الإبقاء على الجبهة الجنوبية للأمن الخليجي صامدة أمام النفوذ الإيراني بعد انهيار البوابة الشرقية وهي العراق.

البقاء القومي للدولة - الذي اعتبره هانس مورجنتو[13] المصلحة الوطنية الأولية في السياسة الخارجية للدولة- اليمنية سوف أيضا يحول دون مد خطوط الإمداد اللوجستي للقاعدة بين إفريقيا (الصومال) ومنطقة الخليج وخاصة مناطق آبار النفط. وفي حالة تحوّل اليمن إلى دولة فاشلة، سوف ينتعش المناخ الطبيعي لنمو وعمل الخلايا النائمة للقاعدة في اليمن، التي في الحقيقة لديها خبرة كبيرة في مجابهة الأميركيين (إصابة البارجة الأميركية كول بأضرار جسيمة في 2004). وفي ظل هذه الظروف سوف يتحالف الأعداء بفعل وحدة الخصم، يتحالف القراصنة والشيعة والقاعدة ضد الخصم الواحد وهو الولايات المتحدة الأميركية ومن يقف في صفها. عندئذ تزداد فعالية العمليات الموجهة ضد الأمن الإقليمي للمنطقة، بفعل هذا التحالف، مثلما فعل القراصنة الصوماليون بخطوط التجارة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن. وهي – في الحقيقة- الفرصة التي تريدها القاعدة لإيصال الإمدادات إلى داخل دول الخليج وتفعيل نشاط الخلايا النائمة بفعل الطوق الأمني المفروض عليها. تجدر الإشارة إلى أن نشاط القاعدة في دول الخليج وخاصة السعودية لا يستهان به حتى ولو قلت كثافته، لأنها تعتمد على إستراتيجية القنص النوعي للأهداف.

من ناجية أخرى، نجد أن البقاء القومي لليمن هو مكبل أيضا بالتجربة الخليجية المؤلمة مع العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي. إذ أن هناك مخاوف تساور دول الخليج من أن يتحول دعم اليمن عسكريا في مواجهة المتمردين والنفوذ الإيراني إلى مصدر تهديد للأمن السعودي على وجه الخصوص؛ خاصة وأن هناك مناطق حدودية بين البلدين مازالت عالقة لم يتم الاتفاق حول ترسيمها. وربما هذه هي الخلفية التي جعلت وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي يعلن على الفضائية العربية يوم 2009/12/18، أن اليمن لا يطلب مساعدات عسكرية من دول الخليج وإنما هو بحاجة إلى مساعدات اقتصادية تنموية. لكن مع ذلك، لابد من البحث بجدية في صمود الجبهة الجنوبية للأمن الخليجي، خاصة أنها مفتوحة بحرية أمام الاختراق الأمني من قبل الجماعات الإرهابية أو الدول المعادية كإسرائيل أو المنافسة مثل إيران.

من الخيارات المطروحة إزاء هذا التحدي الأمني، تطوير إستراتيجيات متكاملة للتنسيق وجمع المعلومات والملاحقة لمصادر التهديد، وتطوير بدائل لفشل الجيش اليمني في تحقيق النصر. وهنا تطرح مخاطر

استمرار الحرب، التي منها سرعة تكيف المتمردين مع الأوضاع الجديدة والتمكن من بناء أرضية سرية للتمويل وإدارة العمليات العسكرية ضد القوات العسكرية اليمنية، وكذلك توفير مصادر التمويل البديلة والآمنة. مثل هذه المخاطر، تحتاج إلى تنسيق إقليمي لاحتواء انتقال النزاع إلى مناطق أخرى وانتشار الفوضى وتهديد استقرار دول أخرى خاصة التي فيها طوائف شيعية.

النتيجة النهائية هي أن بقاء الدولة في اليمن قائما، ليست مصلحة وطنية فحسب وإنما هي مصلحة إقليمية خاصة بالنسبة لدول الخليج العربية؛ وذلك لضمان صمود الجبهة الجنوبية في وجه المد الشيعي المتزايد من جهة وتنامي عمل القاعدة الراديكالي من جهة ثانية والحولان دون فتح ثغرة كبيرة في الأمن الخليجي والسعودي منه على وجه الخصوص.

لكن هذه الاعتبارات الواقعية أو ما يتعلق بالسياسة العليا تبقى قائمة على قاعدة هشة ما لم يتم معالجة بعض المشاكل السياسية والاقتصادية على المستوى المحلي. وهذا يعني أهمية النظر إلى مدخلات البيئة المحلية في النزاع الدائر في صعدة التي هي مهملة بشكل كلي تقريبا من قبل المنظرين الواقعيين. والتركيز على هذه المدخلات يعني الالتفات إلى الخلفية النظرية المطروحة من قبل منظرين ينتمون إلى نماذج نظرية مختلفة مثل باري بوزان[14] الواقعي المخضرم وريشارد واين جونز وأندرو لينكلاتر Andrew Linklater[15] من النقدية الجديدة وأنصار الليبرالية الجديدة[16]. كل هؤلاء يؤكدون على فكرة إعادة مفهمة الأمن بتوسيع أجندته لتشمل التهديدات غير العسكرية، وهو مستوى التحليل الثاني الذي نعالجه في النقطة الموالية.

مراجعة مضمون الأمن:

ظهرت مطالب إعادة مفهمة الأمن Reconceptionalization of Security كاتجاه في نظرية العلاقات الدولية مضاد لنظرة الواقعية/الواقعية الجديدة التي تحصر مفهوم الأمن في بعده العسكري أو القوة العسكرية، حمله العديد من المفكرين على خلفية مصادر التهديد الجديدة ذات الخاصيات غير العسكرية. ظهور هذه المصادر الجديدة منذ أزمة الطاقة في عام 1970، انبثق حوار داخل حقل نظرية العلاقات الدولية قائم على مراجعة شاملة لمفردات الأمن المطروحة خلال الفترة السابقة. لكن ما يميز هذا النشاط الفكري أنه مشترك بين مفكرين في الدول المتطورة وآخرين من دول الجنوب يتزعمهم أنصار النظرية التبعية[17] من أميركا اللاتينية. تحمل هذه المراجعة في مضامينها الأبعاد الاقتصادية والبيئية والإنسانية كمصادر تهديد للحياة الاجتماعية ومناخ يعزز من نشوب النزاعات بين الدول وداخلها. مثل هذا المراجعة تتطلب تغييرا في مرجعية الأمن، من

الدولة كمرجع نهائي إلى الفرد كمرجع نهائي للأمن كما طرح ذلك أنصار النظرية النقدية الجديدة. كما تتطلب إعادة مفهمة الأمن توسيع أجندته ليشمل التنمية وتغير المناخ والتجارة والاقتصاد وغيرها من الاهتمامات غير العسكرية كما أكدت على ذلك آن تيكنر J. J. Ann Tickner.[18]

أحد أهم المراجعات لإعادة مفهمة الأمن هي المقدمة من قبل باري بوزان Barry Buzan إذ قام بإدراج ضمن مفهوم الأمن التحرر من التهديدات البيئية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يعني بالضرورة التعريف المتعدد لأبعاد للأمن لكن ضمن سيادة الدولة مما يؤكد وفاء بوزان لانتمائه النظري مع المرونة وسعة الأفق التي أبداها. على افتراض أن وجود الدولة القوية سوف يوفر الأمن للأفراد ، في مقابل ذلك وجود الدولة الفاشلة سوف ينعكس بشكل قاس على الحياة الاجتماعية للأفراد في شكل مجازر وإبادة جماعية وحروب أهلية وطائفية وعرقية. وهي المخاوف الحاضرة اليوم بقوة في البيئة اليمنية ، بحيث أن مخرجات التمرد في صعدة لا تخدم جميع الأطراف وإنما في حقيقة الأمر تضعف الجيش وتؤدي إلى تآكل الموارد الاقتصادية والبشرية وانحطاط في حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية على الشكل الذي رأيناه في العراق بعد حل مؤسسات الدولة الأمنية من قبل الحاكم الأميركي بول بريمر عام 2003. ومن ثم لابد ألا يفتح الباب حتى لمجرد الوساطة بين الطرفين أو المفاوضات أو ما إلى ذلك لأنها دعاوى مظللة. كما أن الحوثيين لا يستطيعون خلق وضع حزب الله في المعادلة اللبنانية أو وضع حماس في المعادلة الفلسطينية داخل اليمن لعدم وجود عدو واضح؛ ومن ثم هي معركة خاسرة على كل المستويات.

لكن في نفس الوقت لا يعني التأكيد على الحل الأمني وأولوية بقاء الدولة ، الاعتراف بأن ذلك كاف لجلب الأمن إلى اليمن. إذ أن فكرة توسيع أجندة الأمن لتشمل التهديدات غير العسكرية كما هو الحال في منطقة جنوب اليمن مفيدة في خلق يمن آمن ومستقر وتوفير الاستقرار للمنطقة ككل. وهذا يعني الانتباه إلى مطالب الجماعات والأحزاب في الجنوب ذات الطابع السياسي والاقتصادي، ولا يتم ذلك إلا بإجراء حوار شامل حول إعادة هيكلة النظام السياسي وطريقة الحكم وضرورة المشاركة السياسية لجميع الأطراف في الحكم وحل مشكلة توزيع الثروة. على افتراض أن الروابط السياسية القائمة على تقديم رشاوى إلى زعماء القبائل، لا تصمد طويلا أمام مطالب أغلبية الناس الذين يعانون من الفقر والبطالة وفقر التعليم وعدم توفر المياه النظيفة وضعف العناية الصحية وتخلف التنمية الاقتصادية وغيرها. بصفة عامة ، لا يستقر اليمن بشكل حقيقي إلا عند

الالتفات إلى الأجندة التي نادى بها أنصار إعادة مفهمة الأمن. أما السيطرة على الحكم من قبل فئة واحدة وانتشار الفساد بلا حدود بين الأفراد الذين يحيطون بالسلطة، فإن ذلك هو مصدر التهديد الحقيقي للاستقرار داخل المنطقة ويستغل بطريقة بشعة من قبل المتمردين. مع التأكيد على أن هذه الأجندة تنفذ تحت سيادة الدولة وبقائها القومي، لأنها المجال الأكثر مناسبة للتحاور مع الجماعات المختلفة والتفاعل بطريقة سلمية؛ وهذا يعني من الناحية المرجعية النظرية الجمع بين أولوية الدولة ثم الفرد. بمعنى آخر، أن يتم تحت خيمة بقاء الدولة، الاهتمام بالإنسان والحد من المعاناة التي لا تسعها الموارد الذاتية لليمن، وإنما يجب أن تساعد فيها القوى الإقليمية المرتبط أمنها مباشرة بالاستقرار الأمني داخل اليمن وهي دول الخليج ككل. تقدم هذه المساعدات وفق المنهجية المطورة عبر المؤسسات الدولية التي تملك خبرة في تقديم المساعدات، لئلا تقع هذه المساعدات في يد نفس الفئة وبالتالي تقوية فئة على أخرى وهو الوضع غير المساعد على تثبيت الأمن.

تقرير إستراتيجية الأمن الموسع للتهديدات غير العسكرية، يعكس في حقيقة الأمر الإخفاق في اندماج الجماعات الاجتماعية المختلفة في العملية السياسية وليس فقط وجود الاعتداءات الخارجية. وبالتالي التحدي ضد الهجوم الخارجي ليس هو تمثيل ملائم للأهداف الأمنية، ولكن انعدام الأمن الداخلي هو أعظم تهديد، وهو الخاصية الجوهرية للوضع داخل اليمن سواء في منطقة الجنوب أو في منطقة صعدة. فالنظام السياسي على مدار خمسة عشر سنة لم يستطع أن يجسد روح الوحدة اليمنية بأن يدمج الجماعات المختلفة في اللعبة السياسية، في مقابل ذلك لم تندفع الجماعات الجنوبية مرة أخرى إلى العمل العسكري بسبب كبح التجربة المؤلمة في حرب عام 1994. ولكن حدث ذلك في صعدة، بحيث أدى عدم الاندماج في النظام السياسي إلى ظهور التمرد العسكري. ولذلك على المستوى السياسي، لابد من إعادة مراجعة آليات العمل السياسي وتقسيم السلطة؛ ليس بالضرورة أن تكون الآن تحت ضغط المتمردين وإنما التفاهم مع الجماعات المختلفة على مهلة كافية لإبداع طرق جديدة لكيفية مشاركة الجميع في السلطة والتعبير عن آرائهم وإيديولوجيتهم. تعبر مثل هذه الإجراءات أيضا عن المعنى الواسع للأمن التي تشمل التهديدات للقيم والهويات.

فإذا أخذنا دول الجنوب –واليمن إحدى الأمثلة الحية- ، نجد أن النزاعات الداخلية هي أكثر الاهتمامات التي تشغل صناع القرار في هذه الدول وليس الأسلحة الإستراتيجية أو الردع النووي أو الأحلاف العسكرية. وهذا يعني أن دول الجنوب تعاني من الفشل في الاندماج الاجتماعي والسياسي

والثقافي للكثير من الكيانات والهويات الفرعية، وهذا الفشل ناجم بالدرجة الأولى عن الحرمان الاقتصادي والفقر وغياب الحاجات الأساسية للحياة الإنسانية الكريمة. وبدوره الحرمان الاقتصادي والتهميش الاجتماعي يخلقان مناخ ظهور تهديدات غير مشابهة لنظيرتها الموجودة في الدول الغربية. فتظهر معادلة جديدة للأمن تتمثل عناصرها في تصاعد التهديدات الأهلية ويقابلها دفاع مستميت من قبل الدولة على بقائها بواسطة أدوات الإكراه التي تملكها، بشكل يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري والتجنيد الأمني وعسكرة المجتمع. عندئذ تتحول الدول من المصدر الرئيسي لإنتاج الأمن -كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية- إلى التهديد الرئيس لعدم الاستقرار كما هو جاري في اليمن على سبيل المثال.

إن الذي يصعّد التهديدات الأهلية هو حالة الحرمان الاقتصادي التي تعاني منه طبقة واسعة من المجتمع اليمني وكذلك التهميش الاجتماعي والسياسي بحيث أن في الشمال ظهرت الطائفة الزيدية لتعبر عن هويتها الفرعية بقوة السلاح، وفي الجنوب تنامت مشاعر الانفصال النائمة جراء الشعور بعدم الانتماء إلى الوطن الواحد ويعكس في نفس الوقت الإخفاق الملحوظ في تحقيق الاندماج الاجتماعي لجميع مكونات الجميع بحيث أصبح قطاع كبير من المجتمع خارج النسق السياسي والاقتصادي الذي تديره الحكومة والنظام السياسي ككل. فبدلا من أن يصبح المجتمع عبارة عن سلسلة طويلة من التفاوض السلمي على الوظائف والحاجات كما يطالب بذلك أنصار النظرية الوظيفية الجديدة،[19] تحول إلى فضاء مفتوح للصراعات يصعّب يوما بعد يوم التنبؤ بمخرجات هذا الصراع على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي.

إن ما يؤكد على دور الحرمان الاقتصادي والتهميش الاجتماعي في خلق مناخ النزاعات الأهلية، ظهور القاعدة في الفترة الأخيرة من شهر ديسمبر 2009 كطرف فاعل في ما يجري في جنوب اليمن امتد تأثيرها إلى داخل الولايات المتحدة عن طريق محاولة الشاب النيجيري عمر الفاروق عبد المطلب تفجير الطائرة الأميركية في ديترويت يوم 2009/12/28، كرد فعل من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على ما ادعوه بقصف أميركي لمواقعهم في أبين يوم 2009/12/25.

الموقف الذي عليه اليمن اليوم سوف يدفع الحكومة إلى مزيد من العسكرة من أجل البقاء القومي وهو خيار عقلاني لكنه غير ناجع لوحده في معالجة الأزمة، لأنه سوف يستوعب مصدرا واحد فقط من مصادر التهديد وهو الجانب الأمني ويهمل باقي مصادر التهديد المتمثلة في الفقر والتهميش وتخلف التعليم وتردي الخدمات الصحية وندرة المياه النظيفة وغيرها. فإذا استطاعت

الحكومة أن تحتوي التهديد العسكري للحوثيين في الشمال (وهو احتمال لازال مستبعدا لحد هذه اللحظة يناير 2010)، فكيف تتصرف مع مطالب الحراك الجنوبي التي في معظمها ذات طابع سياسي. وسوف يكون من الخطأ الفادح الاعتقاد بأنها بالإمكان تجاهل مثل هذه المطالب مادامت الضغوط الدولية غائبة. لأنه سوف تتصاعد مع مرور الزمن إلى عنف مسلح يقوده طرف غير قابل للحوار إلا بإسقاط الحكومة في صنعاء والمتمثل في القاعدة. تجاهل مطالب الجنوب في الحقيقة هو رغبة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، باعتباره الشرط الذي يوجد المناخ المساعد على تجنيد المقاتلين الجدد في صفوفها. في نفس الوقت، يجب على الحكومة ألا تستقوي على مطالب الحراك الجنوبي بالتأييد الأميركي والدولي لها وبالمساعدات الأمنية واللوجستية والاقتصادية التي تتلقاها من واشنطن ولندن التي سوف تتصاعد بعد حادثة محاولة تفجير طائرة ديترويت بالولايات المتحدة. لأن ذلك سوف يعزل الحكومة محليا عن شعبها والقبائل التي تؤيدها ويتقلص نفوذها تدريجيا إلى العاصمة كما هو الوضع بالنسبة للحكومة الأفغانية التي لا يتجاوز نفوذها العاصمة كابول وفي بعض الأحيان حتى الحزام الأمني للعاصمة يخترق بشكل خطير.

لذلك كما رأت آن تيكنر J. Ann Tickner،[20] أن مضمون الأمن القومي يجب أن يوسع ليشمل مفاهيم تأمين أنظمة الغذاء والصحة والمال والتجارة. الحقيقة من وجهة نظر أيضا ابن خلدون[21] أن ندرة الغذاء والحياة الصعبة للناس تدفع نحو الميل إلى الحرب وتقوّي دافعية السلوك القتالي لدى الفرد. لذلك لتثبيت السلم الأهلية داخل اليمن لابد من تطوير شروط الحياة المدنية وتوفير الحاجات الأساسية التي تخلق لدى الناس معنى للحياة السلمية والبقاء الآمن ويزداد التعلق بالمستقبل.

في مستوى آخر للتحليل، واعتمادا على الأرضية التي طرحها باري بوزان حول منهجية تحليل النزاعات الدولية، يمكن النظر إلى النزاع في اليمن وتداعياته الإقليمية، من خلال مصادر التفسير التالية:

1-**مصدر قدرة التفاعل**، تعرف بشكل عام كمستوى للنقل والاتصال وقدرة الأطراف على التفاعل ضمن نظام معين. كما تتضمن قدرة التفاعل على نماذج وشدة التفاعل الممكنة داخل أي وحدة نظام فرعي مفترضة في موضوع التحليل، مثلا، معرفة حجم تنقل الأفراد عبر شبكة الاتصال وحجم البضائع والمعلومات التي يمكن نقلها وعبر أي مسافة وبأي سرعة وما هي تكاليف ذلك؟ عندما يتم إسقاط هذه الوحدة التحليلية على المشكلة اليمنية، نجد أن شروط التفاعل سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي لا تستجيب لمتطلبات الأمن والاستقرار بحيث أن الكثير من وحدات التفاعل تعمل خارج دائرة التفاعل الإيجابي؛ وأكثر تجليات ذلك السلوك غير

المندمج للأطراف الفرعية ضمن القواعد المحددة من قبل الدولة القومية. هناك مطالب بالانفصال في الجنوب، ومتمردون طائفيون في الشمال، وراديكاليون يريدون تغيير قواعد اللعبة تماما وهم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. أما التفاعل على المستوى الإقليمي فهو إما يأخذ الشكل المناهض والسلبي مثل الدور الإيراني في دعمه للحوثيين أو الشكل الضعيف والمتمثل في غياب الدعم الخليجي والعربي لليمن للبقاء صامدا أمام التحديات الأمنية الخطيرة.

2-**مصدر البنية**، تعني الشكل الذي تنظم بواسطته الوحدات داخل النظام. كما يركز مفهوم البنية على كيفية اختلاف الوحدات من واحدة لأخرى، وكيف تنظم داخل النظام، وكيف تبقى في علاقة الواحدة مع الأخرى من حيث قدراتها. بالنسبة لمتغير البنية في الحالة اليمنية، نجد أنها غير مسؤولة محليا عن إنتاج المخرجات المرغوبة بسبب العيوب الوظيفية (وفق التشخيص النظري لروبرت ميرتن[22]) التي تعاني منها وبدورها تحول دون إنتاج الوظائف المتوقعة كما يعتقد الوظيفيين الجدد.[23] وإحدى العيوب الوظيفية التي يعاني منها النظام السياسي اليمني هي غياب المرونة والانفتاح الذي يجعلانه أكثر قدرة على احتواء الجماعات الفرعية سياسيا واقتصاديا وثقافيا. مثل هذا الانغلاق والتصلب، جعل الكثير من الجماعات الفرعية خارج اللعبة السياسية وخارج عملية التفاعل السلمي؛ بحيث يؤدي بطريقة أو بأخرى بها إلى العمل كعيب وظيفي داخل النظام الاجتماعي ككل. مثل هذا النظام – من منظور تالكوت بارسونس- [24] لا يستطيع أن يحقق التكامل الداخلي ويصبح عرضة للصراعات المحتدمة المفضية إلى النزاعات المسلحة.

أما بالنسبة للبنية على المستوى الإقليمي فينطبق عليها تشخيص كنيث ولتز Kenneth Waltz بأنها "بنية فوضوية"، وليس تشخيص إرنست هاس Ernst Hass[25] بأنها "بنية متكاملة وظيفيا". تبدو ملامح الفوضى في البنية الإقليمية من خلال النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، والمنافسة الحادة بين السعوديين والإيرانيين على منطقة الخليج ككل، ويحيط بهذه الدائرة النفوذ الأميركي والإسرائيلي من خلال بوابة العراق وأفغانستان. عندما تتفاعل الدولة ضمن بنية هذه هي خاصياتها، فإن أكثر الاحتمالات التي يضعها الواقعيون الجدد[26] هي المنافسة الأمنية (مع الآخرين) والمساعدة الذاتية (الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن)، لكن مع غياب القدرات الاقتصادية والموارد المالية الكافية لمثل هذه الأشكال من التفاعل يؤهل اليمن لأن يكون نموذجا للدولة الفاشلة. وهنا يجب أن يكمن تركيز أصدقاء اليمن، بالعمل على احتواء مصادر التهديد غير العسكرية لليمن من أجل تحقيق الدمج السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى

الثقة في لأولئك الذين يقفون على هامش الصراعات وينتظرون من يجندهم، ولأولئك الذين يحملون مطالب سلمية من أجل إشباع الحاجات التي يفتقرون إليها.

3- **العملية كمصدر**، تحدد بشكل عام بواسطة التفاعلات بين الوحدات، خاصة الأنماط المستمرة من هذه التفاعلات. كما تركز العملية على كيفية تفاعل الوحدات الواحدة مع الأخرى ضمن قيود قدرة التفاعل والبنية، وخاصة تركيزها على الأنماط المستمرة لديناميكيات التفاعل.[27] الجانب المفيد في هذا المتغير، هو المساعدة على التنبؤ بمخرجات السياسة في أي بيئة عبر معرفة أو تحديد مكونات عملية التفاعل. فعلى سبيل المثال، إن استمرت الحكومة اليمنية في التعامل مع مطالب الجنوب عبر التجاهل وتجميد حركة التفاعل الإيجابي أو تأجيله وعدم وضع آفاق لها، فإن المخرجات الطبيعية هي مزيد من التصعيد للنزاع والتقدم نحو الهاوية. على عكس عندما تكون عملية التفاعل تسير باتجاه الخروج من النفق ووضع أمل للحل، فإن المخرجات سوف تكون بناءة ووظيفية وتعمل باتجاه الاستقرار الأمني وتحييد قطاعات كبيرة من المجتمع من مجال عمل القاعدة العسكري المناهضة للمنطقة ككل.

من الناحية المنهجية التحليلية للنزاعات الحديثة، فإن اقتراحات باري بوزان Barry Buzan[28] تحمل العديد من الخاصيات المشرقة التي على رأسها إضافته إلى جانب الدول، فواعل أخرى مثل الجماعات الاجتماعية الفرعية والأفراد وغيرها من الفواعل التي أصبحت تؤثر على شكل العلاقات الدولية الذي يسيطر في النظام الدولي. ففي مثال اليمن، لا يمكن الاعتماد على الحكومة اليمنية كناطق باسم الدولة، في فهم الوضعية الحقيقية للمشكلة الأمنية، لأن ذلك سوف يقودنا إلى ترك ثغرات كبيرة في فهمنا. والدليل على ذلك أن المشكلة أصبحت تؤثر إقليما باشتراك القوات السعودية في عمليات قتال غير تقليدية، وتؤثر دوليا بوصول تأثيرها إلى الأراضي الأميركية عن طريق الشاب النيجيري عمر فاروق عبد المطلب الذي حاول تفجير الطائرة الأميركية في ديترويت؛ والذي تشير التحقيقات الأولية أنه تم تجنيده من قبل القاعدة في اليمن. إذن في مشكلة واحدة، لدينا عدة أطراف متفاعلة: الدول (اليمن، إيران، السعودية، الولايات المتحدة)، والجماعات (الحوثيون، القاعدة في جزيرة العرب، وأحزاب الحراك الجنوبي)، الأفراد (الصحفيون، الكتاب). والحقيقة أنها الفكرة النظرية التي أكد عليها أيضا أندرو لينكلاتر Andrew Linklater[29] عندما حاجج موقف الواقعية الجديدة من العلاقة بين الوحدة والبنية، ودعا إلى إعطاء دور لوحدات أخرى غير الدول في ديناميكيات البنية، مثل الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة أو تلك المدافعة عن البيئة أو المدافعة عن حقوق الإنسان.

الهوامش:

(1)Barry Buzan, "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 190-94.

(2) John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 260 -61.

(3) Jerel A. Rosati, "A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy," in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 49-50.

(4) J. S. Nye, « Comparing Common Markets : A Revised Neo-Functionalist Model, » International Organization 24 (Autumn 1970): 796-810.

(5) Michael W. Doyle, "Liberalism and World Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 262-85.

(6) Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

(7) John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 04 - 15.

(8) Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 154-78.

(9) Richard Wyn Jones, 1999, Security , Strategy, and Critical Theory, Neo York: Lynne Rienner Publishers, Inc, Internet. Available from file://A:/ Security, %20 and %20 Critical%20Theory%20Chapter%201. Htm; accessed 22/08/2004.

(10) Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 186.

(11) John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 257.

(12) John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 30 - 31.

(13) Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace. Fifth Edition, New York: Alfred A Knof, 1978m P: 4-15.

(14) Barry Buzan , "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 202-03.

(15) Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 245-46 .

(16) Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 183.

(17)Chris Brown, "Development and Dependecy," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances .5 -64Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 6

(18) J. J. Ann Tickner, "Re-visioning Security," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 177-178.

(19) Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-96.

(20) J. Ann Tickner, Op. Cit., pp. 180.

(21) عبد الرحمان بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، 7أج. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992)، 1: 154 – 60.

(22) علي عبد الرزاق جلبي، الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع (د. م.: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص. 190 ـ 217.

(23) J. S. Nye, « Comparing Common Markets : A Revised Neo-Functionalist Model, » International Organization 24 (Autumn 1970), pp. 807-20.

(24) ريتشارد كليز وآخرون، نظرية الثقافة، تر. علي سيد الصاوي، مر. وت. الفاروق زكي يونس (الكويت: مطابع الرسالة، 1997)، ص. 295- 309.

(25) Enst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing," International Organization 24 (Autumn 1970): 624-35.

(26) John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 40 - 41.

(27) Barry Buzan, Op. Cit., p. 205.

(28) Barry Buzan, Op. Cit., pp. 205-07.

(29) Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 251 -53.

هل تحقق الديمقراطية السلام؟

مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي

أ/عبد الله هوارف

«الشعوب الديمقراطية ترغب طبيعيا في السلام»

ألكسيس دوتوكفيل

كانت تحليلات الشؤون الدولية تخضع في الغالب إلى أطروحة المدرسة الواقعية التي ترى أن نوع النظام السياسي في دولة ما ليس له أهمية كبيرة عندما يتعلق الأمر بتفسير سلوكها الخارجي، وأن المهم هو معرفة مدى قوة تلك الدولة في نظام دولي تعمه الفوضى ويسيطر عليه منطق القوة، ونتيجة لذلك، لم يكن من المهم لفهم سلوك دولة ما بالنسبة للواقعيين معرفة ما إذا كانت ديمقراطية أو تسلطية، ففي نهاية الأمر يسود المنطق نفسه لدى كل الدول عند الحديث عن السياسة الخارجية.

ولذلك شكلت نظرية السلام الديمقراطي (كمنتج ليبرالي) ثورة حقيقية في حقل السياسة الدولية، يعضدها في ذلك بناء نظري متماسك، وخلفية تجريبية مقنعة، وهو ما جعل النقاش العام يتحول فجأة من السؤال الواقعي الكبير: «لماذا الحرب؟» إلى مشروع ليبرالي طموح: «كيف السلام؟». وصار بذلك شكل النظام السياسي في أي دولة عاملا مركزيا لفهم سياستها الخارجية، والتنبؤ بأشكال تصرفها المحتملة.

وفي مجال السجال الأكاديمي، وفرت هذه النظرية فرصة مواتية لعودة الليبرالية الدولية إلى الواجهة من جديد، بعد عقود من الاختباء في الظل، واعتبرها بعض الدارسين أقوى أطروحة في حقل العلاقات الدولية. وحسب تعبير جاك ليفي «في الحروب العامة التي تشارك فيها جميع القوى العظمى، فإن الدول الديمقراطية لم تقاتل قط في جانبين متعارضين. عدم نشوب حرب بين الديمقراطيات اقترب أن يكون قانونا تجريبيا في العلاقات الدولية»[1].

وعلى الصعيد العملي، يسود اليوم إجماع واسع على أن انتشار نظام الديمقراطية

الليبرالية القائم على انتخابات حرة ومنتظمة هو عامل سلام بالضرورة، وهو ما يغذي الاقتناع بأنه ينبغي للديمقراطية أن تعم العالم كله، ليس لاعتبارات أخلاقية أو لأن الجميع يرغب فيها فحسب، وإنما أيضا لأنها عامل أمن وسلام دائمين.

ولتكوين نظرة عامة حول السلام الديمقراطي، نحاول في هذه المقالة تتبع أصول النظرية، وأسسها الفكرية والتجريبية، كما نحاول رصد أهم التحفظات المثارة بشأنها. ومكانتها في السياسة الدولية المعاصرة.

نشأة وتطور نظرية السلام الديمقراطي:

يعتبر ما كتبه الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط حول مشروع السلام الدائم عام 1795 مصدر الأفكار المعاصرة حول نظرية السلام الديمقراطي، فقد شرح أن السلام الدائم ينجم عن شراكة بين الدول الجمهورية التي سيزداد عددها حتما، لأن هذه الدول تطمح تلقائيا إلى السلام بينها، وإن لم ترغب طبيعيا في السلام مع الدول الاستبدادية. ويعتقد كانط أن « المسألة لم تعد مسألة معرفة ما إذا كان السلام الدائم واقعا حقيقيا أو تصورا فارغا، [...] إنما ينبغي أن نعمل كما لو كان السلام، الذي ربما لن يتحقق، قابلا للتنفيذ، وأن نعمد سعيا وراء هذه الغاية، إلى إقامة نظام دستوري يشمل جميع الدول»[2]، ويوضح كانط أن النظام الجمهوري القائم على الدستور هو أول ركيزة لإقامة السلام الدائم:

«الحقيقة أن الدستور الجمهوري يمتاز بكونه يتيح لنا الأمل في السلام الدائم، علاوة على وضوح أصله كتعبير صادق عن فكرة الحق، وهاك السبب: وقت تستدعي الحاجة استفتاء المواطنين (ولا يسوغ أن يكون الأمر بخلاف ذلك في النظام الجمهوري) لتقرير ما إذا كانت الحرب ضرورية أم لا، من الطبيعي أن يفكر المواطنون مليا قبل الإقدام على مثل هذه المغامرة الشديدة الخطر، واضعين نصب أعينهم كل ما يترتب على هذه الخطوة من ويلات تجلبها عليهم الحرب (لأن قرار الحرب يستوجب عليهم أن يخوضوا المعارك بأنفسهم، وأن يتكبدوا تكاليفها من أموالهم وأن يتحملوا عواقب التدمير الذي تحدثه، ...). على العكس من ذلك، ففي النظام الذي لا يعتبر فيه المرء مواطنا، أي في النظام غير الجمهوري، الحرب هي من أبسط الأمور، لأن رئيس الدولة ليس مواطنا، وإنما هو مالك للدولة، فليس في الحرب ما يهدد مائدته أو صيده أو قصور متعته أوحفلات بلاطه ... لهذا نراه يستطيع أن يقرر إعلان الحرب بالسهولة التي يقرر فيها إقامة حفلة ترفيهية ولأسباب تافهة، عاهدا إلى الجهاز الدبلوماسي بلا مبالاة أن يبتكر المبرر الذي تتطلبه اللياقة السياسية»[3].

أما البحث المعاصر حول الترابط بين السلام والديمقراطية فقد ظهر أولا من خلال دراسة قام بها مؤرخ الحروب كوينسي

رايت عام 1942[4]، بعد إجراء مقارنة بين عدة دول ديمقراطية وعدد من النزاعات. وفي عام 1964 صدرت دراسة لباحث غير معروف يدعى ديـن بابست بعنوان: "الحكومات المنتخبة: قوة للسلام"[5]، ولكن أطروحته ظلت مجهولة ولم تجد طريقا إلى ميدان النقاش الأكاديمي في تلك الفترة.

وفي عام 1972، أنقذ كل من ميلفن سمول وديفيد سينغر مقالة بابست من النسيان، على الرغم من أن هذين العالمين البارزين لم يحاولا تأكيد فكرة بابست عن السلام الديمقراطي، وإنما أرادا في الحقيقة تكذيبها؛ ففي كتاب لهما عن نزعة الحرب لدى الأنظمة الديمقراطية في الفترة الممتدة ما بين عامي 1816و1965[6]، استنتج سمول وسينغر أنّ الديمقراطيات كثيرا ما تخوض الحروب بقدر ما تفعل الدول غير الديمقراطية، ولكنها نادرا ما تتحارب مع أنظمة ديمقراطية أخرى. ومن المحتمل أن يكون غياب الحرب بين الديمقراطيات بسبب حقيقة أن الحرب تنشب على الأغلب بين الدول المتجاورة، ومن الناحية التاريخية فإن الديمقراطيات البرجوازية لم تكن متجاورة إلا في حالات قليلة جدا. وفي عام 1975 نشر آر. جي. رومل الجزء الأول من دراسة من خمسة أجزاء بعنوان "فهم النزاع والحرب"، وحاول في جزئها الرابع إقامة الحجّة على أن الحرية تكبح العنف وأن النظم السياسية الحرة تمتنع عن استخدام القوة فيما بينها[7].

ويسجل في هذا السياق خمسة استثناءات فقط لحدوث نزاعات بين دول ديمقراطية، وهي الولايات المتحدة/بريطانيا (1812)، الولايات المتحدة/اسبانيا (1895 ثم 1896)، فرنسا/بريطانيا (1898)، والحلفاء ضد فنلندا الموالية لألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية.

ويعتبر مايكل دويل أبرز من منح فكرة السلام الديمقراطي الصدى والاهتمام الذي صارت تحظى به الآن؛ وإليه يعود الفضل في استخلاص الاستنتاجات الفلسفية لهذا الاكتشاف الجوهري وربطها بعقيدة كانط حول السلام الدائم. ففي عام 1983، نشر دويل مقالة من جزئين بعنوان «كانط: الإرث الليبرالي والشؤون الخارجية»[8]، وفيها أوضح بشكل بليغ أطروحة إمانويل كانط حول السلام الدائم وقدم أدلة أمبريقية حديثة تدعمها. وكان الواقعيون قد سبقوا دويل في مراجعة أطروحة كانط حول السلام الدائم ولكنهم اعتبروها عارية من الصحة[9].

ومنذ منتصف الثمانينيات بدت نظرية السلام الديمقراطي في طريقها لأن تصبح أطروحة مهيمنة في دراسة السياسة الدولية. وكمقياس لتأثير مقالة دويل، صنّفتها الجمعية الأمريكية لعلم السياسة في الرتبة 16 من بين الـ20 مقالا الأكثر استخداما كمرجع للفترة ما بين 1945- 2005[10].

وعلى مدار التسعينيات نشرت كمية كبيرة من المقالات والكتب عن السلام

الديمقراطي. وعلى الرغم من أن البعض كتبوا ينتقدونها، وخاصة من الواقعيين أمثال ديفيد سبيرو أو كريستوفر لاين[11]، فإن أكثر الأعمال جاءت تدعم النظرية بالمزيد من الحجج. وبنهاية القرن العشرين، صار أكثر علماء العلاقات الدولية يقبلون بفرضية أن الديمقراطيات تميل لأن تكون أكثر مسالمة في علاقاتها بالديمقراطيات الأخرى، وعندما يحدث النزاع بين الديمقراطيات فإنه نادرا ما يتطور إلى نزاع عسكري. وذهب بعض الدارسين باتجاه النتيجة المنطقيّة لنظرية السلام الديمقراطي، وهي أن العالم يحتاج لكي يكون أكثر أمنا إلى عدد أكبر من الديمقراطيات، هذا إن لم تكن كل الدول ديمقراطية[12].

كما أكد تقرير لليونسكو عن الديمقراطية والتنمية أنه «إذا ما نظرنا إلى كل دولتين معا، فإن دولا هي في آن واحد ديمقراطية، وتعتمد اعتمادا شديدا إحداها على الأخرى، وترتبط ارتباطا وثيقا في إطار منظمات دولية، لم تتجه نحو المواجهة العسكرية إلا بنسبة تقل عن الخمس مقارنة بدول ليست ديمقراطية ولا مترابطة ولا هي أعضاء في منظمة دولية واحدة»[13].

ولم تلبث فكرة السلام الديمقراطي أن انتقلت من حقل النقاش الأكاديمي إلى ميدان السياسة الدولية، وقد اشتهرت خاصة بعد الخطاب الافتتاحي للرئيس الأمريكي بيل كلينتون في 20 يناير 1993، والذي جاء فيه أن «الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها»، وأن «أفضل استراتيجية لضمان أمننا وبناء سلام دائم هي أن ندعم تقدم الديمقراطية في كل مكان»[14].

وتأكيدا لهذا الموقف جاء في تدخّل كاتب الدولة وارن كريستوفر في اجتماع منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل، في 26 فبراير 1993:

«إن أمن أوروبا طويل المدى - مثل أمريكا - يتطلّب منا أن نشجع بشكل نشط انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق. إن الديمقراطيات لا تشنّ الحرب على بعضها البعض، وهي على الأرجح الأقدر على حماية حقوق الإنسان وضمان حقوق مساوية للأقلّيات، والأقدر على أن تكون شريكة موثوقة في الدبلوماسية والتجارة واتفاقيات التسلح وحماية البيئة [...] إن دول أوربا الوسطى والشرقية والإتحاد السوفيتي السابق تحتاج إلى مساعدتنا، هذه البلدان تحاول أن تتطور إلى ديمقراطيات سوق حرّة، ومساعدتها ليست عملا خيريا؛ بل هي ضرورة لأمننا المشترك»[15].

كما صرح كريستوفر في خطاب أمام اجتماع مؤتمر دول الأسيان في سنغافورة بتاريخ 1993/7/26 قائلا:

«إن وجود ديمقراطيات ليس فقط حاجة أخلاقية؛ ولكنه أيضا ضرورة عملية. فالدول الديمقراطية لا تهدّد جيرانها، وهي لا تمارس

الإرهاب و لا تنتج لاجئين، كما أنها تستجيب لحاجات مواطنيها وبذلك تحقق استقرارا وازدهارا عظيمين للجميع»[16].

و عندما وصلت الأعمال الإرهابية إلى الأرض الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، بقيت فكرة السلام الديمقراطي جزءا لا ينفصم من معادلة السياسة الخارجية الأمريكية، وتم دمجها بسهولة، وبدون تغيير رئيسي في جوهر الإستراتيجية الجديدة. وقد أكد كولن باول، في مؤتمر لجنة بريتون وودز للتنمية والديمقراطية والأمن في سبتمبر 2004 قائلا:

«نحن لا نستطيع التحدّث عن أمن عالمي بدون مناقشة قضية الإرهاب. كما أن إقامة وترقية الديمقراطية أمران ضروريان لأن الديمقراطية هي العدو الأساسي للإرهاب وهي التي ستهزمه في النهاية»[17].

وحتى فيما يتعلق بالنزاعات الدولية، كالصراع العربي الإسرائيلي، تحضر النظرية باستمرار، وفي هذا الشأن قالت كاتبة الدولة السابقة كوندوليزا رايس أمام البرلمان الأوروبي 10 فبراير 2005:

« إنّنا نصمّم على رؤية دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن. إن السلام الحقيقي يزدهر فقط عندما يكون متجذرا في ديمقراطية حقيقية»[18].

وفي خطاب تنصيبه الثاني في يناير 2005، بين جورج بوش الابن، انطلاقا من أطروحة السلام الديمقراطي، معالم مذهبه الذي أطر السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين:

«تقودنا الأحداث والإدراك السليم إلى نتيجة واحدة: بقاء الحرية في بلدنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في دول أخرى. وأفضل أمل للسلام في عالمنا هو التوسع في نشر الحرية في جميع أنحاء العالم ... لذلك فإن سياسة الولايات المتحدة هي السعي لدعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل دولة وثقافة بهدف نهائي هو القضاء على الطغيان في عالمنا»[19].

مرتكزات النظرية:

تبين الأدبيات الخاصة بموضوع السلم الديمقراطي تفسيرين محتملين للعلاقة بين الأنظمة الديمقراطية والنزوع القليل نحو الحرب؛ الافتراض الأول يأتي من أن القيود المؤسساتية الموجودة في الأنظمة الديمقراطية (انتخابات، نقاش عام، تعددية حزبية) تكبح الحكومات عن شن الحرب. أما الثاني فيؤكد على عناصر النظام الثقافي (تقليد يحظى بالإجماع، احترام متبادل، تعاون) والنظام الاقتصادي (الاعتماد المتبادل) التي تلعب دور الحواجز دون عداوات محتملة بين الدول الديمقراطية[20].

ولفهم نظرية السلام الديمقراطي يجب أن نضعها في سياق الفكر الليبرالي المعاصر، كونها أحد أهم مسلماته النظرية حضورا في العقود الأخيرة. والليبرالية كما يراها دويل هي عقيدة متميزة ومجموعة من المؤسسات. وهناك ثلاث مجموعات من الحقوق تشكل أساس الليبرالية: التحرر من السلطة الاستبدادية، بما يتضمن ذلك من حرية للتعبير، وحق في الامتلاك؛ ثم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحق في الحصول على فرص متساوية في التعليم، والرعاية الصحية، والتوظيف؛ وأخيرا حق المشاركة والتمثيل الديمقراطيين[21].

أما على المستوى العالمي، فإن الليبرالية تدعم مبدأ أن الدول الليبرالية يجب أن لا تتدخل في شؤون الدول الليبرالية الأخرى؛ إذ أن الدول التي يتمتع فيها المواطنون بالحرية تحترم حق الدول الأخرى في الاستقلال السياسي. هذا الاحترام المتبادل يفسر واقع أن الدول الليبرالية المتينة دستوريا لم تدخل في الحرب مع بعضها البعض. ومع أن مثل هذه الحروب قد لا تكون مستحيلة، فإن دويل حاول أن يبرهن بأنها مستبعدة جدا؛ فهو يدعي بأن هناك منطقة ليبرالية للسلام من غير المحتمل أن يهدد أعضاؤها بشن الحرب بعضهم ضد بعض. وحتى عندما تكون بينها مصالح اقتصادية متعارضة، فإنها تُحل دون اللجوء إلى الحرب. وفي الحروب الكبرى، غالبا ما تميل الدول الليبرالية إلى القتال في نفس الجانب[22].

ومن جهة أخرى يؤكد دويل أن النظريات الواقعية لا تستطيع تفسير السلام الليبرالي، ناقضا ادعاءات الواقعيين بأنه لا وجود للسلام الديمقراطي. فالنظرة الواقعية للعلاقات الدولية تفترض أن كل الدول توجد في حالة من الحرب، بغض النظر عن مؤسساتها المحلية. والفوضى الدولية تجعل كل الدول متنافسة ونزاعة للشك تجاه الدول الأخرى. أما الدول الليبرالية، فقد تجاوزت هذه الحالة. وحتى عندما أعطت التكنولوجيا العسكرية الأفضلية، بقيت الدول الليبرالية في سلام مع بعضها البعض. إذ أن الدول المتبنية لعقائد أو هياكل اجتماعية أخرى غالبا ما حاربت بعضها البعض، سواء كانت إقطاعية أو فاشية أو شيوعية.

وحسب وجهة نظر دويل، تقدم أطروحة "السلام الدائم" لكانط أفضل تفسير للسلام الليبرالي وميل الدول الليبرالية لشن الحرب ضد الدول غير الليبرالية. فالسلام الليبرالي ليس نتيجة الرقابة الشعبية على السياسة الخارجية أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل فحسب. ولكنه بدلا من ذلك، مقوم أساسي للأنظمة الجمهورية؛ التي يعرّفها دويل على أنها تلك الحكومات التي تتميز باقتصاد السوق والمساواة القانونية للمواطنين، مع وجود مؤسسات تمثيلية منفصلة السلطات. وهكذا فإن الدول ذات الدساتير الجمهورية تجد صعوبة أكبر في إعلان الحرب مقارنة

بالملكيات المطلقة[23].

ولئن كان احتمال أن الجمهوريات قد تدخل الحرب سيظل قائما، فإنها ستكون أكثر حذرا من الحكومات الفردية المطلقة. كما أن الجمهوريات لا تستطيع تبرير الحرب ضد الجمهوريات الأخرى؛ فعلى المدى البعيد، تعزز التجارة بين الجمهوريات السلام الليبرالي، لأن تهديد الجمهوريات الأخرى لن يزيد منافع الجمهورية من الروابط الاقتصادية. وسيقلص النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي بواعث الحرب بإزالة العديد من القرارات الاقتصادية من الحقل المباشر لسياسة الدولة.

ومع أن المبادئ الليبرالية قد تخلق سلاما منفصلا بين الدول الليبرالية، فإن دويل يعترف بأن هذه المبادئ نفسها قد تسبب عدوان الدول الليبرالية ضد الدول غير الليبرالية. إذ تخفق الدول الليبرالية عادة في حل خلافاتها مع الدول الديكتاتورية بسلام؛ وإذا اندلعت الحرب، فإنها تُشن في أغلب الأحيان باسم نشر القيم الليبرالية.

هذه الميزة في السياسة الخارجية الليبرالية تُعزى جزئيا إلى العوامل النسقية التي ينسبها الواقعيون إلى السياسة الدولية. فالدول الليبرالية لا تستطيع الهروب من تأثيرات الفوضى الدولية، لكن المبادئ الليبرالية تفاقم من حدة النزاعات مع الأنظمة غير الليبرالية، التي ليس لها الحق - حسب وجهة النظر الليبرالية- في البقاء في منأى من التدخل الخارجي لأنها لا تضمن العدالة لمواطنيها.

وأخيرا فإن دويل يعتبر بقدر كبير من التفاؤل بأن الانتشار المستمر للأنظمة الليبرالية سيجلب السلام للعالم في القرن الواحد والعشرين[24].

أما بروس روسيت Bruce Russett فيقدم عدة تفسيرات بديلة لمسألة كون الديمقراطيات لم تشن الحرب ضد بعضها البعض، ومن ذلك: دور المؤسسات الدولية، والاعتماد المتبادل، والجوار الجغرافي، والتحالفات ضد التهديدات المشتركة، والثروة، والاستقرار السياسي. وهو يعترف أن لا أحد من هذه العوامل يمكنه وحده أن يفسر السلام الديمقراطي بالكامل.

يصف روسيت اتجاهين يمكن أن تكون الديمقراطية من خلالهما سببا في وجود السلام الديمقراطي؛ الأول، الذي يسميه روسيت النموذج الثقافي المعياري، يبين فيه أن صانعي القرار في الدول الديمقراطية يتبعون معايير لحل النزاع بالطرق السلمية منطلقين في ذلك من التجارب والقيم المحلية؛ فبسبب أن الديمقراطيات تمتنع عن حل النزاعات المحلية بالقوة، فإنها تحاول حل النزاعات الدولية سلميا. ومن جهة ثانية، تتوقع الدول الديمقراطية أن الديمقراطيات الأخرى ستُظهر سلوكا مماثلا، غير أن هذا التوقع لا يوجد عندما يتعلق الأمر بالدول غير الديمقراطية. وهكذا فإن معيار التسوية السلمية للنزاعات من شأنه أن يخلق سلاما منفصلا بين

الديمقراطيات، لكنه لا يمنع الديمقراطيات من محاربة الدول غير الديمقراطية.

أما التفسير الثاني لفرضية السلام الديمقراطي فهو النموذج الهيكلي المؤسساتي. وهو يقوم على أن القيود المؤسساتية المحلية، بما في ذلك فصل السلطات والحاجة للنقاش العام وعمليات الرقابة والتوازنات السياسية، من شأنها أن تبطئ أو تعيق قرارات الدخول في الحرب. ولأن الزعماء في الدول الديمقراطية يعلمون أن الزعماء الديمقراطيين الآخرين مقيدون بنفس الطريقة، فإنهم عندها سيأخذون وقتا أكبر لحل النزاعات سلميا، ويكونون أقل خوفا من احتمال حدوث هجوم مفاجئ.

ويعترف روسيت بأنه قد يكون من الصعب الفصل بين النموذجين المعياري الثقافي والهيكلي المؤسساتي. فالمعايير، في نهاية الأمر، هي التي تحدد شكل المؤسسات والإجراءات، بالإضافة إلى أن كلا النموذجين يعتمد على ما إذا كانت الدول المعنية تعتبر بعضها البعض دولا ديمقراطية[25].

وفي دراسة أخرى، بيّن كل من مورتون هالبيرين وجوزيف سيغل ومايكل ونستن إن نظرية السلام الديمقراطي هي نظرية منطقية، إذ أن المجتمعات التي تقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون تمتلك أساسا قويا لتسوية نزاعاتها بطريقة غير عنيفة وقانونية ومبررة أخلاقيا. كما يبدو أن هذه التوجهات تنطبق على المجتمعات التي لم تحقق الديمقراطية بعد ولكنها في طريقها إليها. وتشير استقصاءات للرأي العام في شرق أوروبا وروسيا إلى أنه كلما كان المواطنون في الدول السائرة على طريق الديمقراطية أكثر إدراكا أن جيرانهم يتحولون إلى الديمقراطية قلت توقعات محاربتهم لهم.[26]

كما أن القادة الديمقراطيين والمجتمعات الديمقراطية التي انتخبتهم اعتادوا أن يوازنوا بين المصالح المتعددة والمتضاربة، ومن ثم فإنهم يقبلون حتمية الاختلاف والحاجة إلى حل وسط غير عنيف. أما القادة اللاديمقراطيون على الطرف النقيض، فالأرجح أن يتعلموا مهاراتهم السياسية في أجواء تكافئ استخدام القسر لفض المنازعات. وفضلا عن ذلك فإن الموظفين التنفيذيين في الديمقراطية لا يستطيعون، عن عمد، أن يتخذوا قرارات بشكل أحادي، فهم بحاجة إلى دعم مجلس الوزراء والسلطة التشريعية، كما يجب أن يضعوا في اعتبارهم الرأي العام، وجميعها وسائل تكبح سلطتهم لإشعال الحرب. وفي حالة إذا ما فكر مجتمعان ديمقراطيان في الدخول في صراع، فإن المعتدلين في كلا الجانبين يستطيعون أن يحشدوا الرأي العام لمعارضة هذا العمل. وأخيرا فإن الديمقراطيات تكره المخاطرة لأن قادة هذه النظم يدركون حجم التكاليف الباهظة للحرب وأثارها التي تزعزع الاستقرار، ويترسخ لديهم حافز لانتهاج سياسات معتدلة وتجنب الصراع

كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. وإذا تمسك كل جانب من جانبي الخلاف بهذه المعايير في خضم النزاع، أمكن على الأرجح تجنب الصراع المسلح.

الشكل الموالي يلخص إجمالا آلية عمل السلام الديمقراطي.

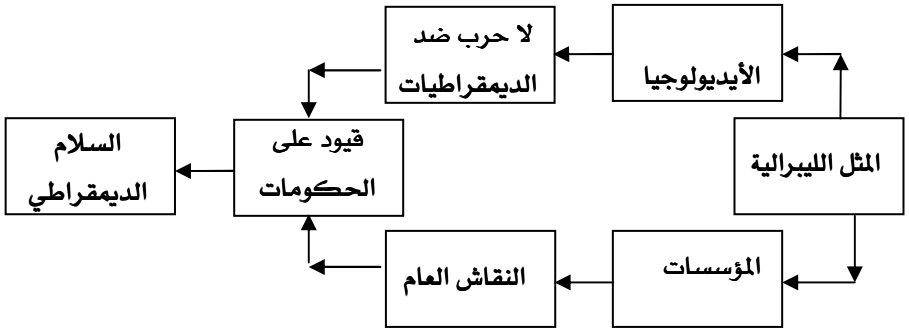

الفحص التجريبي للنظرية:

بسبب بريقها اللافت، استقطبت نظرية السلام الديمقراطي اهتمام عدد كبير من الدارسين في العلاقات الدولية، وتم إخضاعها لفحوصات امبريقية صارمة، جاء بعضها تأكيدا لفرضياتها، والبعض الآخر لدحض حججها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك دراسة سمول وسينغر Small & Singer (1976) المشار إليها سابقا، بريمر Bremer (1992)، ماوز وروسيت Maoz & Russett (1992)، فاربر وجُوا Farber & Gowa (1997)، ريتر وستام Reiter & Stam (2002)، وأخيرا هالبيرين وسيغل وونستن (2005).

وقد بينت كل هذه الدراسات أن احتمال نشوب الحرب بين دول ديمقراطية يميل لأن يكون منعدما، وقد وجد بريمر على سبيل المثال أنه من بين 202,778 احتمالا لأن يدخل بلدان اثنان الحرب في الفترة الممتدة ما بين 1816 و1965، فإن احتمال أن يكون هذان البلدان ديمقراطيين تبلغ الصفر. أما ماوز وروسيت فقد درسا 264,819 احتمالا للفترة ما بين 1949 و1986، ولأن الحروب عادة ما تنشأ بين دول متجاورة جغرافيا، قلص الباحثان عدد الاحتمالات إلى 29,081، ومع ذلك فقد بقي احتمال أن تدخل دولتان ديمقراطيتان في حرب بينهما مساويا للصفر.[27]

وباستخدام البيانات من عام 1816 حتى عام 1980، لاحظ اثنان من المشككين في مقولة السلام الديمقراطي، وهما فاربر وجُوا، أن احتمال دخول الديمقراطيات في حرب مع بعضها البعض أقل بصورة ملحوظة من معدل نشوب حرب بين نظم غير ديمقراطية، وذلك بنسبة اثنين إلى تسعة[28].

وعلى الرغم من أن كلا من دويل وروسيت قد أقرا إمكانية أن تشن الدول

الديمقراطية الحرب على الدول غير الديمقراطية، إلا أن ذلك لا يمنعها من أن تكون أكثر حبا للسلام بوجه عام، حتى في علاقاتها بنظم الحكم الاستبدادية. أي أن نزوع الديمقراطيات أقل منه في أي نوع من أنواع نظم الحكم الأخرى لأن تنخرط في صراع. فقد بين كل من دان ريتر وألان ستام أنه عند الأخذ في الاعتبار طبيعة الدولة التي تستهل المواجهات العسكرية، يُلاحظ أن النظم الديمقراطية كانت الطرف المبادر في أقل من ربع الحالات، بعبارة أخرى، تبدو الديمقراطيات في الغالب ضحية للعدوان أكثر من كونها بادئة به. ومع ذلك انتصرت الديمقراطيات في 93٪ من الصراعات التي بادرت بها، و63٪ من الحروب التي كانت هدفا لها.[29]

ومع أن مفهوم السلام الديمقراطي مستمد من تجربة العلاقات بين الدول هناك أيضا شواهد متنامية على أن الديمقراطيات تمر بحروب أهلية أقل من النظم غير الديمقراطية، والسبب الأساسي لتفسير ذلك هو احتمال أن الطعن في شرعية الحكومات المنتخبة أقل من احتمال الطعن في مشروعية الديكتاتوريات. ولأن الحكومات في الدول الديمقراطية ستواجه انتخابات في المستقبل فمن الأرجح أن تستجيب لمطالب الجماهير، ويكون لديها استعداد أقل للجوء إلى العنف لقمع المعارضة. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن تأثير الديمقراطيات الباعث على الاستقرار لا يبدأ إلا حينما تكون هياكلها المؤسسية قوية بشكل كاف لتوحيد المصالح المتعارضة سياسيا، وتوفير الأمن في مواجهة التحزب المسلح، وتوفير قدرة موثوق فيها على جباية الدخل. وتشير الإحصائيات إلى انه من بين الـ49 بلدا منخفضة الدخل التي واجهت صراعات أهلية ما بين عامي 1990 و2000 لم تكن بينها سوى ثمانية بلدان ديمقراطية.[30]

وتبدو قدرة النظم الديمقراطية على تجنب الصراع مهمة بوجه خاص في المجتمعات المتنوعة عرقيا. إذ أن الحكومات الديمقراطية تتدبر الصراعات الاجتماعية بوجه عام من خلال توجيهها إلى مسارات السياسة اليومية. وعندما تثور القضايا العرقية المسببة للانقسام في الديمقراطيات، فإنه يتم التعبير عنها عادة بالاحتجاج السلمي بدلا من العصيان المسلح، وغالبا ما ينتهي الأمر بسياسات إصلاحية. وعلى نحو مماثل، وفي حين يقلل التباين العرقي النمو بنسبة ثلاث نقاط مئوية في الأنظمة الاستبدادية، ليس له أثار سلبية على النمو الاقتصادي في الدول الديمقراطية. بما يؤكد أن الديمقراطيات أكثر قدرة على أن توحد المصالح المتعارضة في المجتمعات المتنوعة من نظم الحكم الاستبدادية. إذ أن الأخيرة تميل، باعتمادها على أساس سياسي واقتصادي وعسكري ضيق للسلطة، إلى أن توجه حصة غير متناسبة من الفوائد لمجموعة

عرقية واحدة أو عدد محدود من المجموعات العرقية. وهذه آلية أساسية تضمن عن طريقها الولاء والانضباط الضروريين لتدعيم إحكام قبضتها على السلطة. ومع ذلك فإن تراخي هذه القبضة، أو تصاعد موجات التمرد من طرف المجموعات العرقية المحرومة قد يؤدي إلى حرب أهلية عنيفة.[31]

ومن جهة أخرى، يعتبر الحكم الديمقراطي حصنا متينا ضد إخفاق الدولة، أي انهيار قدرة السلطة المركزية على تدعيم النظام السياسي خارج العاصمة. ويؤدي إخفاق الدولة عادة إلى نشوب صراع أهلي عنيف، وهو ما تمثله تجربة الصومال وليبيريا وسيراليون والبوسنة وأفغانستان في التسعينيات. وقد وجد تحليل شامل لخمسة وسبعين مؤشرا ينبئ بإخفاق الدولة منذ عام 1955 حتى عام 1996، أن نقص الديمقراطية عامل من العوامل الثلاثة الأكثر أهمية (والعاملان الآخران هما الرفاهية المادية ومستوى التجارة). بعبارة أخرى كلما كانت المؤسسات الديمقراطية في بلد ما قوية كلما قل احتمال أن تنهار الدولة فيه. كما أن نظم الحكم الاستبدادية هي المتهم الرئيس في أزمات اللاجئين حول العالم، فمن بين الأربعين بلدا التي أفرزت لاجئين في العشرين سنة الأخيرة كان هناك 36 دولة ذات نظام حكم استبدادي[32].

تحفظات ضد النظرية:

إن القول بأن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها لا يعني أبدا أنها لا تحارب أبدا، أو أنها حتما مسالمة، أو داعية للسلام في علاقاتها مع العالم غير الديمقراطي. وقد أكد توكفيل أن الشعوب الديمقراطية وإن كانت ترغب في السلام من حيث طبيعتها، فإن «الجيوش الديمقراطية [ترغب من حيث طبيعتها] في الحرب»[33]. ذلك أنه حتى في المجتمعات الديمقراطية، يرتبط الجيش بمصالح صناعية كبيرة، تجعله ميالا للحرب بشكل متواصل.

ولا يجب أن ننسى على أي حال، أن أثينا، وهي نموذج جميع الأنظمة الديمقراطية، كانت على رأس امبراطورية عسكرية، وأنها كانت تعتمد على عمل الغرباء (والنساء) لتمويل تدخل المواطنين الأحرار في السياسة، وأن تاريخ الديمقراطيات الغربية المعاصرة بدأ من كونه غزوات استعمارية، وأن هذه الأخيرة حصلت بطريقة لا تمت للسلم بصلة، وأن عدد ضحاياها لم يقل عن عدد ضحايا الأنظمة التسلطية.

ويجدر من ناحية أخرى التخفيف جديا من الإصرار على أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، وذلك عن طريق النظر في الدور المتكتم بدرجات متفاوتة، والذي قامت به الدول الاستعمارية القديمة (فرنسا والمملكة المتحدة) أو الولايات المتحدة في السياسة الداخلية لعدد كبير من بلدان العالم، إنه بعيد كل البعد عن احترام

قواعد الديمقراطية الانتخابية دائما.

وبوجه أعم، فإن حساب الخبراء المذكور أعلاه الذي لم يحص سوى خمس حروب بين أنظمة ديمقراطية، قابل للجدل لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التدخلات العسكرية المباشرة والواضحة، ولا يأتي على ذكر عمليات التدخل التي قامت بها قوى ديمقراطية استعمارية أو امبريالية لزعزعة الأنظمة الديمقراطية غير الملتزمة برغبات الديمقراطيات المهيمنة. ومن أشهر الأمثلة على ذلك الانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية عام 1973 ضد سالفادور أليندي في الشيلي[34]، والانقلاب الذي نظمه البريطانيون لعزل حكومة محمد مصدق في إيران عام 1953. أما فرنسا، فإن التداخل الوثيق (الخفي بدرجة أو بأخرى) للصندوق الانتخابي لبعض الأحزاب السياسية الفرنسية مع الأموال الخاصة لعدة طغاة أفارقة لا يسير حتما في اتجاه الدفاع عن الديمقراطية بأي شكل من الأشكال[35]. إن الديمقراطيات الليبرالية، إن لم تتحارب (كثيرا) حتى إشعار آخر، فإنها لا تتوانى (دائما) عن محاربة الديمقراطيات الناشئة أو الهشة، حينما تخشى أن تعارض هذه الأخيرة مصالحها المباشرة.

وإذا كانت الديمقراطيات القائمة لم تتحارب فيما بينها فعلا، فعلينا أن نعرف إن كان مرد ذلك إلى أنها ديمقراطية. يمكن الشك في ذلك إذا لاحظنا أن غياب الحروب لا ينحصر فقط في المجموعات الديمقراطية الليبرالية. وكمثال على ذلك، لوحظ أن النزاعات بين دول رابطة جنوب شرق آسيا منذ الحرب العالمية الثانية كانت منعدمة. وفي هذا السياق يعتقد مارتن شو أن الديمقراطيات إن لم تتحارب فيما بينها، فمرد ذلك إلى جملة أسباب؛ أهمها: خضوعها المشترك لهيمنة الولايات المتحدة ومعارضتها المشتركة للمجموعة السوفييتية؛ ونمو اندماجها تدريجيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شاملا سلسلة من عمليات إنشاء المؤسسات في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لدرجة أن الحرب بين الدول الأعضاء في الكتلة أصبحت مستبعدة أكثر فأكثر»[36].

وفي هذا السياق يرى توني سميث – وهو ليبرالي- أن منظري السلام الديمقراطي أهملوا في حججهم قيام الولايات المتحدة بقيادة مجموعة ديمقراطيات السوق كعنصر مفسر للسجل الناجح الذي قدموه عن الديمقراطيات التي لا تشن حروبا على بعضها. فهم لا يعتبرون مثلا أن نجاح الاندماج الأوروبي قد اعتمد فعلا على الإصرار الأمريكي، أو على التهديد الشيوعي. وأنه حدث متحرر من ضغط هيمنة واشنطن، أو التهديد المهيمن لموسكو. كما أن أي مراجعة جادة للسجل التاريخي منذ العام 1945 لا بد أن تكشف بسرعة بأن القيادة الأمريكية كانت لا غنى عنها كي تنتصر

ديمقراطيات السوق الحرة في الحرب الباردة. فقد شكلت واشنطن مجتمع الديمقراطيات، وحددت مقاصدها، ووفرت منتجات اقتصادية وأمنية جماعية، وأعطت التصور والتصميم. ومن دون هذه القوة السياسية العليا، يصعب تصور أن يستمر بقاء مجتمع الديمقراطيات.

لقد كانت مشكلة النظرية الليبرالية للسلام الديمقراطي إذن تكمن في أن «الهيمنة القيادية كدور معقد ليست متغيرا مفاهيميا يمكن لهذا النهج من دراسة شؤون العالم أن يخصه. وبدلا من ذلك، فإن مثل هذا الدور السياسي في النظام العالمي يقع ضمن المتغيرات التفسيرية للواقعية، وهي المدرسة الفكرية التي تأمل الليبرالية أن تحل محلها»[37].

ما حصل في الواقع، أنه بدلا من الإقرار بأن مجتمع الديمقراطيات «المسالمة» بحاجة لقوة عظمى تتولى الدور القيادي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، فضل الليبراليون الدوليون التحدث وكأن هناك نوعا من المغناطيسية الداخلية التي يوفرها اتصاف الدول بأنها ديمقراطيات سوق، وأن هذا يكفي لبيان صفتها المسالمة تجاه بعضها البعض.

كما يشير ناقدو نظرية السلام الديمقراطي إلى بساطة مفهوم الليبرالية لمسألة سبب تصرف الدول بالشكل الذي تتصرف به، بحيث أنها صارت تنظر للحكومات التسلطية أو الشمولية على أنها «شر» يستعصي على العلاج، وأن الديمقراطيات الليبرالية هي «خير» بحكم تكوينها. فكيف يمكن اعتبار الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، مع كل السياسات المعروفة عنها، قوة ذات «نوايا حسنة» بالضرورة، إذا قامت باسم الديمقراطية بشن حرب على بلد يحكمه نظام «شرير»، كنظام صدام حسين في العراق، أو كيم جونغ إيل في كوريا الشمالية، أو معمر القذافي في ليبيا؟ ثم كيف يمكن تفسير سلوك الولايات المتحدة عندما قامت في العقود السابقة بإسقاط عدد من الحكومات الديمقراطية، وزرعت محلها أنظمة تسلطية موالية؟

إن أطروحة السلام الديمقراطي "الموغلة في المثالية" قد تصلح لتبرير السلوك، ولكن ليس لتفسيره. وهنا نستطيع أن نؤكد مع توني سميث «صحيح أن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية ليبرالية، ووليدة عصر التنوير...، ولكنها بالرغم من ذلك تبقى بلدا يدار بأشخاص لهم طموحات قد تكون في بعض الأحيان أقل رفعة. واشنطن تسكنها مجموعات مصالح خاصة لا تهتم في نهاية الأمر إلا بمصالحها، وكدولة، لم تكن الولايات المتحدة أبدا بلدا يصنع ما يريد اعتبارا للآخرين»[38].

وهناك فريق آخر من الناقدين، وهم واقعيون في الغالب، ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ أن المسألة الجوهرية لم تتعلق فقط بقدرة الديمقراطية على تحقيق السلام، ولكن في

جدوى السلام نفسه، ومن هؤلاء راندال شويلر Randall Schweller، الذي يحاجج بأن «السلام والاستقرار ليسا بالضرورة قيما جوهرية، ولا هما ضمن مكونات المصلحة القومية الأمريكية، إن ذلك يعتمد على كيفية تقييمنا للوضع القائم»، ويضيف: «يرى الواقعيون، تماما كالماركسيين، أن الحرب هي الميكانيزم الأساسي للتغير الدولي، وإذا قلنا أننا نريد عالما يسوده سلام دائم، فهذا يعني أننا نقترح أن تبقى الأشياء على ما هي عليه للأبد. ومثل هذا العالم لا يستحيل فقط تحقيقه، لأن التغيير أمر لا يمكن تجنبه، ولكنه أيضا عالم غير مرغوب فيه».[39]

وفي نفس الاتجاه تقريبا يذهب كل من كريستوفر لاين و جون ميرشهايمر Christopher Layne and John Mearsheimer، فهما كواقعيين "هيكليين" يعتقدان أن أطروحة السلام الديمقراطي لا تزيد عن كونها منتجا إحصائيا مضللا، ويحذران من أن قيام السياسة الخارجية الأمريكية على مبدأ الترويج للديمقراطية، سيقود إلى نمو خطير للاعتبار الذاتي لدى منافسي واشنطن المستقبليين، وإلى تدخلات عسكرية كارثية في الخارج، وربما إلى انهيار القوة الأمريكية في آخر المطاف[40].

إن التخوف الأكبر الذي يصاحب أطروحة السلام الديمقراطي، والسياسة المنبثقة عنها، هو إمكانية تحولها لأن تكون مبررا "أخلاقيا" للحرب؛ فقد أدى رواج التقسيم الثنائي للدول إلى ديمقراطية وغير ديمقراطية إلى إعادة طرح مفهوم الحرب العادلة من جديد، تحت مسميات عديدة، مثل الترويج للديمقراطية، وحماية حقوق الأقليات، والتدخل الانساني ... الخ.

لقد حدد غروسيوس قبل قرون شروط الحرب العادلة، عندما قال إن الحرب تكون عادلة إذا شنت لأسباب وجيهة وبوسائل جيدة. وفصل ذلك آلان كاييه في ستة شروط: «1) إن أعلنتها سلطة مختصة، 2) لقضية عادلة، 3) بنيَّة عادلة، 4) وبوسائل متناسبة مع الأهداف، 5) مع أمل منطقي بالنصر، 6) وإذا كانت الملاذ الأخير»[41]، كاييه.48، ولكنه يعلق على أن المشكلة كلها تكمن في معرفة ما يشكل "قضية عادلة" و"نية طيبة" ومن يحسم هذا الأمر، وهل يمكن أن يكون فرض الديمقراطية قضية عادلة؟

إن الخطر يكمن في أن تسمح الدول التي تدعي أنها ديمقراطيات حرة لنفسها بان تحدد الأنظمة التي هي "حسنة التنظيم" والتي قد تشكل خطرا على السلام. فالقرار في النهاية يبقى لها وحدها تحت طائلة اعتبار جميع الأنظمة التي لا تشبهها بما فيه الكفاية غير شرعية. ويخشى هنا أن يهدم منطق الحق نفسه، إذا ما قمنا تدريجيا بإقرار مبدأ أن الحروب التي تعلن الديمقراطيات الحرة أنها عادلة هي كذلك

فعلا، فتستغني بذلك عن إيجاد تغطية دولية وديمقراطية ممثلة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. كما هو حال السياسة الدولية اليوم. وهنا تبرز عقيدة جديدة: لا ديمقراطية في مواجهة أعداء الديمقراطية.

الهوامش:

(1) توني سميث، **حلف مع الشيطان: سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي**. ترجمة: هشام عبد الله. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الأولى، 2010. ص 161.

(2) إمانويل كانط، نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية. ترجمة: نبيل الخوري. بيروت، دار صادر. الطبعة الأولى، 1985. ص ص 13- 14.

(3) المرجع السابق. ص ص 42- 43

(4) Quincy Wright, *A Study of War*, University of Chicago Press. 1942

(5) Dean Babst, 1964. «*Elective Governments: A Force for Peace*». In: Wisconsin Sociologist. N 3:1964. pp 9-14

(6) David Singer & Malwin Small, **The Wages of War, 1815-1965. A Statistical Handbook**, New York, John Wiley&Sons. 1972.

(7) R.J. Rummel, **Understanding Conflict and War**: Vol.1-5. New York: Sage. 1975-1981.

(8) Michael DOYLE, «**Kant, liberal legacies and foreign affairs**». In: Philosophy and Public Affairs. N° XII. 1983.

(9) أنظر على سبيل المثال:

Kenneth. N. Waltz, 1962. «**Kant, Liberalism, and War**». In: American Political Science Review. N°56; 1962. pp 331-340.

(10) Thomas Jay Nisley,«**The Democratic Peace and U.S. Foreign Policy: The Ascendancy of a Proposition**». Paper prepared for the annual conference of the International Studies Association, Chicago, 2007.

(11) شكلت مجلة International Security حامل لواء الهجوم على أطروحة السلام الديمقراطي، أنظر مثلا:

David E. Spiro, «**The Insignificance of the Liberal Peace**». In: International Security. N°19: 1994. pp50- 86. And: Christopher Layne, «**Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace**». In: International Security. N°19: 1994. pp 5-49.

(12) أنظر على الخصوص:

Bruce Russett, **Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World**. Princeton, Princeton University Press. 1993. And: James Lee Ray, **Democracy and International Conflict: An Evaluation of the Democratic Peace**. Columbia, University of South Carolina Press. 1996

(13) ألان كاييه، **السلام والديمقراطية: معالم المسألة**. باريس، منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. 2004. ص 43.

(14) Nisley, Op.cit. p10.

(15) Maria Helena de Castro Santos and Amena Yassine: «**Exporting Democracy: Kantian**

Peace or Western Hegemony Expression?». San Francisco, 49th International Studies Association Annual Convention , March 26-29 2008. p 08.

(16) ibid. p 08.

(17) ibid. p 09.

(18) ibid. p 08.

(19) توني سميث، مرجع سابق. ص 177.

(20) Maria Helena de Castro Santos and Amena Yassine. Op, cit. p 07.

(21) Michael W. Doyle, «**Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs**» in: Michael E. Brown (ed): **Debating the democratic peace.** MIT Press, 1996. P 04.

(22) ibid. p 05.

(23) ibid, p 22.

(24) ibid, p57.

(25) Bruce Russett, «**The Fact of Democratic Peace**». In: Michael E. Brown (ed). Op, cit. p58-81.

(26) مورتون هالبيرين (وآخرون): **مزايا الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام؟** ترجمة: محمود سيد أحمد. القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. ط1، 2009. ص 98.

(27) James Lee Ray, «**Does Democracy Cause Peace**?». In: Annu. Rev. Polit. Sci, 1.1998. pp 27-46.

(28) هالبيرين (وآخرون)، مرجع سابق. ص 99.

(29) Dan Reiter and Allan C. Stam, **Democracies at War**. Princeton, Princeton University Press. 2002. p29

(30) هالبيرين (وآخرون)، مرجع سابق. ص 96.

(31) المرجع السابق. ص 96.

(32) المرجع السابق. ص 97.

(33) كابيه. مرجع سابق. ص 51.

(34) للاطلاع على سجل الولايات المتحدة في إسقاط أنظمة منتخبة ديمقراطيا أنظر: نعوم تشومسكي: **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية**. بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية، 1998.

(35) كابيه. مرجع سابق. ص 53.

(36) المرجع السابق. ص 55.

(37) توني سميث: **حلف مع الشيطان: سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي**. ترجمة: هشام عبد الله. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط1، 2010. ص ص 183- 184.

(38) المرجع السابق. ص 184

(39) Randall L. Schweller, «**US Democracy Promotion: Realist Refections**». In: cox (ed). P 60.

(40) ibid, p 60.

(41) كابيه. مرجع سابق. ص 48.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

46، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.

ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48

البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / markazbassira2009@hotmail.fr

الموقع الالكتروني: www.albassira.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية
ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....

العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

- ☐ دراســـــات أدبيــة
- ☐ دراســات إسلامية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراســـات نفسية
- ☐ دراسات إستراتيجية
- ☐ دراســـات قانونية
- ☐ دراسات اجتماعية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية

Ccp : 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة